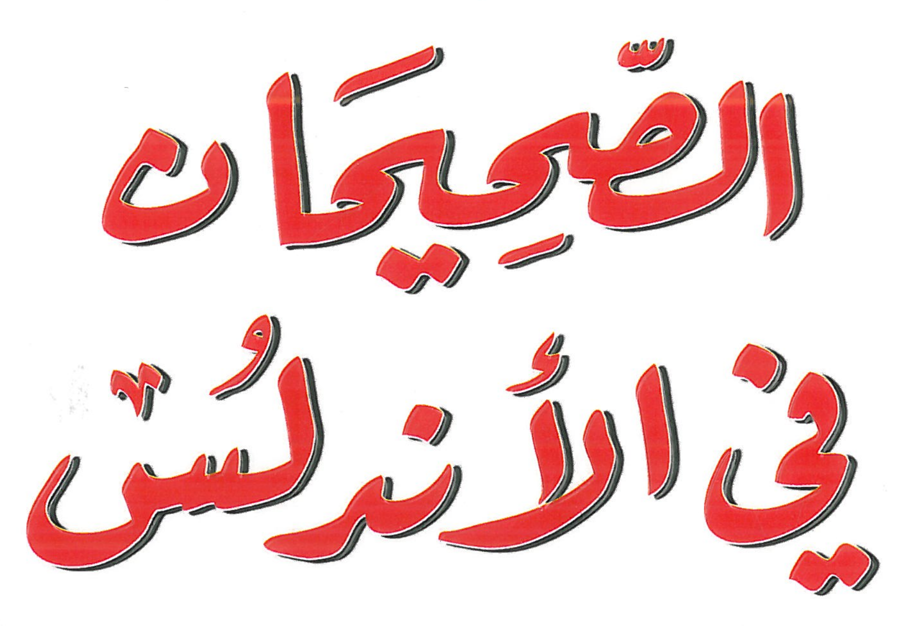


الصحيحان في الأندلس

من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري



تأليف

الدكتور محمد بن زين العابدين رستم

أستاذ الحديث المشارك في جامعة السلطان المولى سليمان
كلية الآداب - بني ملال - المغرب







تأليف

الدكتور محمد بن زين العابدين رستم

أستاذ الحديث المشارك في جامعة السلطان المولى سليمان
كلية الآداب - بني ملال - المغرب



Title : **The Two correct Traditions of al-Bukhari and Muslim in Andalusia**
From fifth to eigth century of The Hegira

Classification: Historical studies

Author : Dr. Muḥammad ben Zayn-al-Ābidīn Rustum

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Pages : 128

Size : 17*24

Year : 2010

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب : **الصحيحان في الأندلس**
من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري

التصنيف : دراسات تاريخية

المؤلف : د. محمد بن زين العابدين رستم

الناشر : دار الكتب العلميــــة - بيروت

عدد الصفحات : 128

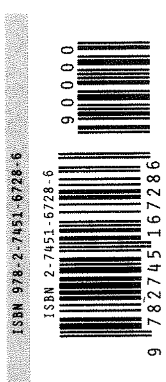
قياس الصفحات: 17*24

سنة الطباعة : 2010

بلد الطباعة : لبنــــان

الطبعة : الأولى

الآراء والاجتهادات الواردة في هذا الكتاب
تعبّر عن رأي المؤلف وحده
ولا تُلزم الناشر بأي حال من الأحوال



الإهداء

"إلى ابنتي الصغيرة ليلى التي أطلّت على الدنيا،
فملأتها عليّ فرحة وسرورا، وبهجة وحبورا...
أهدي هذا الكتاب..."

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا..

أما بعد:

فإن الأمة الإسلامية قد أجمعت على عدِّ الصحيحين، من أرفع الكتب المؤلفة في الحديث النبوي الشريف، لذلك كثرت عناية أبناء هذه الأمة بهذين الكتابين الجليلين، والسفرين العظيمين، رواية لمتونهما، وحفظا لأسانيدهما، ومعرفة بالفقه المتضمن فيهما.

ولم تكن هذه العناية مقصورة على فئة من هذه الأمة دون فئة، أو على جماعة دون جماعة، بل شاركت في هذه العناية، طوائف من المسلمين في مشرق العالم الإسلامي ومغربه، فألفينا لتلك العناية مظاهر في الأندلس الإسلامية قديما، ويحاول هذا الكتاب رصد أهم مظاهر هذه العناية، كلاما على تاريخ دخول الصحيحين إلى الأندلس، وبيانا لرواتهما في تلك البقاع، ووصفا للراحلين في

سماعهما إلى المشرق، وتحدثا عن حفاظهما وكتابتهما...

وكان لزاما التعريج على ذكر التآليف الأندلسية الموضوعة على الصحيحين، في شرح غريبهما، أو ضبط ألفاظهما، أو الجمع بينهما، أو غير ذلك من مناحي التأليف فيهما.

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أنوه بأن أصول هذا الكتاب قد نُشرت في مجلة جامعة أم القرى، ومجلة الحكمة السعودية، ورأيت هنا ضم بعض المنشور إلى بعض، ونشر ذلك في كتاب، وذلك لِما لقيتْ تلك الأصول المنشورة من استحسان كثير من الباحثين والدارسين..

اللهم إنا نسألك الإخلاص في العمل، والقبول فيه، وحسن الأداء، والرضا بعد الجهد والبلاء، ونسألك يا الله ستر العيوب، ومحو الخطايا والذنوب، وتفريج الخطوب والكروب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا...

المؤلف:

في 5 جمادى الآخرة 1430هـ

في المغرب الأقصى

الفصل الأول/
صحيح الإمام البخاري في الأندلس

المبحث الأول: تاريخ دخول الجامع الصحيح إلى الأندلس

لا يُدرى على وجه التحديد، من هو أول من أدخل الجامع الصحيح إلى الأندلس، وغايةُ الموجود في المصادر الأندلسية، التنصيص على ثلاثة من أهل الأندلس رحلوا إلى المشرق قديما، فسمعوا الجامع الصحيح من بعض رواته الأوائل، وهم:

1- محمد بن يحيى بن زكريا أبو عبد الله المعروف بابن برطال ت394هـ[1]، الذي رحل إلى المشرق سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، فسمع بمصر طائفة من أهل العلم، من بينهم الحافظ ابن السكن[2]، ولقد نشر ابن برطال صحيح البخاري برواية ابن السكن في الأندلس، وفي ذلك يقول ابن الفرضي ت403هـ: "... وقد حدث بكتاب البخاري عن أبي علي بن السكن، وقرأته عليه، وسمعه معنا

---

(1) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي2/793 - 794.

(2) تاريخ ابن الفرضي2/793 وابن السكن هو أبو علي سعيد بن عثمان المصري المتوفى سنة 353هـ، الذي سمع صحيح البخاري من الفربري بخراسان، وحمله معه إلى مصر لما نزل بها، قال الذهبي: "فكان أول من جلب الصحيح إلى مصر، وحدث به".

جماعة من الشيوخ والكهول"[1].

2- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الجهني الطليطلي ت392هـ[2]: الذي رحل إلى المشرق سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة" فسمع من أبي علي بن السكن بمصر[3]".

3- عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي[4] ت392هـ: الراحل إلى المشرق سنة351هـ، أو في352هـ[5]، يقول القاضي عياض ت544هـ في ترجمته: "وحجَّ سنة ثلاث وخمسين، فلقي بمكة أبا زيد المروزي، سمع منه البخاري.... قال أبو عمر بن الحذاء: أقام بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاما، وسمع ببغداد عرضته الثانية في البخاري من أبي زيد، وسمعه أيضا من أبي أحمد الجرجاني، وعليهما يعتمد[6]".

ولما عاد الأصيلي من رحلته، ووصل إلى الأندلس " قرأ عليه الناس كتاب البخاري رواية أبي زيد المروزي، وغير ذلك[7]".

فهؤلاء الثلاثة الأعلام، الذين كانوا في عصر واحد، يعدون من أوائل الرواة الذين أدخلوا صحيح البخاري إلى الديار الأندلسية.

ولا بد هنا من التنبيه على ثلاثة أمور مهمة هي:

---

(1) تاريخ ابن الفرضي ص379.

(2) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص205 والصلة313/1 - 385.

(3) الصلة313/1.

(4) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص205 - 206 وجذوة المقتبس ص225 - 226.

(5) تاريخ ابن الفرضي ص205 وترتيب المدارك242/2.

(6) ترتيب المدارك242/2 وأبو زيد المروزي هو محمد بن أحمد الفاشاني الشافعي الإمام المدقق الزاهد، المتوفى سنة371هـ، حدث بصحيح البخاري عن الفربري، وانظر تهذيب الأسماء واللغات234/2 وسير أعلام النبلاء313/16 - 315، والجرجاني هو أبو محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني المكي المتوفى سنة373هـ، حدث بصحيح البخاري عن الفربري، وانظر الأنساب41/2 والعبر142/2.

(7) تاريخ ابن الفرضي ص205.

أولا: دخلت بعض كتب أهل الحديث الذين كانوا في عصر الإمام البخاري إلى الأندلس، قبل دخول الجامع الصحيح إليها، ومن هذه الكتب سنن النسائي ت 303هـ، فقد جلبها إلى الأندلس أبو بكر محمد بن معاوية المعروف بابن الأحمر[1] ت303هـ، قال الحميدي في ترجمته: "رحل قبل الثلاثمائة... وسمع أبا عبد الرحمن بن شعيب النسوي، وهو أول من أدخل الأندلس مصنفه في السنن، وحدث به، وانتشر عنه"[2].

ومن هذه الكتب أيضا سنن أبي داود ت275هـ، فقد نقل ابن خير الإشبيلي ت575 عن أبي محمد بن يربوع قال: "... وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود فالتموا به، وأما الكتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا متأخرة، وكانوا بمعزل عن معرفة الصحيح، لأنه قد ضرب بينهم وبين الصناعة بأسداد، فهم على بعد شديد من السداد"[3].

ثانيا: لعل مرد تأخر دخول الجامع الصحيح إلى الأندلس، غلبة فقه مالك، وآراء تلاميذه على أهلها، وتعصب بعض الأندلسيين للرأي وتقديمه على الحديث والأثر، وممن يمثل هذا الاتجاه الفروعي المقلد في المدرسة الفقهية في الأندلس في عصر الإمام البخاري:

أ- عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل القرطبي[4] ت259هـ، قال ابن عبد البر ت413هـ في وصفه: "وكان رأس المالكية بالأندلس، والقائم بها، والذاب عنها[5]"، بيد أن القاضي عياض قال فيه: "وتفقه ولم يكن له علم

---

(1) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص347 - 348 وجذوة المقتبس ص79 - 80.

(2) جذوة المقتبس ص79.

(3) فهرسة ابن خير ص91 ومن رواة أهل الأندلس لسنن أبي داود عن صاحبها قاسم بن نجبة ووليد بن عمر بن بشير، وانظر تاريخ ابن الفرضي ص 282 و418.

(4) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص175 - 176 وترتيب المدارك442/1 - 444 ووقع فيه: "مرتيل".

(5) ترتيب المدارك443/1.

بالحديث[1]"، ومن هنا تُعلَّل شدته على أصحاب بقي بن مخلد ت276هـ، باعث الحديث في الأندلس[2].

ب- يحيى بن إبراهيم بن مزين القرطبي[3] ت259هـ، قال القاضي عياض: "... وقال ابن لبابة: أفقه من رأيت في علم مالك وأصحابه، يحيى بن مزين"[4]، لكن نقل عياض عن أبي عبد الملك قال: "ولم يكن له على ذلك علم بالحديث"[5].

جـ- أصبغ بن خليل القرطبي[6] ت273هـ، قال ابن الفرضي في ترجمته: "كان حافظا للرأي على مذهب مالك وأصحابه... دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاما... ولم يكن له علم بالحديث، ولا معرفة بطرقه، بل كان يباعده ويطعن على أصحابه...."[7]، وبلغ التعصب بأصبغ بن خليل مبلغا عظيما، حمله على التنفير من مسند ابن أبي شيبة الذي جلبه بقي بن مخلد في وقته إلى الأندلس[8]، حتى قال: "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير، أحب إليَّ من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة"[9].

---

(1) المصدر السابق.

(2) تاريخ ابن الفرضي ص176.

(3) ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني ص282 - 284 وترتيب المدارك441/1 - 442.

(4) ترتيب المدارك442/1.

(5) المصدر السابق.

(6) ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص24 - 27 وتاريخ ابن الفرضي ص72 - 74.

(7) تاريخ ابن الفرضي ص72.

(8) نفح الطيب 272/3.

(9) تاريخ ابن الفرضي ص73 وهذا الخبر لا يوجد في مصادر ترجمة أصبغ بن خليل كأخبار الفقهاء والمحدثين ص24 وجذوة المقتبس ص269 وبغية الملتمس ص296، وأخرجه ابن الفرضي من طريق محمد بن أحمد بن يحيى بن قاسم بن أصبغ قال: سمعت أصبغ بن خليل، ثم ذكره..."، قلت: ولا يبعد أن يكون هذا الخبر صحيحا، لأن أصبغ بن خليل كما قيل في ترجمته: "كان قليل العلم بالحديث، قليل المعرفة بأسماء الرجال، إنما كان صاحب مسائل ووثائق".

ومع الذي وصفناه من انصراف أغلب أهل الأندلس عن الحديث وعلومه وكتبه، فلم يخل القرن الثالث الهجري في الأندلس من أئمة أعلام نبذوا التقليد، وأظهروا القول بالحديث والأثر، وروَّجوا لكتب الإسناد والرواية، ومن بين هؤلاء الرفعاء المشهورين بقي بن مخلد[1]، ومحمد بن وضاح[2] ت287هـ، اللذان صارت الأندلس بهما دار حديث كما يقول ابن الفرضي[3].

ولما وصف ابن العربي ت543هـ حال متعصبة المالكية في زمانه وقبله، نوه ببقي بن مخلد ومحمد بن وضاح، ثم قال: "... ولولا أن طائفة نفرت إلى دار العلم، وجاءت بلباب منه كالأصيلي والباجي، فرشَّت من ماء العلم على هذه القلوب الميتة، وعطَّرت أنفاس الأمة الزَّفْرة، لكان الدين قد ذهب[4]".

ثالثا: تداول أهل الأندلس روايات أخرى للجامع الصحيح، غير تلك التي أدخلها من سبقت الإشارة إليهم آنفا، وذلك يفهم منه أن الأندلسيين ما عرفوا صحيح البخاري لأول وهلة، إلا بواسطة تلك الروايات، ثم لما مضى حين من الدهر انتشرت بينهم روايات أخرى للجامع الصحيح، كما سنذكر ذلك في الموضع الذي هو أملك به.

---

(1) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص12 - 14 والصلة1/195 - 198.

(2) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص305 - 306 وجذوة المقتبس ص13 - 14.

(3) تاريخ ابن الفرضي ص306.

(4) العواصم من القواصم ص366 - 367.

المبحث الثاني:
عناية أهل الأندلس بالجامع الصحيح

بادر أهل الأندلس إلى الرحلة إلى المشرق، حيث دار العلم، ومأوى الآداب، وموئل الفضائل والفنون، فكان أن دخلت إلى أرض الفردوس المفقود، كتبٌ مشرقية كثيرة، في ضروب من العلم عديدة، تفنن أهل العلم في الأندلس في الحفاوة بها، وإكرام وفادتها.

بيد أن أهل الأندلس بلغوا في الحفاوة بالجامع الصحيح للإمام البخاري، شأوا عظيما، ومقدارا كبيرا، ولنا على ذلك دلائل وأمارات نسوقها على هذا النحو:

* **أولا - رحلة كثير من أهل الحديث بالأندلس إلى المشرق، لتحصيل الجامع الصحيح بالسماع المتصل إلى الإمام البخاري**، فمن بين من رحل فيه ممن لم يتقدم لهم ذكرٌ:

من أهل المائة الرابعة:

1- أصبغ بن قاسم أبو القاسم[1] ت363هـ: "... رحل إلى المشرق فسمع بمكة... ومن أبي محمد صالح بن محمد الأصبهاني، سمع منه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، حدَّثه به عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن معقل النسفي- من أهل نسف- عن البخاري[2]".

2- جعفر بن يحيى بن وهب الفهري القرطبي [3] توفي بعد سنة370هـ "رحل إلى المشرق..... سمع من أبي زيد المروزي رواية كتاب البخاري"[4].

---

(1) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص75.

(2) تاريخ ابن الفرضي ص75.

(3) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص91.

(4) تاريخ ابن الفرضي ص91.

3- عبدوس بن محمد بن عبدوس الطليطلي[1] ت390هـ: "رحل إلى المشرق رحلتين... ودخل الشام في رحلتَيْه جميعا، وكتب بها عن أحمد بن صالح الرملي... وأبي زيد المروزي رواية كتاب البخاري، سمع منه بعض الكتاب، وأجاز له بعضه[2]".

ومن أهل المائة الخامسة:

1- أحمد بن يحيى بن عائذ الطرطوشي[3] (لم أقف على وفاته في المصادر التي بين يدي)، ولقد أفاد ابن الأبار ت657هـ، أنه وجد اسمه في السامعين من أبي ذر الهروي صحيح البخاري بمكة، وبدار خديجة بنت خويلد... في ذي الحجة من سنة تسع عشرة وأربعمائة". [4]

2- إسماعيل بن خلف بن سعيد السرقسطي[5] (لم أقف على سنة وفاته في المصادر التي بين يدي): " كانت له رحلة حجَّ فيها، وقرأ على أبي ذر الهروي صحيح البخاري في ذي الحجة سنة تسع عشرة وأربعمائة.... [6]".

3- محمد بن شريح بن أحمد الرُّعيني الإشبيلي[7] ت476هـ: الذي " حجَّ في موسم سنة ثلاث وثلاثين[8]، فسمع بالحرم الشريف أبا ذر الهروي، سمع عليه صحيح البخاري عند باب الندوة"[9].

---

(1) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص 269 - 270.

(2) تاريخ ابن الفرضي ص 269.

(3) ترجمته في تكملة الصلة 20/1.

(4) التكملة لابن الأبار20/1.

(5) تكملة الصلة ص233 - 234.

(6) تكملة الصلة ص234.

(7) ترجمته في الصلة809/3 - 810 والإشراف على أعلى شرف ص96 - 98 وإفادة النصيح ص51 - 55.

(8) يعني وأربعمائة كما هو ظاهر.

(9) إفادة النصيح ص52.

4- أحمد بن عمر بن أنس العذري ابن الدلائي[1] من أهل المرية ت478 هـ، الذي" رحل إلى المشرق مع أبويه... وصحب الشيخ الحافظ أبا ذر عبد بن أحمد الهروي، وسمع منه صحيح البخاري مرَّات"[2].

5- محمــد بــن خلف بن مسعود القرطبي[3] ت485هـ: الذي" رحل إلى المشرق، وحجَّ وسمع من أبي ذر الهروي، صحيح البخاري سنة خمس عشرة وأربعمائة، وأجاز له[4]".

6- محمد بن أحمد بن عيسى أبو عبد الله بن منظور القيسي الإشبيلي[5] ت 499هـ: " رحل إلى المشرق ولقي بمكة أبا ذر عبد بن أحمد[6] وصحبه، وجاور معه مدة، وكتب عنه الجامع الصحيح للبخاري"[7].

ومن أهل المائة السادسة:

1- أحمد بن محمد الأنصاري الشارقي الأندلسي أبو العباس[8] توفي قريبا من سنة500هـ: "له رحلة حجَّ فيها، وسمع من كريمة كتاب البخاري"[9].

2- أحمــد بــن عثمان بن مكحول أبو العباس الساكن في المرية[10] ت 513هـ: "رحل إلى المشرق سنة إحدى وخمسين وأربعمائة فحجَّ، وأخذ عن كريمة

---

(1) ترجمته في الصلة115/1 - 117 والإشراف على أعلى شرف ص93 - 95، وأخرجتُ عنه كتابا هو الآن بيد الناشر، سهل الله في إتمام طبعه.

(2) الصلة116/1.

(3) ترجمته في الصلة816/3 - 817.

(4) الصلة817/3.

(5) ترجمته في الصلة125/1 - 126 والتكملة ص45 - 46 والغنية ص114 - 115..

(6) هو الهروي الإمام الراوية.

(7) الغنية ص114.

(8) ترجمته في الصلة125/1 - 126 والتكملة ص45 - 46 والغنية ص114 - 115.

(9) الغنية ص114.

(10) ترجمته في الصلة127/1 وفهرس ابن عطية ص127 - 128.

بنت أحمد بن محمد المروزية". [1]

3- أحمـــد بـــن عبد الله العطار القرطبي[2] ت518هـ: "له رحلةٌ حجَّ فيها، ولقي كريمة المروزية، فروى عنها صحيح البخاري[3]".

4- عيسى بن محمد بن عبد الله الزهري أبو الأصبغ الشنتريني[4] توفي في نحو530هـ: "له سماع قديم بالمشرق من كريمة بنت أحمد لكتاب البخاري[5]".

5- علي بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الخزرجي الغرناطي[6] ت539هـ: "رحل حاجاً في سنة سبع وتسعين[7]، فسمع بمكة من أبي علي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي صحيح البخاري، إلا تسع ورقات منه[8]".

6- الحسن بن محمد بن الحسن الأنصاري من أهل المرية[9] ت585: "رحل حاجا... وجاور بمكة، وأخذ بمكة، وأخذ بها عن أبي الحسن علي بن حميد الطرابلسي صحيح البخاري[10]".

ومن أهل المائة السابعة:

1- يحـــيى بن عبد الملك بن يحيى بن أبي الغصن اللخمي[11] ت659هـ: "رحل إلى المشرق وحجَّ، ولقي في رحلته جلةً، وأخذ عنهم، كأبي محمد يونس بن

---

(1) الصلة127/1 وقد نصَّ ابن عطية في فهرسه ص127 على أن ابن مكحول أخذ صحيح البخاري عن كريمة المروزية.

(2) ترجمته في التكملة ص54.

(3) التكملة ص54.

(4) ترجمته في الغنية ص 183 - 186 والصلة638/2 - 639.

(5) الغنية ص184.

(6) ترجمته في معجم ابن الأبار ص 288 - 289.

(7) يعني وأربعمائة.

(8) معجم ابن الأبار ص288.

(9) ترجمته في نفح الطيب264/3 - 265.

(10) نفح الطيب264/3.

(11) ترجمته في صلة الصلة القسم الخامس ص267 - 268.

4- أحمد بن عمر بن أنس العذري ابن الدلائي[1] من أهل المرية ت478 هـ، الذي" رحل إلى المشرق مع أبويه... وصحب الشيخ الحافظ أبا ذر عبد بن أحمد الهروي، وسمع منه صحيح البخاري مرَّات"[2].

5- محمد بن خلف بن مسعود القرطبي[3] ت485هـ: الذي" رحل إلى المشرق، وحجَّ وسمع من أبي ذر الهروي، صحيح البخاري سنة خمس عشرة وأربعمائة، وأجاز له[4]".

6- محمد بن أحمد بن عيسى أبو عبد الله بن منظور القيسي الإشبيلي[5] ت 499هـ: " رحل إلى المشرق ولقي بمكة أبا ذر عبد بن أحمد[6] وصحبه، وجاور معه مدة، وكتب عنه الجامع الصحيح للبخاري"[7].

ومن أهل المائة السادسة:

1- أحمد بن محمد الأنصاري الشارقي الأندلسي أبو العباس[8] توفي قريبا من سنة500هـ: "له رحلة حجَّ فيها، وسمع من كريمة كتاب البخاري"[9].

2- أحمد بن عثمان بن مكحول أبو العباس الساكن في المرية[10] ت 513هـ: "رحل إلى المشرق سنة إحدى وخمسين وأربعمائة فحجَّ، وأخذ عن كريمة

---

(1) ترجمته في الصلة115/1 - 117 والإشراف على أعلى شرف ص93 - 95، وأخرجتُ عنه كتابا هو الآن بيد الناشر، سهل الله في إتمام طبعه.

(2) الصلة116/1.

(3) ترجمته في الصلة816/3 - 817.

(4) الصلة817/3.

(5) ترجمته في الصلة125/1 - 126 والتكملة ص45 - 46 والغنية ص114 - 115..

(6) هو الهروي الإمام الراوية.

(7) الغنية ص114.

(8) ترجمته في الصلة125/1 - 126 والتكملة ص45 - 46 والغنية ص114 - 115.

(9) الغنية ص114.

(10) ترجمته في الصلة127/1 وفهرس ابن عطية ص127 - 128.

بنت أحمد بن محمد المروزية". [1]

3- أحمـــد بـــن عبد الله العطار القرطبي[2] ت518هـ: "له رحلةٌ حجَّ فيها، ولقي كريمة المروزية، فروى عنها صحيح البخاري[3]".

4- عيسى بن محمد بن عبد الله الزهري أبو الأصبغ الشنتريني[4] توفي في نحو530هـ: "له سماع قديم بالمشرق من كريمة بنت أحمد لكتاب البخاري[5]".

5- علي بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الخزرجي الغرناطي[6] ت539هـ: "رحل حاجاً في سنة سبع وتسعين[7]، فسمع بمكة من أبي علي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي صحيح البخاري، إلا تسع ورقات منه[8]".

6- الحسن بن محمد بن الحسن الأنصاري من أهل المرية[9] ت585: "رحل حاجا... وجاور بمكة، وأخذ بمكة، وأخذ بها عن أبي الحسن علي بن حميد الطرابلسي صحيح البخاري[10]".

ومن أهل المائة السابعة:

1- يحـــيى بن عبد الملك بن يحيى بن أبي الغصن اللخمي[11] ت659هـ: "رحل إلى المشرق وحجَّ، ولقي في رحلته جلةً، وأخذ عنهم، كأبي محمد يونس بن

---

(1) الصلة127/1 وقد نصَّ ابن عطية في فهرسه ص127 على أن ابن مكحول أخذ صحيح البخاري عن كريمة المروزية.

(2) ترجمته في التكملة ص54.

(3) التكملة ص54.

(4) ترجمته في الغنية ص 183 - 186 والصلة638/2 - 639.

(5) الغنية ص184.

(6) ترجمته في معجم ابن الأبار ص 288 - 289.

(7) يعني وأربعمائة.

(8) معجم ابن الأبار ص288.

(9) ترجمته في نفح الطيب264/3 - 265.

(10) نفح الطيب264/3.

(11) ترجمته في صلة الصلة القسم الخامس ص267 - 268.

أبي البركات الهاشمي، سمع عليه صحيح البخاري بمكة شرفها الله سنة608"[1].

* **ثانـــيا: عـــناية أهل الأندلس بنقل الجامع الصحيح عن جامعه، بروايات مختلفة، وطرق متعددة،** بيد أن مدار هذه الروايات والطرق على النسفي ت294هـ، والفربري ت320هـ، وفي ذلك يقول القاضي عياض: "... ولم تدخل هذه البلاد[2] رواية البخاري إلا من هذين الطريقين عن الفربري والنسفي[3]".

فمن هذه الروايات التي عُرفت عند أهل الأندلس:

أ- **روايـــة ابن السكن:** وقد روى عنه من الأندلسيين عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الجهني الطليطلي كما تقدم بيانه.

ب- **رواية أبي زيد المروزي** ت371هـ، وممن يروي البخاريَّ من طريقها – ممن لم يتقدم له ذكرٌ- ابنُ خير الإشبيلي[4] ت575هـ.

ت- **روايـــة الجرجاني:** وممن لـه سند متصل بهذه الرواية أبو علي الغساني الجياني[5] ت498هـ.

ج- رواية المستملي[6] ت376هـ.

ح- رواية السرخسي[7] ت381هـ.

د- رواية الكشميهني[8] ت389هـ، وهؤلاء الثلاثة الرواة يروي عنهم:

---

(1) صلة الصلة القسم الخامس ص267.

(2) يريد المغرب والأندلس.

(3) الغنية ص35.

(4) انظر فهرس ابن خير ص84 وترجمة ابن خير في تذكرة الحفاظ 1366/4 وطبقات الحفاظ ص483.

(5) فهرس ابن عطية ص65 - 66 وترجمة الجياني في الصلة233/1 - 235 وتذكرة الحفاظ 4/ 1233 - 1235.

(6) ترجمته في السير للذهبي492/16 والعبر147/2.

(7) ترجمته في الأنساب268/2 والسير للذهبي 492/16.

(8) بضم الكاف وسكون الشين وكسر الميم، وسكون الياء وفتح الهاء، ترجمته في الأنساب75/5 =

ر- أبو ذر الهروي[1] ت435هـ، وروايته للجامع الصحيح عن شيوخه الثلاثة من أتقن الروايات، قال ابن حجر ت852هـ: "لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها"[2].

ولقد انتشرت روايةُ أبي ذر الهروي في الغرب الإسلامي انتشارا واسعا، حتى قال القاضي عياض: "وسَمع منه- يعني من أبي ذر- عالمٌ لا يُحصى من أهل الأقطار من شيوخ شيوخنا، وقد أدركنا غير واحد ممن سمع منه..."[3].

ومن بين الرواة عن أبي ذر من أهل الأندلس- ممن لم يتقدم له ذكرٌ أبو الوليد الباجي[4] ت474هـ.

ز- رواية كريمة بنت أحمد المروزية[5] ت463هـ، ومن الرواة عنها من أهل الأندلس[6] – غير من تقدم- أبو بكر جماهر بن عبد الرحمن الحجري الطليطلي[7] ت466هـ، وابن أخيه محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن جُماهر الطليطلي[8]

=

والسير للذهبي491/16 - 492.

(1) ترجمته في تذكرة الحفاظ 1106/3 والإشراف على أعلى شرف ص104 - 106 وإفادة النصيح ص39 - 43.

(2) فتح الباري7/1.

(3) ترتيب المدارك276/2.

(4) ترتيب المدارك 349/2 وانظر ترجمة الباجي في الصلة317/1 - 320 وتذكرة الحفاظ3/ 1178 - 1183.

(5) ترجمتها في السير234/18 والإشراف على أعلى شرف ص107 - 108.

(6) كتبتُ بحثا خاصا عن: "**كريمة المروزية والرواة عنها من أهل الأندلس**"، نُشر في مجلة النور التطوانية المغربية في العدد454، صفر الخير1429هـ.

(7) الإشراف على أعلى شرف ص108 وترجمة جماهر في الصلة217/1 - 218.

(8) الإشراف على أعلى شرف، وترجمة محمد بن جماهر في الصلة820/3، هذا ولم أعرج هنا على رواية أبي عمران موسى بن سعادة الأندلسي المتوفى سنة529هـ، وإن كانت معتمد المغاربة في الجامع الصحيح لأن غرضي هنا ذكر الطرق المشرقية لرواية الفربري، التي دخلت إلى الأندلس، وفي رواية ابن سعادة ووصف مكانتها انظر: التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة لعبد الحي الكتاني، وفهرس الفهارس1030/2 - 1032.

ت488هـ.

وممن روى عن كريمة الجامع الصحيح مكاتبةً أبو علي الجياني[1].

ثالـــثا: لما دخل صحيح البخاري إلى الأندلس، وذاع صيته في أرجائها، تعلَّقت به همم كثير من الأندلسيين الذين لم يُرزقوا الرحلة من أجل روايته عن رواته الأوائل في المشرق الإسلامي، فتسابقوا لسماع الكتاب ممن له سماع متصل إلى جامعه، ممن أسعفهم في مرادهم، فنثر لهم ما عنده، فممن تصدى لإسماع الجامع الصحيح في الأندلس:

أ- **الأصيلي**: "الذي قرأ عليه الناس كتاب البخاري، رواية أبي زيد المروزي وغير ذلك"[2].

ب- **المهلـــب بن أبي صفرة أبو القاسم المري الأندلسي**[3] ت435هـ: قال القاضي عياض: "وبأبي القاسم حيًا كتاب البخاري بالأندلس، لأنه قُرئ عليه تفقهًا أيام حياته". [4]

ت- **محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بابن برطال**، يقول ابن الفرضي في ترجمته: "... وقد حدث بكتاب البخاري عن أبي علي بن السكن وقرأته عليه، وسمعه معنا جماعة من الشيوخ والكهول، وكان مجلسنا من أجلِّ المجالس التي شهدناها بالأندلس[5]".

ج- **أبـــو عـــبد الله محمـــد بـــن أحمد بن منظور القيسي**: الذي: "اعتمده الأندلسيون وعوَّلوا عليه في صحيح البخاري[6]"، قال ابن رشيد السبتي ت721هـ

(1) الغنية ص33.

(2) تاريخ ابن الفرضي ص205.

(3) سيرد التعريف به قريبا.

(4) ترتيب المدارك2/313.

(5) تاريخ ابن الفرضي ص379.

(6) إفادة النصيح ص46.

في الترجمة له: "حدث عنه الجلة من الأندلسيين، وأجلهم أبو الحسن شريح بن محمد، والقاضي أبو القاسم أحمد بن محمد بن منظور، وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عثمان التجيبي القيظي السرقسطي المعروف بملاطش، وكتب عنه صحيح البخاري، وقرأه مرة، وسمعه أخرى بقراءة أبي محمد ابن العربي[1]".

ح- **أبو علي الحسين بن محمد الصدفي السرقسطي**[2] ت514هـ، الحافظ الجوال الذي رحل إلى المشرق[3]، فلما قفل راجعا إلى الأندلس، قصد مرسية "فاستوطنها وقعد يحدث الناس بجامعها، ورحل الناس من البلدان إليه، وكَثُر سماعهم عليه[4]".

فممن سمع منه صحيح البخاري، محمد بن مالك الطائي أبو عبد الله[5] (لم أقف على وفاته فيما بين يدي من مصادر)، ومحمد بن محمد اللخمي أبو عبد الله البلنسي[6] ت556هـ، ومحمد بن عبد الرحمن القيسي الشاطبي [7] ت 561هـ، وغيرهم كثير ممن اشتمل عليهم معجم أصحاب أبي علي الصدفي.

رابعا: اعتنى أهل الأندلس بكتابة الجامع الصحيح للإمام البخاري، مع تحسين التقييد، وإتقان الرسم، وإجادة الخط، حتى لقد أصبحت كتبهم في ذلك أصولا عتاقا، وذخائر نفيسة يعول عليها في معرفة ألفاظ الصحيح، فمن مظاهر عناية أهل الأندلس بالجامع الصحيح كتابةً:

أ- **العناية باستنساخ نسخ عديدة من الجامع الصحيح**: فممن فعل ذلك،

---

(1) إفادة النصيح ص49.

(2) ترجمته في فهرس ابن عطية ص99 - 101 والغنية ص129 - 138 والصلة235/1 - 237.

(3) الصلة 235/1.

(4) الصلة 236/1.

(5) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ص150 وترجمة هذا الرجل هناك.

(6) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ص177 وانظر ترجمته في المعجم ص177 - 179.

(7) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ص179 وانظر ترجمته في المعجم ص179.

محمد بن علي الوراق الأندلسي(لم أقف على وفاته فيما بين يدي من مصادر)، الذي وصفه ابن بشكوال ت578هـ، قائلا: "وكان حسن الخط، وقد كتب من صحيح البخاري غير ما نسخة هي بأيدي الناس[1]".

ب- العناية بالمقابلة والتصحيح، وكتابة الفوائد الزوائد في حواشي الفرع المنتسخ، فممن كتب الجامع الصحيح على الوصف المذكور:

1- **سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى المؤيد بالله أبو داود المقرئ**[2] ت 490هـ، قال الضبي ت569هـ: "وكتب بيده كتاب البخاري في عشرة أسفار، وكتب مسلما في ستة، وقرأهما معا على الباجي، وعلى أبي العباس العذري مرات، واحتفل في تقييدهما حتى صار كل واحد منهما أصلا يقتدى به، رحلت إلى بلنسية في عام ستة وتسعين، وقابلت بهما كتابي وانتفعت بهما.... وأُخبرت أن أبا علي بن سكرة الحافظ قابل أصليه بالكتابين المذكورين، وناهيك بهما صحة وتقييدا"[3].

2- **أبو علي الصدفي السرقسطي**، الذي" كان حسن الخط، جيد الضبط.... وكان حافظا لمصنفات الحديث، قائما عليها.... وكتب منها صحيح البخاري في سفر..."[4].

وهذه النسخة الصدفية من الجامع الصحيح، جليلة القدر، عزَّ نظيرها بين الأصول العتاق التي وصلت إلينا، إذ وقف عليها محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي ت1239هـ، ووصف من حالها، فعظم وفخم وقال: "... وقد كانت تداولتها الأيدي بالأندلس ومصر في سالف القرون، وعليها من سماعات العلماء، عياض فمن دونه إلى الحافظ ابن حجر... وكتب عليها الحافظ السخاوي ما نصه: "هي

---

(1) الصلة3/785.

(2) ترجمته في البغية للضبي2/386.

(3) بغية الملتمس2/386.

(4) الصلة1/236.

الأصل الذي يعتمد عليه ويرجع عند الاختلاف إليه، ولقد اعتمد عليها شيخنا الحافظ أبو الفضل بن حجر، حالة شرحه للجامع الذي سماه فتح الباري.. [1]."

3- **أبو بكر ابن خير الإشبيلي**[2]: قال ابن رشيد السبتي في ترجمة أبي الحسن الغافقي الشآري الأندلسي ت649هـ: "حدث عنه جماعةٌ من الجلة منهم شيخنا أبو فارس عبد العزيز بن إبراهيم، سمع عليه جميع الجامع الصحيح لإمام الحديث أبي عبد الله البخاري... وكان السماع في الأصل العتيق الذي يعزُّ نظيره، وهو أصل الراوية المحدث الضابط المتقن أبو بكر ابن خير الذي بخط أبيه..... ومعاناة أبي بكر بالأصل العتيق أصل أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيسي الذي عليه اعتماد الأندلسيين، وأتقنه الضابط أبو بكر بن خير إتقانا لا مزيد عليه، وقابله بالأصل المذكور مرات"[3].

خامسا: عُرف أهل الأندلس بكثرة الحفظ وجودته، وقوة الاستحضار وسرعته، فأقبلوا من أجل ذلك على حفظ الجامع الصحيح للإمام البخاري، وكانوا في ذلك على طبقات بعضُها فوق بعض:

أ- **حفظ الجامع الصحيح متنا وسندا**، ومن بين من تهيأ له ذلك: الحافظ أبو علي الصدفي السرقسطي، فقد نقل ابن فرحون ت799هـ، عن القاضي عياض قال: "قال القاضي أبو علي بن سكرة[4] لبعض الفقهاء: خذ الصحيح، فاذكر أيَّ متن

---

(1) فهرس الفهارس 706/2، **وصحيح الإمام البخاري بخط الحافظ الصدفي** ص24 للدكتور عبد الهادي التازي دعوة الحق، العدد 8 السنة15، وأفاد الدكتور التازي أن النسخة الصدفية موجودة في ليبيا، ولقد كان محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي أول واقف على هذه النسخة النفيسة في الزمن المتأخر، لذلك آثرنا ذكره، وانظر مزيد تفصيل عن هذا الموضوع في دراسة د/ محمد بن زين العابدين رستم: "**تعليقات الحافظ أبي علي الصدفي على نسخته المخطوطة من الجامع الصحيح**"، مجلة آفاق الثقافة والتراث، دبي العدد39 - رجب1423هـ ص152 - 162.

(2) ترجمته في تذكرة الحفاظ 1366/3 - 1367.

(3) إفادة النصيح ص109.

(4) هو الصدفي.

أردت أذكر لك سنده، أو أي سند أردت أذكر لك متنه"[1].

ب- **حفـــظ الجامـــع الـــصحيح متنا، مع المعرفة برجاله**، وممن كان بهذا الوصف، أحمد بن محمد بن مغيث الصدفي الطليطلي[2] ت459هـ، قال ابن بشكوال في ترجمته: "وكان يحفظ صحيح البخاري ويعرف رجاله"[3].

ت – **حفـــظ الجامـــع الصحيح متنا والاقتصار على ذلك:** وممن تحقق له ذلك، عبد الله بن عيسى الشيباني السرقسطي[4] ت530هـ، وعبد الملك بن بونة العبدري[5] ت549هـ من وادي الحجارة، وابن قطرال علي بن عبد الله الأنصاري القرطبي المتوفى سنة651هـ بمراكش، الذي عرض صحيح البخاري عن ظهر قلب[6].

سادســـا: وضع التآليف على الجامع الصحيح، وذلك ما سوف نبسط فيه القول في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

---

(1) الديباج المذهب ص174 وانظر أيضا الصلة808/3.
(2) ترجمته في الصلة 108/1.
(3) الصلة 108/1.
(4) الصلة 447/2 وترجمته هناك.
(5) صلة الصلة القسم الثالث ص237 - 238 وترجمته هناك.
(6) معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى ص100.

المبحث الثالث:
المدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري

سنفصل القول ههنا عن تآليف أهل الأندلس الموضوعة على الجامع الصحيح على وجه العموم، وعن تآليفهم الموضوعة في شرحه على وجه الخصوص، مع تفصيل القول في بعض الشروح الأندلسية النَّادرة التي قلَّ منْ عرَّج عليها.

أولا: تآليف أهل الأندلس الموضوعة على الجامع الصحيح

أقبل أهل الأندلس على الجامع الصحيح للإمام البخاري شرحا لمتونه، واختصارا لمضمونه، وكلاما على مشكلات أسانيده، فكان من كل ذلك كتب كثيرة، سنضرب صفحا هنا عن ذكر ما يتعلق بشرحه منها، وسنقتصر على ذكر ما سوى ذلك، على أن نُلمَّ بعدُ بذكر الشروح.

أ- **كتب في شرح غريب الجامع الصحيح**، فمن ذلك:

1- تفسير غريب ما في الصحيحين[1] للحميدي السرقسطي تلميذ ابن حزم وخرِّيجه المتوفى سنة478هـ[2].

2- كتاب في شرح غريب البخاري لمحمد بن أحمد الجياني[3] ت540هـ، قال لسان الدين بن الخطيب ت776هـ في ترجمته: "... صنَّف في شرح غريب

(1) وقد حقق هذا الكتاب بعناية زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، وطبع في مصر سنة1415هـ.

(2) ترجمته في تذكرة الحفاظ1218/4 وطبقات الحفاظ ص447 - 448.

(3) ترجمته في الإحاطة في أخبار غرناطة315/2.

البخاري مصنفا مفيدا[1]".

3- مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول إبراهيم بن يوسف المري[2] ت569هـ، والكتاب عبارةٌ عن شرح غريب البخاري ومسلم والموطأ، على مثال كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض[3].

ب – كتب الجمع بين صحيح البخاري وصحيح مسلم، فمن ذلك:

1- الجمع بين الصحيحين للحميدي[4]، قال ابن بشكوال: "ولأبي عبد الله هذا كتاب حسن، جمع فيه صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه[5]".

2- الجمع بين الصحيحين[6] لعبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الخراط[7] ت581هـ.

3- كتاب في الجمع بين الصحيحين لمحمد بن سعيد بن أحمد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي[8] ت583هـ، ذكره له ابن الزبير الغرناطي ت708هـ في صلة الصلة[9].

---

(1) الإحاطة في أخبار غرناطة315/2.

(2) ترجمته في وفيات الأعيان86/1 - 87 وشجرة النور الزكية ص146 وقرقول بضم القافين وسكون الراء المهملة بينهما.

(3) من هذا الكتاب أجزاء مخطوطة بالمغرب ومصر كما أفاده صاحب إتحاف القاري ص53.

(4) لأبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الوزير الفقيه الحنبلي من وزراء المقتفي لأمر بالله العباسي وبعده للمستنجد ت560هـ كتاب في شرح الجمع للحميدي سماه: "الإفصاح عن شرح معاني الصحاح"، وطُبع في قطر سنة1406هـ.

(5) الصلة 819/3.

(6) الرسالة المستطرفة ص130 ومعلمة القرآن والحديث ص128، وحقق الكتاب في الرياض سنة1999م.

(7) ترجمته في صلة الصلة القسم ص4 - 5 وتذكرة الحفاظ 1350/3 - 1352.

(8) ترجمته في صلة الصلة القسم الخامس ص396 - 397.

(9) صلة الصلة القسم الخامس ص396.

4- مفتاح السعادة في الجمع بين الصحيحين[1] لابن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي[2] ت637هـ.

ج- كتب في اختصار الجامع الصحيح، منها:

1- النصيح في اختصار الصحيح للمهلب بن أبي صفرة المري الأندلسي، وشرحه مؤلفه[3].

2- مختصر صحيح البخاري لابن الخراط الإشبيلي. [4]

3- التصحيح في اختصار الصحيح[5]، لأبي بكر بيبش بن محمد العبدري الشاطبي[6] ت582هـ.

4- مختصر صحيح البخاري[7] لابن عربي الحاتمي الذي خلا في الذكر.

5- مختصر الجامع الصحيح[8] للقرطبي[9] المفسر ت656هـ.

6- بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها[10]، لابن أبي جمرة الأندلسي[11] ت699هـ.

---

(1) فهرس الفهارس317/1.

(2) ترجمته في البداية والنهاية167/13 وفوات الوفيات435/3 - 440.

(3) الديباج المذهب ص427 والصلة627/2.

(4) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي184/3 وفؤاد سزكين في تاريخه1925/1 ويوجد في لينيغراد.

(5) ذكره له صاحب إتحاف القاري ص106.

(6) ترجمته في طبقات المفسرين للسيوطي ص32 وشجرة النور الزكية ص156 - 157.

(7) هدية العارفين120/2 وإتحاف القاري ص301.

(8) هدية العارفين96/1 وتاريخ بروكلمان185/3 وقال في إتحاف القاري ص12: "ذكره الدمياطي في معجم شيوخه.... يوجد مخطوطا في دار الكتب بالقاهرة... والقرويين بفاس...".

(9) ترجمته في الديباج المذهب ص130 - 131 وشجرة النور الزكية ص194.

(10) هذا الكتاب مطبوع.

(11) ترجمته في شجرة النور الزكية ص199.

ح– كتب في زوائد الجامع الصحيح، منها:

1- رجالة[1] المعلم بزوائد البخاري على مسلم لأحمد بن محمد الأموي الإشبيلي المعروف بابن الرومية[2] ت637هـ.

2 – عكسُ موضوع الكتاب السابق، كتابٌ في الأحاديث التي زادها مسلمٌ على البخاري للعبدري الشاطبي السابق آنفا[3].

د – كتب في الكلام على تراجم الجامع الصحيح، منها:

1- لأحمد بن رشيق أبي العباس[4] المتوفى بعد سنة 440هـ، الذي نشأ في مرسية وانتقل إلى قرطبة بعد ذلك، قال الحميدي في ترجمته: "وله كلام مدوَّنٌ على تراجم كتاب الصحيح لأبي عبد الله البخاري، ومعاني ما أشكل من ذلك"[5].

ز– كتبٌ في رجال الجامع الصحيح منها:

1- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الصحيح[6]، لأبي الوليد الباجي[7] ت474هـ.

2– تقييد المهمل وتمييز المشكل[8] لأبي علي الجياني، قال ابن بشكوال

---

(1) كذا في الإحاطة في أخبار غرناطة209/1 وفي تذكرة الحفاظ1426/4 بإسقاطها.

(2) ترجمته في التكملة ص159 - 160 وتذكرة الحفاظ1425/4 - 1426 والإحاطة في أخبار غرناطة207/1 - 212.

(3) انظر إتحاف القاري ص65.

(4) ترجمته في جذوة المقتبس ص109 - 110 وبغية الملتمس224/1 - 225.

(5) جذوة المقتبس ص109 - 110 ومعجم المؤلفين222/1.

(6) من مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب، وحققه أيضا د/ أبو لبابة حسين، وصدر عن دار اللواء بالرياض سنة1406هـ.

(7) ترجمته في الصلة317/1 - 320 وتذكرة الحفاظ1178/3 - 1183.

(8) طبع هذا الكتاب ضمن مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب، والكتاب عبارة عن خمسة كتب هي:

* الألقاب.

* المؤتلف والمختلف.

=

في وصف هذا الكتاب: "وهو كتاب حسن مفيد[1]".

3- تسمية شيوخ البخاري[2] لعبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله القرطبي[3] ت612هـ.

4- المعلم بأسماء شيوخ البخاري ومسلم[4] لابن خلفون محمد بن إسماعيل الأونبي الأندلسي[5] ت636هـ، وله أيضا:

أ- المفهم في شيوخ البخاري ومسلم.[6]

ب- التعريف بأسماء أصحاب النبي عليه السلام المخرَّج حديثهم في كتاب البخاري ومسلم[7].

هـ - كتبٌ في شروط البخاري منها:

1- المعلم بما رواه البخاري على شرط مسلم[8] لابن الرومية الأندلسي.

و - كتب في المشكل في الجامع الصحيح، منها:

1- أجوبة ابن حزم على مواضع من البخاري لابن حزم القرطبي ت456هـ.

=

* شيوخ البخاري المهملون، ولقد طبع.
* التنبيه على الأوهام الواقعة في مسند الصحيح للبخاري، ولقد طبع.
* التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم، ولقد طبع ضمن مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب سنة1421هـ، وحقق أيضا ضمن رسائل ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كلية أصول الدين بقسم السنة.

(1) الصلة1/234.

(2) معلمة القرآن والحديث بالمغرب ص128.

(3) ترجمته في نفح الطيب6/66.

(4) تاريخ التراث العربي1/202 ومعلمة القرآن والحديث بالمغرب ص129.

(5) ترجمته في الوافي بالوفيات2/218 وتذكرة الحفاظ4/1400 - 1401.

(6) تذكرة الحفاظ4/1400 وهدية العارفين2/114.

(7) إتحاف القاري ص239.

(8) انظر هدية العارفين2/93 وإتحاف القاري ص95.

2- الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة[1] لابن عبد البر[2] ت463هـ.

3- شرح مشكل ما وقع في البخاري والموطأ[3] لمحمد بن خلف الألبيري[4] ت537هـ.

وسنخص هنا كتاب ابن حزم بحديث[5]، وذلك للأسباب التالية:

- الأول: عدم معرفة كثير من الباحثين المعاصرين بهذا الجزء الذي أفرده ابن حزم للجواب عن مواضع مشكلة من الجامع الصحيح.

- الثاني: إغفال بعض من ذكر هذا الجزء لابن حزم بسطَ القول في موضوعه، وبيان تفاصيله، والتعرض للغرض الذي رامه مؤلفه فيه.

- الثالث: نفاسة هذا الجزء وقيمته العلمية، إذ اقتبس منه الحافظ ابن حجر في فتح الباري على ما سيأتي بيانه.

ونُبادر بادئ ذي بدء إلى القول، بأنَّ ابن حزم قد جرى على عادة أهل الأندلس في العناية بالجامع الصحيح، فسعى مذْ أنْ طلب هذا الشأن لسماعه على الشيوخ الناقلين له بالسند المتصل إلى الإمام البخاري، ومن بين هؤلاء الشيوخ:

أ- عبد الله بن ربيع بن محمد التميمي ت415هـ، الذي" كان ثقة ثبتا

---

(1) انظر الجواهر والدرر711/2 وأفاد السخاوي أن المهلب بن أبي صفرة الأندلسي سأل ابن عبد البر عن هذه المسائل المستغربة، ولقد ورد اسم هذا الكتاب في كشف الظنون1/ 545 محرفا إلى" الأجوبة المرعبة"، وقال حاجي خليفة: "سئل عنها المهلب"، فجعل المسؤول عن المسائل المستغربة المهلب، وورد ذكر الكتاب على الصواب في كشف الظنون في 1/ 12، ولقد طبع الكتاب باسم: "الأجوبة عن الأسئلة المستغربة"، بتحقيق: عبد الخالق محمد ماضي.

(2) ترجمته في الصلة973/3 - 975 وتذكرة الحفاظ1126/3 - 1132.

(3) الديباج المذهب ص403.

(4) ترجمته في الديباج المذهب ص403 - 404 وشجرة النور الزكية ص134.

(5) سبق لي أن نشرتُ دراسة عن هذه الأجوبة في مجلة آفاق الثقافة والتراث بدبي العدد33 المحرم1422هـ، أبريل2001م.

فاضلا"[1]، " روى عنه أبو محمد علي بن أحمد[2]"، قلت: ومن جملة هذه المرويات الجامع الصحيح للبخاري[3].

ب- حمام بن أحمد الأطروش ت421هـ، الذي" ذكره أبو محمد بن حزم قال: كان واحد عصره في البلاغة، وفي سعة الرواية، ضابطا لما قيده[4]"، ولذلك روى عنه ابن حزم الجامع الصحيح للبخاري[5].

ومن عناية ابن حزم بصحيح البخاري، حرص على النقل منه في كتبه[6]، وتنويهه بفضله، وتعظيمه لقدره، ولقد ذُكر له قول من يقول: "أجلُّ المصنفات الموطأ، فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان..."[7].

ولم أجد في كلام من ترجم لابن حزم إشارة إلى الجزء المذكور، وليس ذلك بغريب مستغرب، فإن الواحد من هؤلاء المترجمين لم يزعم أبدا استيعاب ذكر مؤلفات ابن حزم، حتى لا يذهب عنه منها كتاب، وأول من وجدته أثبت الجزء المشار إليه لابن حزم الشهابُ القسطلاني، فإنه قال في معرض سرده لجملةٍ من كتب أهل العلم الموضوعة على الجامع الصحيح: "ولابن عبد البر الأجوبة على المسائل المستغربة من البخاري... وكذا لأبي محمد ابن حزم عدة أجوبة عليه[8]".

وتابع القسطلانيَّ في ذكر الجزء حاجي خليفة والقنوجي وعبد السلام المباركفوري[9].

ولقد نقل الأوَّلان من هؤلاء الثلاثة عبارة القسطلاني حذو القُذة بالقذة،

---

(1) الصلة403/2.

(2) جذوة المقتبس ص230.

(3) ينظر المحلى لابن حزم82/1و106.

(4) الصلة250/1.

(5) المحلى73/1.

(6) ينظر مثلا الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس337/1 و502/2 و539.

(7) تذكرة الحفاظ1153/3.

(8) إرشاد الساري43/1.

(9) انظر كشف الظنون545/1 والحطة في ذكر الصحاح الستة ص323 وسيرة الإمام البخاري ص187.

بينما قال عبد السلام المباركفوري: "الأجوبة على المسائل المستغربة من البخاري، لابن عبد البر... وقد رتب أجوبة المهلب في كتاب، وفيه أجوبة ابن حزم أيضا[1]".

وأوهمتْ هذه العبارة أن جزء ابن حزم المذكور يوجد ضمن أجوبة ابن عبد البر، والظاهرُ أنَّ الأمر ليس كذلك، ففي المصادر التي نقل منها المباركفوري ما يفيدُ أن لابن حزم أجوبة على المسائل المُشكلة من صحيح البخاري، على شاكلة أجوبة ابن عبد البر.

ولقد حملني شغفي بكتب ابن حزم على البحث عن أجوبته الموضوعة على البخاري في فهارس مكتبات المخطوطات التي وقعت بيدي، فلم أحلَ بطائل، ثم توجهتُ صوب تاريخ بروكلمان، وتاريخ فؤاد سزكين، ثقةً مني أني لا محالة واجدٌ ما أبحث عنه، بيد أني صدرتُ عن الكتابين، ولماَّ أقض منهما طِلْبتي.

وبينما أنا على تلك الحال، إذ مرَّ بي في كتاب الحطة في ذكر الصِّحاح الستة، قولُ المحقق عند ذكر القنوجي لأجوبة ابن حزم: "انظر تذكرة الحفاظ3/ 1146، فقد ذكر في ترجمته[2] عدة أجوبة عليه[3]"، فبادرتُ إحالةَ المحقق أشتدُّ جذْلانَ فرِحًا، حتى إذا ما كشفتُ عن الموضع الذي أحال عليه، عدتُ منه خاوي الوفاض، إذ تبين أن المحقق قد ظنَّ ظناً لم يُرزق فيه التحقيق، ولا أصاب به وجه التوفيق، وبيان ذلك، أن في الموضع الذي أحال عليه المحقق قول ابن حزم عند سماعه قول من قال: أجلُّ المصنفات الموطأ: "بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان..."[4]، وليس هذا القول من أجوبة ابن حزم التي نعنيها ههنا في وِردٍ ولا صَدْر.

ثم أمعنتُ بعد ذلك في البحث عن الأجوبة في بعض الشُّروح المتأخرة لصحيح البخاري، فوقفتُ في فتح الباري للحافظ ابن حجر على مواضع تشير إليها، فحمدت الله تعالى أن أبقى من هذه الأجوبة بقايا تدلُّ عليها، وتُرشد إليها.

ولما ثبت عندي أن الحافظ ابن حجر قد نقل من أجوبة ابن حزم في فتح

---

(1) سيرة الإمام البخاري ص187.

(2) يعني ترجمة ابن حزم.

(3) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص323.

(4) تذكرة الحفاظ 1153/3.

الباري، عزمتُ على المرور على الكتاب، فاستوعبته قراءةً، ثم التقطت منه كلَّ نص فيه ذكرٌ لابن حزم، فوقفتُ من ذلك على أكثر من مائة وثمانين نصا، وهي على ضربين: ضرب قد صرح ابن حجر فيه بموطن النقل، فأمره واضح، وضرب أغفل الحافظُ فيه ذكر مورد النقل، فأمره مشكل، ووجه إشكاله، حصول التردد بين إدخاله في أجوبة ابن حزم، وبين إسقاطه منها، وبعد إعمال نظر، وإجالة فكر، أسقطت الضرب الثاني من النقول، وانتقيت من الضرب الأول المصرَّح فيه بمورد النقل، ما قد صرح الحافظ ابن حجر بنقله من أجوبة ابن حزم خاصة، ولقد صفا لي من ذلك ثلاثةُ نصوص، يعنُّ للناظر المتأمل فيها ما يأتي:

1- تصحيح نسبة الأجوبة المذكورة إلى ابن حزم، وإن أغفل ذكرها كما مرَّ، من ترجم لعلامة الأندلس وفقيهها، وذكرها ابنُ حجر، ومن هو دونه كالقسطلاني، ومن تقدمت الإشارة إليهم آنفا.

2- ليست أجوبة ابن حزم هي ما نشره محققا العلامة أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري بعنوان: "نقد حديثين ورَدا في الصحيحين[1]"، فإن موضوع الأجوبة خاصٌّ بالجامع الصحيح، وما نُشر محققا في الصحيحين: البُخاري ومسلم، وقد يكون الحديث المنتقد على البخاري من الأجوبة، لكن يُشكل على هذا أمران:

الأول: أن موضوع الأجوبة ظاهرٌ من اسمها، فهي حلٌّ للإشكال، ودفعٌ لما قد يرد على أحاديث الجامع الصحيح من اعتراض أو نقد.

الثاني: أن ما انتقده ابنُ حزم من الحديث الوارد في الجامع الصحيح، حكاه ابن حجر عنه في فتح الباري، لكنه لم يعزه إليه في أجوبته[2]، وابن حجر كما سوف يأتي- كان يُصدِّر نقله عن ابن حزم بذكر ما يفيد أنه ناقلٌ عنه من الأجوبة.

3- تبيَّن من النصوص الثلاثة المنتقاة، أن موضوع الأجوبة في مواضع مشكلة من الجامع الصحيح، وأنها في ثلاثة أمور متعلقة بالصحيح:

*** الأول: بيان سرِّ سياق الإمام البخاري للحديث في باب من الأبواب:**

ففي شرح حديث الأعمال بالنية، قال ابن حجر: "قوله: "فمن كانت هجرته إلى

(1) انظر مجلة عالم الكتب السعودية، المجلد الأول، العدد الرابع، لسنة1401هـ، ص592.

(2) انظر فتح الباري 484/13.

دنيا"، كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري، بحذف أحد وجهي التقسيم، وهو قوله: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله الخ...)... وقال الداودي الشارح: الإسقاط فيه من البخاري، فوجوده في رواية شيخه، وشيخ شيخه يدل على ذلك انتهى، وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبي إسماعيل الترمذي، وغير واحد عن الحميدي تاما، وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعيم وصحيح أبي عوانة من طريق الحميدي، وإن كان الإسقاط من غير البخاري، فقد يقال: لم اختار الابتداء بهذا السياق الناقص؟ فالجواب قد تقدمت الإشارة إليه، وأنه اختار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكيين، إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة، وإن كان الإسقاط منه فالجواب ما قاله **أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ**[1] في **أجوبة له على البخاري**: إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال: لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدرا يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف، فكأنه ابتدأ كتابه بنية ردَّ علمها إلى الله، فإن علم منه أنه أراد الدنيا، أو عرَض إلى شيء من معانيها، فسيجزيه بنيته، ونكب عن أحد وجهي التقسيم مجانبةً للتزكية التي لا يناسب ذكرُها في ذلك المقام انتهى ملخصا"[2].

* **الثاني: في استشكال لفظ وارد في بعض الحديث:** ففي شرح حديث أنس بن مالك في قصة الإسراء، الذي فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "... ثم أُدخلتُ الجنة، فإذا حبائل اللُّؤلؤ، وإذا ترابها المسك[3]"، قال ابن حجر: "قوله: "حبائل اللؤلؤ"، كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع، بالحاء المهملة، ثم

---

(1) هو ابن حزم.

(2) فتح الباري 15/1 وقال ابن حجر بعد ذلك: "وحاصله أن الجملة المحذوفة تُشعر بالقربة المحضة، والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القربة أو لا، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث، حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة فرارا من التزكية، وأبقى الجملة المترددة المحتملة تفويضا للأمر إلى ربه المطلع على سريرته، المجازي له بمقتضى نيته".

(3) أخرجه البخاري في الصلاة باب كيف فُرضت الصَّلوات في الإسراء... برقم 349.

الموحدة، وبعد الألف تحتانية، ثم لامٌ، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف، وإنما هو: "جنابذ بالجيم والنون، وبعد الألف موحدة، ثم ذال معجمة، كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس، وكذا عند غيره من الأئمة، ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع: "جنابذ" على الصواب، وأظنه من إصلاح بعض الرواة، **وقال ابن حزم في أجوبته علـــى مواضع من البخاري:** "فتَّشتُ على هاتين اللفظتين، فلم أجدهما، ولا واحدة منهما، ولا وقفتُ على معناهما انتهى". [1]

* **الـــثالث: في شرح معنى لفظ وارد في الحديث مقارنةً بغيره من الحديث:**

ففي شرح الحديث الذي فيه: "سدِّدوا وأبشروا[2]"، قال ابن حجر: "**قال ابن حزم في كلامه على مواضع من البخاري:** معنى الأمر بالسَّداد والمقاربة[3]، أنه صلى الله عليه وسلَّم أشار بذلك إلى أنه بُعث ميسِّرا مسهِّلا، فأمر أمته بأن يقتصدوا في الأمور، لأن ذلك يقتضي الاستدامة عادةً"[4].

وتُظهر هذه الأجوبة من خلال النُّصوص الواردة في فتح الباري التي تيقَّنا أنَّها منها- عجيب قدرة ابن حزم على التخلص من الإشكال بالانفصال عنه انفصالا يشعر برفع الالتباس، ودفع الاعتراض، ولقد ينصف ابن حزم من نفسه، فيظهر عدم اهتدائه إلى حلِّ الإشكال، كما هو بيِّن في قوله في لفظة حبائل، كما تقدم آنفا، بيد أن فيما ذكره ابن حزم في هذه اللفظة وفي غيرها منقبةً له، ذلك أن فيهِ إظهاراً لجِدِّه وتعبه في التتبع الزائد، والبحث الشَّديد عن الأمر الغامض يعرض له.

ولا بدّ من التنبيه على أمر قبل إنهاء الحديث عن أجوبة ابن حزم، ذلك أن كيفية إحالة ابن حجر على الأجوبة تظهر أنها في مواضع من الجامع الصحيح، وذلك مشعرٌ بأنها صغيرة الحجم في ورقات قليلة، أو في جزء لطيف قد يكون ابن

(1) فتح الباري 463/1 وقال ابن حجر بعد ذلك: "وذكر غيره أن الجنابذ يشبه القباب، واحدها جنبذة بالضم، وهو ما ارتفع من البناء، فهو فارسي معرب...".

(2) هذه قطعة من حديث عائشة برقم6467.

(3) يعني الوارد في حديث عائشة برقم6464 وفيه: "سددوا وقاربوا".

(4) فتح الباري 300/11.

حزم ألفه ابتداءً، أو أملاه على تلاميذه في مجالسه العلمية بالأندلس، وفي الحالين، إما أن يكون ابنُ حزم سئل عما أشكل فهمه من الجامع الصحيح فأجاب، وإما أنه ابتدأ الجواب من غير سؤال أحدٍ، وذلك الذي نميلُ إليه ونرجِّحه.

ي- شروح أهل الأندلس للجامع الصحيح: لقد أفضى بنا البحث والتنقيب إلى أنَّ بداية التأليف في شرح الجامع الصحيح بالأندلس، كانت في أوائل القرن الخامس الهجري، ففي هذا القرن أينعت ثمار مَنْ نشر الجامع الصحيح بالأندلس روايةً، فآتت أكلها في الإقبال على الكتاب تفقها ودرايةً، فكان من ذلك شروح نفصل القول فيها على هذا النحو:

1- شروح أهل القرن الخامس الهجري: ومن شروح هذا القرن:

1- شرح أبي عبد الله محمد بن أبي صفرة من أهل المرية المتوفى قبل سنة 420هـ[1]: والذي دلَّت عليه عبارات المترجمين لمحمد بن أبي صفرة، أنه ألف شرحا في اختصار ملخص القابسي[2]، ولم تنص كلمات هؤلاء المترجمين على كتاب لمحمد بن أبي صفرة غيره[3]، ولقد بحثت عما يشير إلى هذا الشرح في

---

(1) وردت ترجمة هذا الشارح الأندلسي في: جذوة المقتبس108/1 وبغية الملتمس114/1 والصلة451/2 - 452 ومادة الترجمة في البغية منقولة بحروفها على عادة الضبي الجارية في النقل من الحميدي - من جذوة المقتبس، واستفاد ابن بشكوال من ترجمة ابن أبي صفرة من الحميدي أيضا، ونقلها بحروفها وغيَّر وبدَّل، بيد أنه لم يزد شيئا جديدا، واعتنى المتأخرون بالترجمة لابن أبي صفرة، فترجمه ابن فرحون في الديباج المذهب ص362 في أقل من سطرين، بيد أن فيهما ما ليس في المصادر السابقة، كما وردت ترجمة هذا الشارح الأندلسي عند صاحب شجرة النور الزكية114/1 وصاحب معجم المؤلفين 234/8، وهما عالة على من سبقهما.

(2) الديباج المذهب ص362، وعبارة ابن فرحون: "وله شرح في اختصار ملخص القابسي"، ومنها في النفس شيء، ومعلوم أن عنوان كتاب القابسي بالكامل هو: الملخص: - بكسر الخاء، وقد تفتح - لما في الموطأ من الحديث المسند، وهو كتاب يلخص المتصل من حديث مالك في الموطأ برواية سحنون عن ابن القاسم، وانظر كشف الظنون1818/2.

(3) كما أن من اعتنى بذكر الشروح الموضوعة على صحيح البخاري، أغفل الإشارة إلى شرح محمد بن أبي صفرة كالسخاوي في الجواهر والدرر710/2 - 712 والقسطلاني في مقدمة إرشاد الساري35/1 وحاجي خليفة في كشف الظنون545/1 - 554، وغيرهم.

فهارس المكتبات التي اعتنت بذكر الذخائر المخطوطة من الكتب الإسلامية، فلم أظفر بشيء، ثم راجعت الشروح المعروفة للجامع الصحيح، فظفرتُ بعد البحث الطويل، والعناء الكثير على مادَّة الشرح المذكور في شرح صحيح البخاري لابن بطال القرطبي، ولقد تتبعتُ هذه المادة من الشَّرح المذكور، وبالغتُ في التتبع حتى أحصيت منها 29 نصا.

وتتوزع هذه النصوص على الجامع الصحيح على الكتب الآتية: كتاب العلم، كتاب الحيض، كتاب التيمم، كتاب الصلاة، كتاب الجهاد والسير، كتاب البيوع، كتاب الحوالة والكفالة، كتاب المزارعة، كتاب الهبة، كتاب الطلاق، كتاب العدة.

ورب قائل يقول: لقد ثبت أن لمحمد بن أبي صفرة شرحا في اختصار ملخص القابسي، فلعل ما أورده ابن بطال في شرحه للبخاري إنما نقله من عمل ابن أبي صفرة على ملخص القابسي، وليس من شرحه على البخاري، ويمكن الانفصال عن هذا الإشكال بأن يقال، إن المتأمل لهذه النصوص التي توجد منقولة عن ابن أبي صفرة عند ابن بطال، يترسخ في نفسه أنها من شرح وضعَهُ ابن أبي صفرة على البخاري، وإن ذلك ليزداد رسوخا عندما نجد ابن أبي صفرة يتكلم على صنيع البخاري في التراجم، أو يتساءل لمَ ترك البخاريُّ تخريج حديث في باب معين، وأخرج بدله حديثا آخر، فمن الأول: شرح ما يقع في تراجم البخاري من آثار: فمن ذلك، أن البخاري قال في كتاب الجهاد باب الطعام عند القدوم، وكان ابن عمر يفطر لمن يغشاه"[1]، فقال ابن بطال: "... وقال أبو عبد الله بن أبي صفرة قوله: "كان ابن عمر يفطر لمن يغشاه، أي إذا قدم من سفر، أطعم من يغشاه، وأفطر معهم، أي ترك قضاء رمضان، لأنه كان لا يصوم رمضان في السفر أصلا، فإذا انقضى إطعامه وزاده، ابتدأ قضاء رمضان الذي أفطره في السفر، وقد جاء مفسَّرا في الأحكام لإسماعيل[2]".

ومن الثاني: أن البخاري خرَّج حديث ابن عباس في إقباله راكبا على أتان،

---

(1) باب رقم199 من كتاب الجهاد.

(2) شرح ابن بطال على البخاري244/5 وقارن بفتح الباري194/6، وإسماعيل المذكور هنا هو القاضي المالكي صاحب أحكام القرآن.

ورسول الله يصلي بمنى، قال: فمررت بيت يدي بعض الصفوف... ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك عليَّ[1]، وخرَّج عقبه حديث محمود بن الربيع قال: "عقلتُ من النبي مجَّة مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين[2]... ، في باب متى يصح سماع الصغير؟ فقال أبو عبد الله بن أبي صفرة: "أخرج البخاري في هذا الباب حديث ابن عباس، ومحمود بن الربيع، وأصغرُ سناً منهما عبد الله بن الزبير، ولم يخرجه يوم رأى أباه يختلف إلى بني قريظة في غزوة الخندق، فقال لأبيه يا أبتاه، رأيتك تختلف إلى بني قريظة، فقال يا بني إن النبي عليه السلام أمرني أن آتيه بخبرهم، والخندق على أربع سنين من الهجرة، وعبد الله أول مولود في الهجرة[3]".

وقد يرد بعدُ سؤال آخر بعد أن وصل بنا البحث إلى مرتبة اليقين، في أن لابن أبي صفرة شرحا على البخاري، وهو هل كان شرح ابن أبي صفرة بالقول، أو كان ذلك كتابةً وتأليفا؟

ويصعب الجواب عن هذا السؤال بجواب كاف شاف، لعدم وجود دليل بيِّن واضح، يرفع الإشكال، وتطمئن به النفس، ويركن إليه الخاطر والبال، بيد أن الذي أجنح إليه أن شرح ابن أبي صفرة لصحيح البخاري قد وُضع كتابة وتأليفا، لأن عصر واضعه في الأندلس كان عصر تأليف وكتابة للشروح المبسوطة على البخاري، كشرح أخيه المهلب بن أبي صفرة وشرح ابن بطال وغير ذلك مما سيأتي الكلام عليه في موضع هُوَ به أملك[4].

2- شـــرح سراج بن سراج بن محمد بن سراج أبي الزناد القرطبي[5] ت

(1) أخرجه البخاري في العلم برقم76.

(2) أخرجه البخاري في العلم برقم77.

(3) شرح ابن بطال للبخاري162/1.

(4) قد بسطتُ القول على معالم منهج أبي عبد الله بن أبي صفرة الأندلسي بأكثر مما ذكرته هنا في دراسة خاصَّة عن الشارح منشورة في مجلة النور التي تصدر في تطوان بالمغرب في العدد 449 و450 من سنة 1427هـ.

(5) ولد سنة364هـ روى عن الأصيلي وغيره، حدث عنه أبو حفص عمر بن كريب السرقسطي وقال فيه: "كان فقيها حاذقا"، وذكره ابن خزرج فقال: "كان من أهل العلم، قديم الإعتناء به، ثقة صدوقا"، والظاهر أن أبا الزناد القرطبي قد تصدر للإقراء بسرقسطة حيث اتخذها له دارا، =

422هـ: ولقد أعرض ابن بشكوال في الصلة عن الإشارة إلى أن لأبي الزناد القرطبي شرحا لصحيح البخاري، وأولُ من وجدته نسب هذا الشرح إلى أبي الزناد، السخاويُّ في الجواهر والدرر[1]، ثم تلاه القسطلاني، وحاجي خليفة، والقنوجي والمباركفوري ومحمد عصام عرار[2].

ولما كان شرح أبي الزناد القرطبي مغمورا، لا يكاد يعرفه من أهل التخصص إلا الواحد بعد الواحد، عقدت العزم على البحث عنه في فهارس مكتبات المخطوطات التي وقعت بيدي، فلم أظفر بشيء، ثم أقبلتُ على مسألة بعض أهل العلم عنه، فذكر لي فاضل منهم أنه سمع به، بيد أنه لا يعرفه مخطوطا ولا مطبوعا، فجزمت بأن الشرح قد فُقد في كتب أندلسيَّة قد ضاعت، ثم أُلهمتُ البحثَ عن شذرات منقولة منه في بعض الشروح المتأخرة عنه لصحيح البخاري، فوقفتُ من ذلك على مقتبسات في الكتب الآتية:

- شرح صحيح البخاري لابن بطال ت449هـ.
- مصابيح الجامع الصحيح لمحمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة828هـ.
- فتح الباري للحافظ ابن حجر ت852هـ.
- عمدة القاري للعلامة بدر الدين العيني ت855هـ.

ولقد ذكر أصحاب هذه الشروح المقتبسات منسوبة إلى أبي الزناد القرطبي صراحةً، بينما ذكر طرفا منها غير منسوب إلى الشارح الأندلسي القاضي عياض في

=

انظر الصلة353/1 وتُعدُّ الصلة لابن بشكوال المصدر الوحيد في المعلومات عن أبي الزناد.

(1) الجواهر والدرر710/2 ووردت فيه تسمية أبي الزناد محرفةً هكذا: "أبو الزياد".

(2) انظر إرشاد الساري41/1 وكشف الظنون546/1 والحطة في ذكر الصحاح الستة ص323 وسيرة الإمام البخاري ص187 وإتحاف القاري ص128 - 129 ومن أهل العلم من لم يذكر شرح أبي الزناد، وكأنه لم يعرفه كالمباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي251/1 - 257، كما أن من الباحثين المعاصرين من لم يعرج عليه، وإن كان ذكره على شرطه في البحث كالدكتور يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب569/2 - 579، فقد ذكر الدكتور المشار إليه هنا طائفة من شراح الصحيح من أهل الأندلس، وغفل عن أبي الزناد القرطبي، وكأنه استظهر أنه ليس أندلسيا.

إكمال المعلم بفوائد مسلم، والقرطبي في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، والنووي ت676هـ، في المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

ولقد رأيتُ أن أذكر هنا هذه المقتبسات، مرتِّبا لها وفق ترتيب الجامع الصحيح، مصدِّرا النص المقتبس بقولي: "قال فلان..."، ثم أذكر كلام أبي الزناد القرطبي، بحسب سياق المقتبس له، ناقلا مناسبة النص، والسبب الداعي إلى النقل، متخيرا في ذلك النقل عن ابن بطال دون سواه من الشُّراح الذين تقدمت الإشارة إليهم، لسبب سوف يأتي ذكره، ثم أعلق على النص المنقول بما قد يجلي معناه ويوضح مبناه، وهذا أوان الشروع في المقصود على الوجه المشروح.

كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

1- قال ابن بطال في شرح حديث: "... فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها...."[1]: "وقال أبو الزناد بن سراج: "إنما خص المرأة بالذكر، من بين سائر الأشياء في هذا الحديث، لأن العرب في الجاهلية كانت لا تزوج المولى العربيةَ، ولا يزوجون بناتهم إلا من الأكفاء في النسب، فلما جاء الإسلام سوَّى بين المسلمين في مناكحهم، وصار كل واحد من المسلمين كفئا لصاحبه، فهاجر كثيرٌ من الناس إلى المدينة، ليتزوج بها، حتى سمي بعضهم مهاجر أم قيس[2]".

2- قال ابن بطال في شرح قوله صلى الله عليه وسلم: "أحيانا يأتيني في مثل صلصة الجرس..."[3]: "وقال أبو الزناد: إنما ذكر عليه السلام أنه يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس، ويتمثل له رجلا، ولم يذكر الرؤيا، وقد أعلمنا عليه السلام،

---

(1) حديث رقم 1 من صحيح البخاري.

(2) شرح ابن بطال على البخاري32/1 ونقل ابن حجر في فتح الباري17/1 كلام أبي الزناد القرطبي ثم قال: "ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر، كان مولى، وكانت المرأة عربية، وليس ما نفاه عن العرب على إطلاقه، بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة، من مواليهم وحلفائهم قبل الإسلام...".

(3) حديث رقم2 من صحيح البخاري.

أن رؤياه وحيٌ، وذلك أنه أخبرهم بما ينفرد به دون الناس، لأن الرؤيا الصالحة قد يشركه غيره فيها"[1].

3- قال ابن بطال: "وقال أبو الزناد: "قوله: "فغطني[2]"، ثلاث مرات، فيه دليل على أن المستحب في مبالغة تكرير التنبيه والحض على التعليم، ثلاث مرات، وقد روي عنه عليه السلام: "أنه كان إذا قال شيئا أعاده ثلاثا للإفهام، وقد استدل بعض الناس من هذا الحديث، أن يؤمر المؤدب أن لا يضرب صبيا أكثر من ثلاث ضربات"[3].

كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان

4- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "وقوله: "الحياء شعبة من الإيمان[4]"، يريد – والله أعلم- أن الحياء يبعث على طاعة الله، ويمنع من ارتكاب المعاصي، كما يمنع الإيمان، وإن كان الحياء غريزة، فالإيمان فعل المؤمن، فاشتبها من هذه الجهة[5]".

باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده

5- قال ابن بطال: "وقوله: "والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه[6]"، قال أبو الزناد: "لما انقطعت الهجرة وفضلها، حزن على فواتها من لم يدركها من أصحاب الرسول عليه السلام، فأعلمهم أن المهاجر على الحقيقة من هجر ما نهى الله عنه[7]".

---

(1) شرح ابن بطال36/1 ونقل الدماميني في المصابيح لوحة3 أ كلام أبي الزناد القرطبي، ثم قال متعقبا: "فيه نظر، إذ لا شركة في التحقيق، لأنها بالنسبة إليه وحي، وبالنسبة إلى غيره، فيمن هو غير نبي ليس وحيا".

(2) حديث رقم 3 من صحيح البخاري.

(3) شرح ابن بطال للبخاري37/1، وكأن في العبارة شيئا.

(4) حديث رقم9.

(5) شرح ابن بطال للبخاري61/1.

(6) انظر حديث رقم10 من الجامع الصحيح.

(7) شرح ابن بطال للبخاري62/1.

باب إطعام الطعام من الإيمان

6 - قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: في هذا الحديث[1] الحضُّ على المواساة، واستجلاب قلوب الناس بإطعام الطعام، وبذل السلام، لأنه ليس شيء أجلب للمحبة، وأثبت للمودة منهما، وقد مدح الله المطعم للطعام فقال: "ويطعمون الطعام على حبه... الآية، ثم ذكر الله جزيل ما أثابهم عليه فقال: "فوقاهم الله شر ذلك اليوم، ولقَّاهم نضرة وسرورا، وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا... الآيات"[2].

باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه

7- قال ابن بطال في شرح حديث أنس: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه[3] " : ".... وقال أبو الزناد ظاهره التساوي وحقيقته التفضيل، لأن الإنسان يحب أن يكون أفضل الناس، فإذا أحب لأخيه مثله، فقد دخل هو في جملة المفضولين، ألا ترى أن الإنسان يحب أن ينتصف من حقه ومظلمته، فإذا كمل إيمانه، وكانت لأخيه عنده مظلمة أو حق، بادر إلى إنصافه من نفسه، وآثر الحق، وإن كان عليه فيه بعض المشقة، وقد روي هذا المعنى عن الفضيل بن عياض أنه قال لسفيان بن عيينة: "إن كنت تريد أن يكون الناس كلهم مثلك، فما أديت لله النصيحة، كيف وأنت تود أنهم دونك"[4].

---

(1) يعني حديث: "تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف"، حديث رقم12.

(2) شرح ابن بطال للبخاري63/1.

(3) حديث رقم13.

(4) شرح ابن بطال للبخاري 65/1 ونقل عياض في إكمال المعلم282/1 هذا النص وصدره بقوله: "قيل..."، وأشار ابن حجر في فتح الباري58/1 إلى نقل عياض، ثم تعقبه قائلا: "أقر القاضي عياض هذا، وفيه نظر إذ المراد الزجر عن هذه الإرادة، لأن المقصود الحث على التواضع، فلا يجب أن يكون أفضل من غيره، فهو مستلزم للمساواة، ويستفاد ذلك من قوله تعالى: "تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض، ولا فسادا"، ولايتم ذلك إلا بترك الحسد والغل والحقد والغش، وكلها خصال مذمومة"، والنص يوجد أيضا عند الدماميني في المصابيح لوحة10ب.

باب حب الرسول من الإيمان

8- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "هذا[1] من جوامع الكلم الذي أوتيه عليه السلام، لأنه قد جمع في هذه الألفاظ اليسيرة معاني كثيرة، لأن أقسام المحبة ثلاثة: محبة إجلال وعظمة، كمحبة الوالد، ومحبة شفقة ورحمة كمحبة الولد، ومحبة استحسان ومشاكلة كمحبة سائر الناس، فحصر صنوف المحبة[2]".

باب من الدين الفرار من الفتن

9- قال ابن بطال: "... وقال أبو الزناد: خص الغنم[3] من بين سائر الأشياء، حضا على التواضع، وتنبيها على إيثار الخمول، وترك الاستعلاء والظهور، وقد رعاها الأنبياء والصالحون، وقال عليه السلام: "ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم"، وأخبر أن السكينة في أهل الغنم". [4]

باب قول الرسول عليه السلام: "أنا أعلمكم بالله".

10- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "وقولهم: "لسنا كهيئتك يا رسول الله، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر"، فإنما قالوا ذلك رغبة في التزيد من الأعمال، لما كانوا يعلمونه من اجتهاده في العبادة وهو قد غُفر له ما تقدَّم من ذنبه، فعند ذلك غضِبَ، إذ كان أولى منهم بالعمل، لعلمه بما عند الله تعالى، قال تعالى: "إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء"، وقد قال عليه السلام: "أفلا أكون عبدا شكورا، وفي اجتهاده في عمله وغضبه من قولهم، دليلٌ أنه لا يجب أن يتكل العامل على عمله، وأن يكون بين الرجاء والخوف[5]".

---

(1) الإشارة إلى حديث رقم14: "والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم، حتى أكون أحب إليه من والده وولده...".

(2) شرح ابن بطال للبخاري66/1 وإكمال المعلم280/1 والمفهم للقرطبي225/1 وشرح النووي لصحيح مسلم15/2.

(3) يعني في حديث رقم19: "يوشك أن يكون خير مال المسلم غنما...".

(4) شرح ابن بطال للبخاري71/1.

(5) شرح ابن بطال للبخاري72/1.

باب السلام من الإسلام....

11- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: جمع عمار في هذه الألفاظ الثلاث[1] الخير كله، لأنك إذا أنصفت[2] من نفسك، فقد بلغت الغاية بينك وبين خالقك، وبينك وبين الناس، ولم تضيع شيئا، وبذل السلام للعالَم هو كقوله عليه السلام: "وتقرأ السلام على من عرفتَ ومن لم تعرف"، وهذا حض على مكارم الأخلاق، واستئلاف النفوس، والإنفاقُ من الإقتار هي الغاية في الكرم، وقد مدح الله مَن هذه صفتُه بقوله: "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"، وهذا عامٌّ في نفقة الرجل على أهله، وفي كل نفقة هي طاعةٌ لله تعالى، ودلَّ ذلك أن نفقة المعسر على أهله أعظم أجرا من نفقة الموسر، وهذا كله من كمال الإيمان... [3]".

باب المعاصي من أمر الجاهلية

12- قال ابن بطال: "... وقال أبو عبد الله بن أبي صفرة في حديث أبي بكرة[4]: "انظر حرص المقتول على قتل صاحبه، وأنه لو بقي لقتله وعوقب عليه، عذب الله[5] الذين تقاسموا بالله على صالح، لنبيته وأهله، فأهلكهم كلهم"، قال أبو الزناد: "ليس هذا بشيء، لأن الذين أرادوا قتل صالح كانوا كفرة، فعاقبهم الله بكفرهم، وأن الذي كان حريصا على قتل صاحبه، أوجب له النبي صلى الله عليه وسلم النار بنيته، ومباشرته للقتل، ولا يعارض هذا قوله عليه السلام: "من هم بسيئة، فلم يعملها، كتبت له حسنة"، لأن الذي لم يعمل السيئة ليس كمثل الذي شرع في القتال مع الإصرار[6]".

---

(1) يشير إلى قول ابن عمار: "ثلاث من جمعهن جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار".

(2) في الأصل: "أنصفته"، والصواب ما أثبته.

(3) شرح ابن بطال للبخاري1/84 ونقل ابن حجر في الفتح1/83 هذا النص متصرفا فيه.

(4) حديث رقم31: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار...".

(5) كذا بالأصل، ولعل في العبارة سقطا.

(6) شرح ابن بطال للبخاري1/88.

باب علامات المنافق

13- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم بالنفاق المذكور في هذين الحديثين[1]، النفاق الذي صاحبه في الدرك الأسفل من النار، الذي هو أشد الكفر، وإنما أراد أنها خصال تشبه معنى النفاق في اللغة، لأن النفاق يظهر المرء خلاف ما يبطن، وهذا المعنى موجود في الكذب، وخُلف الوعد والخيانة". [2]

باب الدين يسر...

14- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "والمراد بهذا الحديث[3]، الحض على الرفق في العمل، وهو قوله عليه السلام: "عليكم من العمل ما تطيقون"، وقال لعبد الله بن عمر: "وإذا فعلتَ هجمت عينك، ونقمت نفسك""[4].

باب اتباع الجنائز من الإيمان

15- قال ابن بطال في شرح حديث الباب[5]: "... وقال أبو الزناد: حض عليه السلام على التواصل في الحياة وبعد الممات، والذي حض عليه في الحياة قوله عليه السلام: "صل من قطعك، وأعط من حرمك"، وقال: "لا تقاطعوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا[6]".

باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر

16- قال ابن بطال: "وقال أبو الزناد: "إنما يحبط عمل المؤمن وهو لا

(1) انظر حديث رقم33و34 من الجامع الصحيح.

(2) شرح ابن بطال للبخاري91/1.

(3) هو حديث: "إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه..."، حديث رقم39.

(4) شرح ابن بطال للبخاري96/1.

(5) هو حديث: "من اتبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا، وكان معه حتى يصلى عليها، ويفرغ من دفنها فإنه يرجع بقيراطين...".

(6) شرح ابن بطال108/1.

يشعر، إذا عد الذنب يسيرا، فاحتقره وكان عند الله عظيما، وليس الحبط ها هنا بمخرج من الإيمان، وإنما هو نقصان منه، ولا قوله: "أن تحبط أعمالكم، وأنتم لا تشعرون"، يوجب أن يكفر المؤمن وهو لا يعلم، لأنه كما لا يكون الكافر مؤمنا إلا باختيار الإيمان على الكفر، والقصد إليه، فكذلك لا يكون المؤمن كافرا من حيث لا يقصد إلى الكفر ولا يختاره، رحمة من الله لعباده، والدليل على صحة هذا قوله: "وما كان الله ليضل قوما بعد أن هداهم حتى يبين لهم ما يتقون"، فإن قيل فما أنت قائل في حديث أبي بكر الصديق، وأبي موسى أن النبي عليه السلام قال: "الشرك أخفى فيكم من دبيب النمل على الصفا"، وهذا يدل على أنه قد يخرج من الإيمان إلى الكفر من حيث لا يعلم، بخلاف ما قلت، قيل له: ليس كما ذكرت، وليس هذا الحديث بمخالف لما شرحناه، بل هو مبين له وموضح لمعناه، وذلك أنه قد ثبت عن الرسول عليه السلام، أنه قال: "اتقوا الرياء، فإنه الشرك الأصغر"، والرياء ينقسم قسمين، فإن كان الرياء في عقد الإيمان فهو كفر ونفاق، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار، فلا يصح أن يخاطب بهذا الحديث، وإن كان الرياء لمن سلم له عقد الإيمان من الشرك، ولحقه شيء من الرياء في بعض أعماله، فليس ذلك بمخرج من الإيمان إلا أنه مذموم فاعله، لأنه أشرك في بعض أعماله حمْدَ المخلوقين مع حمد ربه، فحرم ثواب عمله ذلك، يدل على هذا حديث أبي سعيد الخدري قال: "خرج علينا رسول الله، ونحن نتحدث عن الدجال، فقال: إن أخوف عندي من ذلك الشرك الخفي، أن يعمل الرجل لمكان الرجل، فإذا دعا الله بالأعمال يوم القيامة، قال هذا لي، فما كان لي قبلته، وما لم يكن لي تركته" رواه الطبري، فلا محالة أن هذا الضرب من الرياء، لا يوجب الكفر، وهذا المعنى في الحديث، قال عليه السلام: "الشرك أخفى فيكم من دبيب النمل"، ثم قال: "يا أبا بكر، ألا أدلك على ما يذهب صغير ذلك وكبيره، قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك، وأنا أعلم، واستغفرك لما لا أعلم"، وفي بعض الطرق يقول ذلك ثلاث مرات، فبان بهذا الحديث، أن من كان هذا القدر من الرياء فيه خفيا، كخفاء دبيب النمل على الصفا، أن عقد الإيمان ثابت له، ولا يخرج بذلك الخاطر الفاسد من الرياء، الذي زين له الشيطان فيه محمدة

المخلوقين إلى الشرك، ولذلك علم النبي عليه السلام، أمته مداواة ذلك الخاطر بالاستعاذة، مما يذهب صغير ذلك وكبيره، وليست هذه حالة المنافقين، ولا صفات الكافرين، وليس هذا بمخالف لما بينا والله أعلم[1]".

كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث...

17- قال ابن بطال في شرح حديث أنس بن مالك[2]: "قال أبو الزناد: وفيه جواز الإتكاء بين الناس في المجالس"[3].

18- قال ابن بطال: ".... وقال أبو الزناد: "وقوله: "إني سائلك، فمشدد عليك"[4]، فيه من الفقه، أن يقدم الإنسان بين يدي حديثه مقدمة يعتذر فيها، ليحسن موقع حديثه عند المحدث، ويصبر له على ما يأتي منه، وهو من حسن التوصل"[5].

باب قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "رب مبلغ أوعى من سامع"

19- قال ابن بطال: "... وقال أبو الزناد: "وفيه[6] جواز القعود على ظهور الدواب، إذا احتيج إلى ذلك، ولم يكن شرًّا، لقوله عليه السلام: "لا تتخذوا ظهور الدواب مجالس"، وإنما خطب على البعير ليسمع الناس، وإنما أمسك إنسان بخطامه ليتفرغ للحديث، ولا يشتغل بإمساك البعير"[7].

باب العلم قبل القول والعمل....

20- قال ابن بطال: ".... قال أبو الزناد: "وقد قال عليه السلام: "أتيت بقدح لبن، فشربت ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا فما أولته يا رسول الله؟

---

(1) شرح ابن بطال للبخاري1/112 - 114.

(2) انظر حديث أنس برقم63.

(3) شرح ابن بطال للبخاري1/145.

(4) انظر حديث أنس برقم63.

(5) شرح ابن بطال للبخاري1/145، وقوله: التوصل، هكذا وأحسن منها: "التوسل".

(6) يعني حديث الباب برقم67.

(7) شرح ابن بطال للبخاري1/150.

قال: العلم"[1].

باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة

21- قال ابن بطال في شرح حديث: "... وإني أتخولكم بالموعظة كما كان عليه السلام يتخولنا بها مخافة السآمة علينا[2]"، قال أبو الزناد: "أراد عليه السلام الرفق بأمته، ليأخذوا الأعمال بنشاط وحرص عليها، وقد وصفه الله بهذه الصفة، فقال: "عزيز عليه ما عنتم، حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم[3]"".

باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها

22- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "فيه[4] من الفقه أن الرجل إذا أشار بيده، أو برأسه، أو بشيء يفهم به إشارته، أنه جائز عليه[5]"".

باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره

23- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "قول الرجل لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان[6]"، يدل أنه كان رجلا مريضا، أو ضعيفا، فكان إذا طول به الإمام في القيام، لا يكاد يبلغ الركوع والسجود، إلا وقد زاد ضعفا عن اتباعه، فلا يكاد يركع معه ولا يسجد[7]، وإنما غضب عليه لأنه كره التطويل في الصلاة من أجل أن فيهم المريض، والضعيف وذا الحاجة، فأراد الرفق والتيسير بأمته، ولم يكن نهيه عليه

(1) شرح ابن بطال للبخاري152/1.
(2) انظر حديث رقم70.
(3) شرح ابن بطال للبخاري153/1.
(4) يعني في حديث الباب برقم 83.
(5) شرح ابن بطال للبخاري166/1.
(6) انظر حديث رقم90.
(7) نقل ابن حجر في الفتح186/1 هذا المعنى عن أبي الزناد القرطبي بتصرف، ثم قال: "قلت: وهو معنى حسن، لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ: "إني لأتأخر عن الصلاة، فعلى هذا فمراده بقوله: "إني لا أكاد أدرك الصلاة"، أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة، بل أتأخر عنها أحيانا من أجل التطويل.

السلام عن الطول في الصلاة من أجل أنه لا يجوز ذلك، لأنه كان عليه السلام يصلي في مسجده ويقرأ بالسور الطوال، مثل سورة يوسف وغيرها، وإنما كان يفعل هذا، لأنه كان يصلي معه جلة أصحابه، ومن أكثر همه طلب العلم والصلاة، وكذلك غضبه حين سئل عن ضالة الإبل، لأنه لا يُخشى عليها ضياع، ففارق المعنى الذي أبيح من أجله أخذ اللقطة، وهو خوف تلفها[1]".

باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم...

24- قال ابن بطال: "قال أبو الزناد: "إنما كان يكرر الكلام ثلاثا، والسلام ثلاثا، إذا خشي أن لا يفهم، أو لا يسمع سلامه، أو إذا أراد الإبلاغ في التعليم، أو الزجر في الموعظة". [2]

باب السمر في العلم

25- قال ابن بطال في شرح حديث ابن عباس[3]: ".... وقال أبو الزناد: السامر في بيت ميمونة كان ابن عباس". [4]

باب حفظ العلم

26- قال ابن بطال في شرح حديث أبي هريرة[5]: "قال أبو الزناد: فيه حفظ العلم والدؤوب عليه، والمواظبة على طلبه، وهي فضيلة لأبي هريرة، فضَّله عليه السلام بها بأن قال له: ابسط رداءك، ثم قال: ضمه"، فما نسي شيئا بعد[6]".

27- قال ابن بطال: "وقوله: "وأما الآخر لو بثته قطع هذا البلعوم"، قال المهلب وأبو الزناد: يعني أنها كانت أحاديث أشراط الساعة، وما عرف به عليه السلام، من فساد الدين، وتغير الأحوال، والتضييع لحقوق الله تعالى، كقوله عليه

---

(1) شرح ابن بطال للبخاري1/170 - 171.

(2) شرح ابن بطال للبخاري1/172 وانظر عمدة القاري2/115.

(3) انظر حديث رقم117.

(4) شرح ابن بطال للبخاري1/192.

(5) حديث رقم119.

(6) شرح ابن بطال للبخاري1/194.

السلام: "يكون فساد هذا الدين على يدي أغيلمة سفهاء من قريش، وكان أبو هريرة يقول: لو شئت أن أسميهم بأسمائهم، فخشي على نفسه، فلم يصرح[1]".

باب الإنصات للعلماء

28- قال ابن بطال: قال أبو الزناد: "الإنصات للعلماء، والتوقير لهم، لازم للمتعلمين، لأن العلماء ورثة الأنبياء، وقد أمر الله عباده المؤمنين ألا يرفعوا أصواتهم فوق صوت النبي، ولا يجهروا له بالقول خوف حبوط أعمالهم، وكان عبد الرحمن بن مهدي إذا قرأ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، أمر الناس بالسكوت وقرأ: "لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي"، ويتأول أنه يجب من الإنصات والتوقير عند قراءة حديث الرسول، مثل ما يجب له عليه السلام، فكذلك يجب توقير العلماء، والإنصات لهم، لأنهم الذين يحيون سنته، ويقومون بشريعته"[2].

باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس، فيقع في أشد منه

29 – قال ابن بطال في شرح حديث عائشة: [3] " قال أبو الزناد: إنما خشي أن تنكره قلوب الناس، لقرب عهدهم بالكفر، ويظنون إنما يفعل ذلك، لينفرد بالفخر دونهم"[4].

كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء...

30- قال ابن بطال في شرح حديث أسامة: "دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة، حتى إذا كان بالشعب نزل، فبال ثم توضأ، ولم يسبغ

---

(1) شرح ابن بطال للبخاري1/195.

(2) شرح ابن بطال1/196، ونقل ابن حجر هذا النص في فتح الباري1/217 وعزاه إلى ابن بطال، وهو لأبي الزناد كما ترى.

(3) حديث رقم126.

(4) شرح ابن بطال للبخاري1/205.

الوضوء...[1]": "وقال أبو الزناد: توضأ ولم يسبغ، لذكر الله تعالى، لأنهم يكثرون ذكر الله عند الدفع من عرفة[2]".

باب وضع الماء عند الخلاء

31- قال ابن بطال في شرح حديث ابن عباس: "اللهم فقهه في الدين"[3]، قال أبو الزناد: "دعا له النبي عليه السلام، أن يفقهه الله في الدين، سرورا منه بانتباهه إلى وضع الماء، وهو من أمور الدين"[4].

وبعد استخراج هذه المقتبسات من شرح أبي الزناد القرطبي من الكتب التي أومأنا إليها آنفا، تعنُّ ملاحظات نجمل القول فيها على هذا النحو الآتي:

1- تظهر هذه المقتبسات من شرح أبي الزناد القرطبي، بعض معالم منهجه في الشرح، فمن ذلك:

أ- عنايته بالكلام على ما في تراجم الأبواب من آثار.

ب- عنايته باستنباط الأحكام من أحاديث الأبواب، ومن خطته في ذلك أن يقول: "في هذا الحديث..."، أو يقول: "... فيه من الفقه..."، أو يقول: "فيه..."، ثم يسوق ما قد لاح له في الحديث من فقه وأحكام.

ت- اهتمامه بتفسير المراد من الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى، ومحاولة بيان مقصود الشارع من هذه الألفاظ[5].

ج- اهتمامه بتفسير بعض صنيع النبي صلى الله عليه وسلم، وطلب المخارج الصحيحة لذلك، حتى يفهم فعله صلى الله عليه وسلم على أحسن الوجوه، وأصوب المحامل[6].

---

(1) حديث رقم139.

(2) شرح ابن بطال للبخاري228/1 وانظر عمدة القاري260/2.

(3) حديث رقم143.

(4) شرح ابن بطال للبخاري235/1.

(5) انظر نص رقم13.

(6) انظر نص رقم29.

ح- لفتُ النظرِ إلى النُّكات التي اشتمل عليها الحديث، مما لا يستطيع غير الحاذق المنتهي الوقوف عليه[1]، وأبو الزناد القرطبي في هذا الباب غوَّاصٌ على الدقائق، مستثير للدفائن، وذلك دليلٌ على قوة الذكاء، وسلامة الفهم.

2- تُظهر النُّصوص الباقية من شرح أبي الزناد القرطبي، أنه اعتنى بانتقاد كلام مَن سبقه إلى شرح شيء من صحيح البخاري[2].

3- يعد شرح ابن بطال المصدر الأول، في النقل عن أبي الزناد القرطبي، والإكثار من ذلك[3]، وهذا يقوي الظنَّ بأن ابن بطال قد اطلع على شرح أبي الزناد، واستفاد منه في شرحه للجامع الصحيح.

4- نقل ابنُ بطال جميع المقتبسات عن أبي الزناد القرطبي، مسلِّما بها، غير منتقد لمعانيها.

5- لم يُثبت البحثُ إلى هذا الحين أن أحدا من علماء الغرب الإسلامي، نقل عن أبي الزناد القرطبي في شرحه، وصرَّح باسمه، إلا ما كان من ابن بطال، كما سبق بيانه، وما ورد عند القاضي عياض والقرطبي من إشارات إلى كلام أبي الزناد، فلم يقع فيها التصريح باسمه[4]، على أنه يترجح أن يكون عياض والقرطبي قد نقلا ذلك من ابن بطال.

6- تشتمل النصوص المستخرجة من شرح أبي الزناد القرطبي على كلامه على الكتب التالية: كتاب بدء الوحي، وكتاب الإيمان، وكتاب العلم، وكتاب الوضوء، وقد يفهم من ذلك أن أبا الزناد القرطبي، لم يشرح بقية كتب

---

(1) انظر نص رقم2 و18.

(2) انظر نص رقم12.

(3) نقل ابن بطال عن أبي الزناد القرطبي في واحدٍ وثلاثين موضعا، وتلك عدة المقتبسات المستخرجة.

(4) لا اكتراث بالنقول التي ينقلها القاضي عياض عن ابن سراج في إكمال المعلم1/454 و516 و308 و566 و569 و583، فليس هو صاحبنا الذي نعنيه هنا، وما عناهُ هو الأموي اللغوي الذي ترجم له في الغنية ص201 - 205.

الجامع الصحيح، ولقد كان يصحُّ هذا الفهم، لو لم يصرح أبو الزناد القرطبي باستقصاء الكلام في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما" في كتاب الفتن[1]، ومعلومٌ أن كتاب الفتن واقعٌ في أواخر الجامع الصحيح.

3- شرح ابن الصابوني القرطبي[2] ت423هـ، يقول ابن بشكوال في التنويه به: "وله كتابٌ في تفسير البخاري على حروف المعجم، كثير الفائدة". [3]

4- شرح المهلب بن أبي صفرة المري الأندلسي[4]

5- شرح أبي الحسن بن بطال القرطبي[5] ت449هـ، وهو مطبوع بعناية أبي تميم ياسر بن إبراهيم، وطُبع في مكتبة الرشد بالرياض، ونُشر أيضا في دار الكتب العلمية ببيروت، كما حقق في رسائل علمية ببعض جامعات المغرب، وكتبتُ عن

---

(1) انظر نص رقم12، ولقد يصح أن يقال إن أبا الزناد قال: "سأستقصي الكلام في كتاب الفتن، ولكن لم يوفق للوصول في الشرح إلى هذا الموضع، فتنزل المسألة على احتمال أنه من الممكن أن يكون شرح الجميع، ولم يصل إلينا، أو يكون لم يصل في الشرح إلى هذا الموضع.

(2) هو هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله أبو الوليد القرطبي، حج فروى عن أبي الحسن القابسي وطائفة، قال ابن بشكوال في وصفه: "وكان خيرا فاضلا عفيفا... جيد المعرفة، حسن الشروع في الفقه والحديث، دؤوبا على النسخ، جماعة للكتب..."، توفي سنة423هـ، ودفن في مقبرة ابن عباس بالطائف، انظر ترجمته في الصلة934/3 - 935.

(3) الصلة579/3.

(4) هو المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة أبو القاسم من أهل المرية، صحب الأصيلي وسمع منه، ورحل إلى المشرق فروى عن أبي ذر الهروي وغيره، ذكره ابن بشكوال في الصلة فقال: "وكان من أهل العلم والمعرفة والذكاء والفهم، من أهل التفنن في العلوم..."، توفي سنة435هـ، انظر ترجمته في الصلة903/3 - 904 وترتيب المدارك313/2 وسير أعلام النبلاء579/17.

(5) علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي، أخذ عن الطلمنكي والمهلب بن أبي صفرة وابن الفرضي وغيرهم، قال فيه عياض: "وكان ابن بطال نبيلا جليلا متصوفا، وأما ابن بشكوال فقال فيه: "وكان من أهل العلم والمعرفة والفهم... عني بالحديث العناية التامة....". انظر ترتيب المدارك365/2 والصلة603/2 - 604.

الشرح قبل طبعه دراسة نُشرت في مجلة الإحياء المغربية[1]، بعنوان: "**شارح مالكي لصحيح البخاري من الغرب الإسلامي**".

6- شرح أبي حفص الهوزني الإشبيلي[2] ت460هـ، لم أقف في كتب المترجمين له على التنصيص على شرحه لصحيح البخاري، وأول من نبه على شرحه السخاوي، ثم تلاه القسطلاني وغيرهما[3].

7- شرح ابن قرذيال الطليطلي[4] ت479هـ، قال ابن بشكوال: "وله تأليف في شرح كتاب البخاري". [5]

8- شرح ابن المرابط[6] المري[7] ت485هـ: ولقد أثبت معظم من ترجم لابن المرابط له هذا الشرح، لكنهم لم يعينوا له عنوانا يعرف به، واكتفوا في الدلالة

---

(1) العدد العاشر ربيع الأول1418هـ، ص107 - 129.

(2) هو عمر بن الحسن بن عبد الرحمن بن عمر الهوزني الإشبيلي، أخذ عن علماء الأندلس، ثم رحل إلى المشرق فلقي شيوخ صقلية ومصر وسمع بمكة وغيرها، قال ابن خزرج فيه: "كان متفننا في العلوم، قد أخذ من كل فن منها بحظ وافر..."، قتله المعتضد بالله ظلما بقصره، انظر ترتيب المدارك364/2 والصلة585/2 والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة82/2 - 85 والمغرب في حلي أهل المغرب171/1 - 172.

(3) الجواهر والدرر711/2 وإرشاد الساري41/1 وكشف الظنون549/1 وفيه: "العوزني"، أو "الفوزني"، وذلك تحريف، وانظر أيضا هدية العارفين782/1 ومعجم المؤلفين557/2.

(4) هو محمد بن علي بن إبراهيم الأموي الطليطلي أبو عبد الله، سمع من جماعة من رجال بلده، وكان يناظر عليه في الفقه، انظر الصلة811/3 - 812 وهدية العارفين74/2.

(5) الصلة812/3 وانظر هدية العارفين74/2.

(6) هو محمد بن خلف بن سعيد أبو عبد الله المعروف بابن المرابط المالكي، روى عن الطلمنكي والمهلب بن أبي صفرة وغيرهما، وولي القضاء في المرية، له تآليف منها تاريخ بلنسية، قال ابن بشكوال في الثناء عليه: "وكان من أهل العلم والرواية والفهم والتفنن في العلوم"، انظر الصلة815/3 والعبر في خبر من غبر349/2 والوافي بالوفيات46/3 - 47 والديباج المذهب ص369.

(7) سبق لي أن عرضت لهذا الشرح في دراسة بعنوان: "**ابن المرابط الأندلسي وشرحه للجامع الصحيح**" نُشرت في مجلة عالم الكتب التي تصدر عن دار ثقيف بالرياض في العدد المزدوج 1 و2 /1423هـ، ص32.

عليه بعبارة مجملة، مثل قول ابن بشكوال: ".... له تأليف في شرح البخاري[1]"، وكقول الذهبي: ".... وصنف كتابا كبيرا في شرح البخاري"[2]، وقال ابن فرحون منوها بالشرح: ".... وله في شرح البخاري كتاب كبير حسن"[3].

ويشكل على هذا الذي تقرر، أن القسطلاني لم يذكر لابن المرابط شرحا مستقلا لصحيح البخاري، وإنما قال: "واختصر شرح المهلب تلميذه أبو عبد الله محمد بن خلف بن المرابط، وزاد عليه فوائد[4]"، فأوهمت عبارة القسطلاني أن ابن المرابط اكتفى باختصار شرح شيخه المهلب بن أبي صفرة مع زيادات يسيرة ولم تسم به همة إلى وضع شرح مستقل على الجامع الصحيح، وهذا الذي فهمه بعض من قلد القسطلاني كحاجي خليفة والقنوجي والشيخ عبد السلام المباركفوري، وإسماعيل باشا[5].

وليس ما فهمه هؤلاء الفضلاء من عبارة القسطلاني بجيد للأسباب التالية:

1- أن الذين ذكروا لابن المرابط شرحا على الجامع الصحيح، من الطبقة العليا من كُتَّاب السير والتراجم، وحسبك بابن بشكوال والذهبي جلالةَ قدر، وسعة اطلاع وقوة تحر وتيقظ، فلو كان ابن المرابط إنما اختصر شرح المهلب بن أبي صفرة، لما خفي ذلك على الذهبي الذي نوه بوفاة ابن المرابط، وذكره بوصف عُرف به فقال: ".... وفيها- يعني سنة 485- مات المحدث جعفر بن يحيى الحكاك... وشارح البخاري القاضي أبو عبد الله محمد بن خلف بن المرابط"[6].

2- لقد وصف الذين ذكروا لابن المرابط شرحا على البخاري، بأنه كبير،

(1) الصلة3/851.

(2) العبر في خبر من غبر 2/349.

(3) الديباج المذهب ص369، نقل مخلوف عبارة ابن فرحون في شجرة النور الزكية ص122.

(4) إرشاد الساري1/41.

(5) كشف الظنون1/454 والحطة في ذكر الصحاح الستة ص322 وسيرة الإمام البخاري ص 187 وهدية العارفين2/76.

(6) سير أعلام النبلاء18/527 والعجب من الذهبي كيف لم يترجم لابن المرابط، وإنما ذكره عرضا في وفيات سنة485هـ، وأعجب منه أن محققي ذاك الجزء من السير ما عرَّفا بابن المرابط، ولا ذكرا أين توجد ترجمته؟!!!

فكيف يكون المختصر بهذا الوصف؟

3- ربما أدخل الوهم على القسطلاني في حسبانه أن ابن المرابط اختصر شرح شيخه، ما قد رآه في الشرح من كثرة النقول عن المهلب بن أبي صفرة، والعهد قريب به، وشرحه واقع بأيدي الناس.

4- لم يكن الوصف الغالب على مناهج التأليف في عهد ابن المرابط الاختصار، وإنما كان الزمانُ زمانَ اختراع وإبداع.

5- لقد ذكر ابن بشكوال أن ابن المرابط جلس إلى الناس لإسماع شرحه[1]، فلولا أنه من اختراعه لما استجاز الناس الجلوس إليه على هذا النحو.

ولقد بحثت كثيرا عن شرح ابن المرابط فيما وقع تحت يدي من فهارس مكتبات العالم التي جمعت لها المخطوطات من كل حدب وصوب، فلم أجد للشرح فيها ذكرا، واستعنت في ذلك ببعض الفهارس الحديثة التي ترشد إلى أماكن وجود المخطوطات، كتاريخ بروكلمان وتاريخ التراث العربي، فلم أحل من ذلك بطائل، فأوشكتُ أن أقطع بفقدان الكتاب، وانقطاع أثره.

وبينا أنا على تلك الحال، أتردد بين الأسف على الكتاب، وبين الطمع في العثور عليه، إذ مرَّ بي ذكر ابن المرابط في فتح الباري للحافظ ابن حجر، فأمعنت في تتبعه من الكتاب كله، ثم أضفت غليه عمدة القاري للبدر العيني، وإرشاد الساري للقسطلاني، فوقفت في هذه الكتب الثلاثة على نحو عشرين نصا منقولة عن ابن المرابط.

وسأسوق ما وقفتُ عليه من هذه النُّصوص حسب الكتب والأبواب:

(1) الصلة3/815.

كتاب الإيمان

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس"

1- قال العيني في شرح قول عمر بن عبد العزيز: "إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا، فمن استكملها استكمل الإيمان..."[1]: قال ابن المرابط: "الفرائض ما فرض علينا من صلاة وزكاة ونحوهما، والشرائع كالتوجه إلى القبلة، وصفات الصلاة وعدد شهر رمضان، وعدد جلد القاذف وعدد الطلاق، إلى غير ذلك، والسنن ما أمر به الشارع من فضائل الأعمال، فمن أتى بالفرائض والسنن وعرف الشرائع فهو مؤمن كامل[2]".

2- قال العيني في شرح قول معاذ: "اجلس بنا نؤمن ساعة"[3]، قال ابن المرابط: "نتذاكر ما يصدق اليقين في قلوبنا، لأن الإيمان هو التصديق بما جاء من عند الله تعالى[4]".

كتاب العلم

باب متى يصح سماع الصغير؟

3- قال ابن حجر: "قوله حدثنا محمد بن يوسف[5]"، هو البيكندي كما جزم به البيهقي وغيره، وأما الفريابي، فليست له رواية عن أبي مسهر، وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه، وقد لقيه البخاري وسمع منه شيئا يسيرا وحدث عنه هنا بواسطة، وذكر **ابن المرابط**- فيما نقله ابن رشيد عنه أن أبا مسهر تفرد برواية هذا

(1) انظر ترجمة رقم1 من كتاب الإيمان.

(2) عمدة القاري114/1.

(3) انظر إسناد الحديث رقم77 من الجامع الصحيح.

(4) عمدة القاري 115/1.

(5) انظر إسناد الحديث رقم77 من الجامع الصحيح.

الحديث عن محمد بن حرب[1]".

كتاب الخوف

باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء

4- قال ابن حجر في شرح قول البخاري: "واحتج الوليد بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يصلين أحد إلا في بني قريظة[2]".... والأولى في هذا ما قاله ابن المرابط ووافقه الزين ابن المنير أن وجه الاستدلال منه[3] بطريق الأولوية، لأن الذين أخروا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت، فصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء – أو كيف ما يمكن – أولى من تأخير الصلاة، حتى يخرج وقتها"[4].

كتاب الجنائز

باب الإذن بالجنازة

5- قال ابن حجر: "قوله: "باب الإذن بالجنازة"، قال ابن رشيد: ضبطناه بكسر الهمزة، وسكون المعجمة، وضبطه ابن المرابط بمد الهمزة، وكسر الذال على وزن الفاعل[5]".

---

(1) فتح الباري172/1، وقال ابن حجر تعليقا على قول ابن المرابط: "وليس كما قال ابن المرابط، فإن النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصفى عن محمد بن حرب، وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء - وهو بفتح الجيم والصاد المهملة - عن سلمة بن الخليل، وأبي التقي - وهو بفتح المثناة وكسر القاف - كلاهما عن محمد بن حرب، فهؤلاء ثلاثة غيرُ أبي مسهر رووه عن محمد بن حرب، فكأنه المتفرد به عن الزبيدي".

(2) انظر ترجمة رقم5 من كتاب الخوف.

(3) أي من حديث الباب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة....".

(4) فتح الباري437/2.

(5) فتح الباري117/3 وقال ابن حجر متعقبا قول ابن المرابط: "قلت: والأول أوجه".

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله..."

6- قال ابن حجر في الجمع بين حديثي عمر وعائشة[1]: "وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بضروب من الجمع، أولها.... ثالثها: يقع ذلك أيضا لمن أهمل نهي أهله عن ذلك، وهو قول داود وطائفة، ولا يخفى أن محله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم بذلك عادة، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك، قال ابن المرابط: إذا علم المرء بما جاء في النهي عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك، ولم يُعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه، فإذا عُذب على ذلك عُذب بفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرده"[2].

7- ثم قال ابن حجر في القول السادس من أقوال أهل العلم في الجمع بين الحديثين المذكورين: "سادسها معنى التعذيب تألمٌ بما يقع من أهله من النياحة وغيرها، وهذا اختيارٌ لأبي جعفر الطبري من المتقدمين، ورجحه ابن المرابط وعياض ومن تبعه... واستشهدوا له بحديث قيلة بنت مخرمة.... : "قلت: يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك يوم الربذة، ثم أصابته الحمى، فمات ونزل عليَّ البكاء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيغلب أحدكم أن يصاحب صويحبه في الدنيا معروفا، وإذا مات استرجع، فوالذي نفس محمد بيده، إن أحدكم ليبكي، فيستعبر إليه صويحبه، فيا عباد الله لا تعذبوا موتاكم"... قال ابن المرابط: حديث قيلة نصٌّ في المسألة فلا يعدل عنه"[3].

---

(1) انظر الحديثين برقم1288 و1290.

(2) فتح الباري154/3.

(3) فتح الباري155/3 وقال ابن حجر بعد أن نقل قول ابن المرابط: "واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصا، وإنما هو محتمل، فإن قوله: "فيستعبر إليه صويحبه"، ليس نصا في أن المراد به الميت، بل المحتمل أن يراد به صاحبه الحي، وأن الميت يعذب حينئذ ببكاء الجماعة عليه".

باب ما يكره من النياحة على الميت

8- قال ابن حجر: "قوله باب ما يكره من النياحة على الميت.... ويحتمل أن تكون ما مصدرية، ومن تبعيضية والتقدير كراهية بعض النياحة، أشار إلى ذلك ابن المرابط وغيره". [1]

باب السرعة بالجنازة، وقال أنس رضي الله عنه: "أنتم مشيعون فامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها.

9- قال ابن حجر: "قوله: "وقال أنس: أنتم مشيعون فامش..." قال الزين ابن المنير: "مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي، وقضية الإسراع بالجنازة أن لا يلزموا بمكان واحد، يمشون فيه لئلا يشق على بعضهم، ممن يضعف في المشي، عمن يقوى عليه... وقد سبق إلى نحو ذلك أبو عبد الله بن المرابط فقال: قول أنس ليس من معنى الترجمة إلا من وجه أن الناس في مشيهم متفاوتون[2]".

باب سنة الصلاة على الجنائز، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "من صلى على الجنازة...".

10- قال القسطلاني وابن حجر- واللفظ له-: "قال ابن رشيد نقلا عن ابن المرابط وغيره ما محصله: مراد هذا الباب، الرد على من يقول إن الصلاة على الجنازة إنما هي دعاء لها واستغفار، فتجوز على غير طهارة، فأوَّلَ المصنف الرد عليه، من جهة التسمية التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم إلى البقيع، ولدعا في المسجد وأمرهم بالدعاء

(1) فتح الباري3/161.
(2) فتح الباري3/183.

معه، أو التأمين على دعائه، ولما صفَّهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمسنونة، وكذا وقوفه في الصلاة، وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في التحلل منها، كل ذلك دالٌّ على أنها على الأبدان، لا على اللسان وحده، وكذا امتناع الكلام فيها، وإنما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للميت، فيضل بذلك انتهى"[1].

باب الجريدة على القبر، وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدتان....

11- قال ابن حجر: "قوله: "وأوصى بريدة الأسلمي... إلخ قال ابن المرابط وغيره: يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يغرزا في ظاهر القبر اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في وضعه الجريدتين في القبرين، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعلا في داخل القبر، لما في النخلة من البركة لقوله تعالى: "كشجرة طيبة"، والأول أظهر، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب، وكأنَّ بريدة حمل الحديث على عمومه، ولم يره خاصا بذينك الرجلين"[2].

كتاب فضائل المدينة

باب من رغب عن المدينة

12- قال القسطلاني وابن حجر- واللفظ له-: "قوله: "فيجدانها وحوشا""[3]، قال النووي: الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحوش قال: وقد يكون وحشا بمعنى وحوش، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان، وجمعه وحوش، وقد يعبر بواحده عن جمعه، وحكى عن ابن المرابط أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين، تصير وحوشا، إما بأن تنقلب ذاتها، وإما أن تتوحش وتنفر منهما، وعلى هذا

(1) فتح الباري192/3 وإرشاد الساري426/2، وقد صرَّح القسطلاني بوجود هذا النص في فتح الباري.

(2) فتح الباري223/3.

(3) هذه قطعة من حديث أبي هريرة برقم1874.

فالضمير في يجدانها يعود على الغنم، والظاهر خلافه"[1].

كتاب التفسير

سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق

13- قال ابن حجر: "قوله: "الصالحة[2] " قال ابن المرابط: هي التي ليست ضغثا، ولا من تلبيس الشيطان، ولا فيها ضربُ مَثلٍ مشكل"[3].

كتاب النكاح

باب من جعل عتق الأمة صداقها

14- قال العيني والقسطلاني وابن حجر- واللفظ له-: "قوله: باب من جعل عتق الأمة صداقها"، كذا أورده غير جازم بالحكم وقد أخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم وطاوس... قالوا إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها، صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث[4]، وأجاب الباقون عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها إلى لفظ الحديث أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها، فوجبت له عليها قيمتها، وكانت معلومة فتزوجها بها، ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب: "سمعت أنسا قال سبى النبي صلى الله عليه وسلم صفية فاعتقها وتزوجها"،

---

(1) قال ابن حجر، قال النووي: "الصواب الأول"، وانظر فتح الباري91/4 وإرشاد الساري334/3 وأصل مقالة النووي في شرحه على مسلم161/9، ولقد نقل ما ذكره عن ابن المرابط بواسطة القاضي عياض، ثم قال: "وأنكر القاضي هذا، واختار أن الضمير في: "يجدانها" عائد إلى المدينة، لا إلى الغنم، وهذا هو الصواب، وقول ابن المرابط غلط والله أعلم".

(2) من قول عائشة رضي الله عنها: "كان أول ما بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصالحة في النوم...." حديث رقم4953 ووقع فيه: "الصادقة"، وهو مخالف لما ذكره ابن حجر.

(3) فتح الباري717/8 وقال ابن حجر: "وتعقب الأخير بأنه إن أراد بالمشكل ما لا يوقف على تأويله، فمسلَّم، وإلا فلا".

(4) يعني حديث أنس برقم5086 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها صداقها".

فقال ثابت لأنس: ما أصدقها؟ قال نفسها، فأعتقها"... وقال آخرون: قوله: "أعتقها وتزوجها" معناه أعتق ثم تزوجها فلما لم يعلم أنه ساق لها صداقا، قال أصدقها نفسها أي لم يصدقها شيئا فيما أعلم، ولم ينف أصل الصداق، ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية، وابن المرابط من المالكية، ومن تبعهما إنه قول أنس، قاله ظنا من قبل نفسه، ولم يرفعه[1]".

باب: "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم"، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

15- قال ابن حجر: "وقال ابن المرابط حديث عم حفصة قبل حديث عمِّ عائشة[2]، وهما متعارضان في الظاهر، لا في المعنى، لأن عم حفصة أرضعته المرأة مع عمر، فالرضاعة فيهما من قبل المرأة، وعم عائشة إنما هو من قبل الفحل، كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها، فجاء أخوه يستأذن عليها فأبت فأخبرها الشارع أن لبن الفحل يحرم كما يحرم من قبل المرأة انتهى[3]".

باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه

16- قال العيني عند قوله: "وما أنفقت من نفقة عن غير أمره، فإنه يؤدى

---

(1) فتح الباري129/9 وعمدة القاري82/20 وإرشاد الساري17/8.

(2) يشير ابن المرابط إلى الحديث الذي أخرجه البخاري عن عمرة بنت عبد الرحمن، أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أراه فلانا - لعم حفصة من الرضاعة - قالت عائشة: "لو كان فلان حيا - لعمها من الرضاعة - دخل عليَّ؟ فقال: نعم، الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة"، حديث رقم5099.

(3) فتح الباري139/9 وقال ابن حجر تعليقا على قول ابن المرابط: "فكأنه جوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة، كان نظير عم حفصة في ذلك، فلذلك سألت ثانيا في قصة أبي القعيس، وهذا إن كان وجده منقولا، فلا محيد عنه، وإلا فهو حمل حسن".

إليه شطره"[1].... وقال ابن المرابط: وهذه النفقة هي الخارجة عن المعروف الزائدة على العادة، بدليل نصِّ هند: "بالمعروف"، وحديث: "إن للخازن فيما أنفق أجرا، وللزوجة أجرا"، يعني بالمعروف، وهذا النصف يجوز أن يكون النصف الذي أبيح لها أن تتصدق به بالمعروف[2]".

كتاب الطلاق

باب الطلاق في الإغلاق والكره...

17- قال العيني وابن حجر- واللفظ له-: "وقال ابن المرابط: الإغلاق حرج النفس، وليس كل من وقع له فارق عقله، ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه: كنت غضبانَ انتهى[3]".

18- قال ابن حجر: "قوله: "وقال عثمان: ليس لمجنون ولا لسكران طلاق[4]".... وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أبو الشعثاء وعطاء وطاوس... وقال بوقوعه طائفة من التابعين... وقال ابن المرابط: إذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق، وإلا لزمه، وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة، أن لا يعلم ما يقول[5]".

---

(1) هذه قطعة من حديث أبي هريرة برقم5195.

(2) عمدة القاري186/20.

(3) فتح الباري389/9 وعمدة القاري250/20.

(4) قول عثمان واقع في ترجمة هذا الباب.

(5) فتح الباري391/9 وقال ابن حجر بعد حكاية قول ابن المرابط: "وهذا التفصيل لا يأباه من يقول بعدم طلاقه، وإنما استدل من قال بوقوعه مطلقا، بأنه عاص بفعله، لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الإثم، لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه".

باب قول الله تعالى: "ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم".

19- قال ابن حجر عند شرح قول نافع أن ابن عمر كان إذا سئل عن نكاح النصرانية واليهودية قال: "إن الله حرم المشركات على المؤمنين، ولا أعلم من الإشراك شيئا أكبر من أن تقول المرأة ربُّها عيسى، وهو عبد من عباد الله[1]"، وقال أبو عبيد: المسلمون اليوم على الرخصة، ورُوي عن عمر أنه كان يأمر بالتنزه عنهن، من غير أن يحرمهن، وزعم ابن المرابط تبعا للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضا"[2].

باب الظهار...

20- قال العيني عند شرح قول البخاري في الترجمة تعليقا على قول عكرمة: "إن ظاهر من أمته، فليس بشيء، إنما الظهار من النساء، وفي العربية" لِما قالوا" أي فيما قالوا، وفي نقض ما قالوا: "وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور"[3]، قال ابن المرابط: "قالت فرقة ثم يعودون لما قالوا من الظهار، فيقولون بالظهار مرة أخرى وهو الذي أنكره البخاري"[4].

ولقد اتضح من خلال هذه النصوص بعضُ منهاج ابن المرابط في شرحه للجامع الصحيح، ومن معالم هذا المنهاج أن يقال لقد تكلم ابن المرابط في شرحه على أسانيد الأحاديث، كما أنه اعتنى بشرح تراجم الأبواب، وبيان مناسبتها لما فيها من آثار، وتكلم ابن المرابط أيضا على الأحاديث التي يسوقها البخاري في الأبواب، مستنبطا ما فيها من فقه وأحكام، ودافعا ما قد يكون بينها من تعارض وعدم انسجام.

---

(1) حديث رقم5285.

(2) فتح الباري417/9 وقال ابن حجر متعقبا: "لكنه خلاف ظاهر السياق".

(3) قول عكرمة مع قول البخاري واقعان في ترجمة هذا الباب.

(4) عمدة القاري584/20.

9- شرح عيسى بن سهل الأسدي[1] ت486هـ: لم تذكر مصادر ترجمة ابن سهل شرحه للجامع الصحيح[2]، بيد أن السخاوي نبه على شرحه لما قال في أثناء سرده لجملة من شروح الجامع الصحيح: "... وأبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي ذكر أنه كتب إلى بعض أئمة عصره يسأله عن إشكال في سنة ست وخمسين وخمسمائة، وكان هذا الشيخ يروي الكتاب عن الأصيلي، وهذا الشرح ينقل عنه ابن رشيد"[3].

ونعتقد أن ابن رشيد السبتي ينقل عن ابن سهل في رحلته المشهورة، ولقد راجعت ما قد طبع منها[4]، فلم أقف على طلبتي، فجزمت أن ذلك واقع فيما لم يطبع من الرحلة.

وبينما أنا أطالع فتح الباري، إذ مرَّ بي ذكرُ ابن سهل وشرحه، فمررتُ على الكتاب كله، طمعا في الاستزادة من النقول، بيد أني لم أظفر بعد الاستقراء التام والتتبع الزائد، سوى بنقل واحد هأنذا موردُهُ هنا على الطريقة التي سبقت مع شرح أبي الزناد القرطبي.

---

(1) عيسى بن سهل بن عبد الله أبو الأصبغ، أصله من جيان، وسكن قرطبة، روى عن مكي بن أبي طالب القيسي وأبي عبد الله محمد بن عتاب وغيرهما، ولي القضاء بغرناطة، قال ابن بشكوال في وصفه: "وكان من جلة الفقهاء، وكبار العلماء، حافظا للرأي، ذاكرا للمسائل، عارفا بالنوازل، بصيرا بالأحكام، مقدما في معرفتها"، انظر الصلة2/635 - 636 وسير أعلام النبلاء19/26 والمرقبة العليا ص96 - 97 وشجرة النور الزكية ص122.

(2) وذكرت من تآليفه الإعلام بنوازل الأحكام، وهو مطبوع.

(3) الجواهر والدرر2/711 ولعل القسطلاني أفاد من كلام السخاوي، فذكر ابن سهل وشرحه في إرشاد الساري1/42، ونبه حاجي خليفة على شرح ابن سهل في كشف الظنون1/546، وبيَّض لسنة وفاته، كما ذكر القنوجي في الحطة ص324 ابن سهل وشرحه.

(4) وانظر فتح الباري8/365، هذا وقد طبعت من رحلة ابن رشيد السبتي أجزاء بتحقيق د/ محمد الحبيب بلخوجة، وبلغني أن د/ عبد الهادي حميتو من المغرب، يحقق الكتاب في تحقيق علمي رائع، ولعله قد انتهى منه.

كتاب التفسير باب: "وراودته التي هو في بيتها عن نفسه، وغلقت الأبواب وقالت هيت لك".

قال ابن حجر: "قوله: "وعن ابن مسعود: "بل عجبت ويسخرون[1]"، هكذا وقع في هذا الموضع معطوفا على الإسناد الذي قبله... وقد أشكلت مناسبة إيراد هذه الآية في هذا الموضع، فإنها من سورة الصافات، وليس في هذه السورة من معناها شيء، لكن أورد البخاري في الباب حديث عبد الله وهو ابن مسعود: "إن قريشا لما أبطأوا على النبي صلى الله عليه وسلم قال: "اللهم اكفنيهم بسبع كسبع يوسف" الحديث، ولا تظهر مناسبته أيضا للترجمة المذكورة، وهي قوله: "باب قوله وراودته التي هو في بيتها عن نفسه"، وقد تكلف لها أبو الأصبغ عيسى بن سهل في شرحه فيما نقلتهُ من رحلة أبي عبد الله ابن رشيد عنه ما ملخَّصه: "ترجم البخاري باب قوله: "وراودته التي هو في بيتها عن نفسه"، وأدخل حديث ابن مسعود: "إن قريشا لما أبطأوا..." الحديث، وأورد قبل ذلك في الترجمة عن ابن مسعود: "بل عجبت ويسخرون"، قال: فانتهى إلى موضع الفائدة ولم يذكرها، وهو قوله: "وإذا ذكروا لا يذكرون، وإذا رأوا آية يستسخرون"، قال: ويؤخذ من ذلك مناسبة التبويب المذكورة، ووجهه أنه شبه ما عرض ليوسف عليه السلام مع إخوته، ومع امرأة العزيز بما عرض لمحمد صلى الله عليه وسلم مع قومه حين أخرجوه من وطنه، كما أخرج يوسفَ إخوتُه، وباعوه لمن استعبده، فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم قومه لما فتح مكة، كما لم يعنف يوسف إخوته حين قالوا له: "تالله لقد آثرك الله علينا"، ودعا النبي صلى الله عليه وسلم بالمطر لما سأله أبو سفيان أن يستسقي لهم كما دعا يوسف لإخوته لما جاؤوه نادمين فقال: "لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم"، قال: فمعنى الآية بل عجبت من حلمي عنهم مع سخريتهم بك، وتماديهم على غيهم، وعلى قراءة ابن مسعود بالضم، بل عجبتُ من حلمك عن قومك إذ أتوك متوسلين بك، فدعوتَ فكشف عنهم، وذلك كحلم يوسف عن إخوته إذ أتوه

---

(1) انظر حديث رقم 4692 من الجامع الصحيح.

محتاجين، وكحلمه عن امرأة العزيز حيث أغرت به سيدها وكذبت عليه، ثم سجنته ثم عفا عنها بعد ذلك ولم يؤاخذها، قال: فظهر تناسب هاتين الآيتين في المعنى مع بعد الظاهر بينهما، قال: ومثل هذا كثير في كتابه مما عابه به من لم يفتح الله عليه والله المستعان[1]".

2- شروح أهل القرن السادس الهجري: منها:

10- شرح ابن ورد المري[2] ت540هـ، وأقدم من وجدته ذكر لابن ورد شرحا للجامع الصحيح، ابنُ الأبار، فإنه قال أثناء تعداد تآليفه: "... وتعليق على صحيح البخاري"[3]، وذكره له السخاوي وسماه: "الاحتواء على غاية المطلب والمراد في شرح ما اشتمل عليه مصنف البخاري من علم المتن بعد التعريف برجال الإسناد"، قال: "وهو واسع جدا[4]".

---

(1) فتح الباري365/8، ثم نقل ابن حجر قول الكرماني في توجيه مناسبة إيراد البخاري لقراءة ابن مسعود: "بل عجبتُ ويسخرون"، تحت هذا الباب، ثم قال: "وهي مناسبة لا بأس بها إلا أن الذي تقدم عن ابن سهل أدق".

(2) هو أحمد بن محمد أبو القاسم التميمي ابن ورد، ولد سنة465هـ، أخذ عن ابن المرابط واختلف إليه قديما، ورحل إلى سجلماسة بالمغرب، فسمع بها صحيح البخاري من ابن الغرديس، كما روى في بلده عن أبي علي الجياني والصدفي، يقول ابن الأبار في وصفه ذاكرا المرية: "... فكان عالمها المنظور إليه، وحبرها المجمع عليه مع التحقيق، ودقة النظر، ولطف الإستنباط، وتوقد الذهن"، من تآليفه: "الجوابات الحسان عن السؤالات ذوات الأفنان"، وقد طُبعت بأخرة انظر المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ص31 - 34 والصلة137/1 والإحاطة في أخبار غرناطة169/1 - 171 والديباج المذهب ص104 - 105.

(3) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ص32، ويفهم من عبارة ابن الأبار أن شرح ابن ورد لطيف الحجم، وليس الواقع كذلك، إذ سيرد أنه واسع مبسوط كما سننقل عن السخاوي.

(4) الجواهر والدرر711/2 وأفاد السخاوي بأن ابن رشيد السبتي ينقل منه، وذكر القسطلاني في إرشاد الساري42/1 شرح ابن ورد، ونقل ذلك عنه حاجي خليفة في كشف الظنون546/1 والقنوجي في الحطة ص323 ووقع في إرشاد الساري42/1 اسم ابن ورد محرفا إلى: "بن فرد" كما تحرف الاسم في الحطة ص323 إلى بن در، ولم يتجه للمحقق بعد ذكره للتحريف في الحاشية وجهٌ، لأنه لم يعرف ابن ورد، ولا ترجمه كما صنع مع غيره.

وذكر صاحب شجرة النور الزكية شرح ابن ورد وقال: "له شرح على البخاري، ظهر علمه فيه[1]".

وما زلتُ أتطلبُ الأخبارَ عن هذا الشرح، وأراجع لذلك فهارس مكتبات المخطوطات شرقا وغربا، حتى يئست من الوقوف عليه، وقطعت أنه فُقد في جملة ما قد ضاع من تراث الأندلس المجيد، ثم طفقتُ أبحث في شروح المتأخرين عن مادة هذا الشرح، فلم أقف بعد الاستقراء التام، سوى على ثلاثة نُقولٍ عن أبي القاسم ابن ورد في فتح الباري قد تكون من شرحه[2].

ولقد رأيت أن أسوق هنا نُقولَ ابن حجر عن ابن ورد، كسياقي لنظائرها عند أبي الزناد القرطبي وعيسى بن سهل.

كتاب العيدين

باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين، وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "هذا عيدنا أهل الإسلام...

1- قال ابن حجر في شرح حديث الترجمة: "وأورد البخاري في هذا الباب حديث عائشة في قصة الجاريتين المغنيتين، وأشكلتْ مطابقته للترجمة على جماعة، وأجاب ابن المنير بأن ذلك يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم: "إنها أيام عيد"، فأضاف نسبة العيد إلى اليوم، فيستوي في إقامتها الفذُّ والجماعة والنساء والرجال، قال ابن رشيد: "وتتمته أن يقال إنها أيام عيد أي لأهل الإسلام بدليل قوله في الحديث الآخر: "عيدنا أهل الإسلام"، ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب، وأهل الإسلام شامل لجميعهم أفرادا وجَمْعا، وهذا يستفاد منه الحكم الثاني، لا

(1) شجرة النور الزكية ص134.

(2) وفي الحق لقد وقفت في فتح الباري على أربعة نقول عن ابن ورد، أسقطت منها واحداً، لأن ابن حجر نقله عن ابن رشيد الناقل له من أصل سماع ابن ورد للجامع الصحيح، ولقد نوه ابن رشيد بهذا الأصل في إفادة النصيح ص110، فانظره فإنه نفيس.

مشروعية القضاء قال: والذي يظهر لي أنه أخذ مشروعية القضاء[1] من قوله" فإنها أيام عيد" أي أيام منى، فلما سمَّاها أيام عيد كانت محلا لأداء هذه الصلاة، لأنها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أداءً، وأنَّ لوقت الأداء آخرا، وهو آخر أيام منى قال ووجدت بخط **أبي القاسم ابن الورد:** لما سوغ صلى الله عليه وسلم للنساء راحة العيد المباحة[2]، كان آكد أن يندبهن إلى صلاته في بيوتهن"[3].

كتاب التهجد

باب ترك القيام للمريض

2- قال ابن حجر في شرح حديث جندب بن عبد الله[4]: "تنبيه استشكل **أبو القاسم ابن الورد** مطابقة حديث جندب للترجمة، وتبعه ابن التين فقال احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه انتهى". [5]

كتاب الزكاة

باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

3- قال ابن حجر في شرح حديث عائشة[6] - عند ذكر الخلاف فيمن كانت أول نسائه صلى الله عليه وسلم موتا بعده: "... وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محيي الدين[7] حيث قال، أجمع أهل السير على أن زينب أول من

(1) يعني قضاء صلاة العيد.

(2) يريد استراحة العيد

(3) الفتح2/475.

(4) أخرجه البخاري برقم 1125 وفيه: "احتبس جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت امرأة من قريش أبطأ عليه شيطانه فنزلت: "والضحى والليل إذا سجى...".

(5) الفتح3/9.

(6) أخرجه البخاري برقم1412 وفيه أن بعض أزواجه صلى الله عليه وسلم قلن له: "أينا أسرع بك لحوقا، قال أطولكنَّ يدا..... فكانت سودة أطولهن يدا".

(7) هو الإمام النووي المتوفى سنة676هـ.

مات من أزواجه، وسبقه إلى نقل الاتفاق ابن بطال كما تقدم، ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل ممن لا يدخل في زمرة أهل السير... وقد تقدم عن ابن بطال أن الضمير في قوله: "فكانت" لزينب، وذكرتُ ما يعكر عليه، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة، لكون غيرها لم يتقدم له ذكرٌ، فلما لم يطلع على قصة زينب، وكونها أول الأزواج لحوقا به جعل الضمائر كلها لسودة، وهذا عندي من أبي عوانة[1]، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس[2]، كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأه بخط أبي القاسم بن الورد"[3].

11- كتاب النيرين في الصحيحين لابن العربي المعافري الإشبيلي[4]، هكذا ذكره صاحب شجرة النور الزكية[5]، فيكون ابن العربي إنما ألف كتابا واحدا في شرح الصحيحين، وذكر صاحب كشف الظنون وصاحب هدية العارفين[6] شرحا للجامع الصحيح لابن العربي، ولقد أشار إليه ابن العربي نفسه في بعض كتبه[7].

3- شروح أهل القرن السابع الهجري: منها:

12- شرح الجامع الصحيح لأبي جعفر أحمد بن محمد القرطبي المالكي

---

(1) يعني الواقع في إسناد حديث عائشة.

(2) يعني الواقع في إسناد حديث عائشة.

(3) الفتح287/3.

(4) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي الإشبيلي، ولد سنة 516هـ، ثم رحل إلى المشرق فلقي الأكابر، وطوف في البلاد وجمع علما كثيرا، ثم عاد إلى الأندلس، قال ابن بشكوال: "وكان من أهل التفنن في العلوم، والإستبحار فيها، والجمع لها، متقدما في المعارف كلها..." من تآليفه أحكام القرآن وعارضة الأحوذي وغير ذلك انظر الصلة856/3 - 857 ووفيات الأعيان116/4 - 117 وتذكرة الحفاظ1294/4 - 1298 والديباج المذهب ص376 - 378.

(5) شجرة النور الزكية ص136 وانظر أيضا إتحاف القاري ص287 وعارضة الأحوذي 95/1.

(6) كشف الظنون553/1 وهدية العارفين90/2.

(7) انظر عارضة الأحوذي141/2 - 186.

المعروف بابن أبي الحجة[1] ت643هـ.

4- شروح أهل القرن الثامن الهجري منها:

13- التَّجر الربيح في شرح الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن محمد الساحلي المالقي الأندلسي[2] ت754هـ، قال لسان الدين بن الخطيب ذاكرا مصنفات الساحلي: "وتسور على التأليف بفرط كفايته، فمما يُنسب إليه، كتاب التجر الربيح في شرح الجامع الصحيح، قال منه ما جرده من المبيضة، ومنه ما لم يسمح الدهر بإتمامه"[3].

14- المجالس، للإمام الشاطبي[4] ت790هـ، قال صاحب شجرة النور الزكية في بيان موضوع هذا الكتاب: "شرح به كتاب البيوع من البخاري، فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله تعالى"[5].

ونستحب للقارئ الكريم في خاتمة هذا التطواف عبر شروح الأندلسيين

---

(1) ذكر صاحب إتحاف القاري ص49 ابن أبي حجة الأندلسي، ونسب إليه شرح الجامع الصحيح، وأحال في ذلك على شجرة النور الزكية ص182، وبعد التحقيق والتدقيق، ظهر أن صاحب إتحاف القاري قد وهم في هذه الحوالة، إذ لا يوجد التنصيص على المطلوب في الشجرة ولا في غيرها من مصادر ترجمة ابن أبي حجة كالتكملة ص161 - 162 وبغية الوعاة383/1.

(2) هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم الأنصاري الساحلي انظر ترجمته مبسوطة في الإحاطة في أخبار غرناطة 192/3 - 194.

(3) الإحاطة في أخبار غرناطة 193/3 وهذا الشرح مما يستدرك على صاحب إتحاف القاري لأنه لم يذكره، وقد يتوهم أن صاحب إتحاف القاري قد ذكر السواحلي في 234 رقم221، وأقول: المذكور هنا هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد التلمساني المعروف بالحفيد بن مرزوق المتوفى سنة842هـ.

(4) هو إبراهيم بن موسى الغرناطي أبو إسحاق الشهير بالشاطبي الأصولي النظار صاحب الاستنباطات الجليلة، والتحقيقات البديعة، من تآليفه: الموافقات والاعتصام وغير ذلك، انظر شجرة النور الزكية ص231 ونيل الإبتهاج على هامش الديباج ص46 وفهرس الفهارس134/1.

(5) شجرة النور الزكية ص231.

للجامع الصحيح أن يلم بهذه الملاحظات التي نسوقها على هذا النحو:

1- لاجرم أن القرن الخامس الهجري، هو قرنُ شرح الجامع الصحيح في الأندلس، إذ وجد فيه- كما مر آنفا- عدة أعلام أندلسيين، كان فيهم أكابر شراح الصحيح ممن استفاض أمره، وطارت في العالم الإسلامي شهرته، كالمهلب بن أبي صفرة وابن بطال.

2- نحسب أن أبا عبد الله محمد بن أبي صفرة، هو أول شارح أندلسي اعتنى بالجامع الصحيح، لتقدم وفاته على مَن سواه مِن الشراح الذين كانوا في المائة الخامسة، وإذا ثبتت له الأوَّليّة كان ثاني شارح للجامع الصحيح في الغرب الإسلامي بعد الداودي[1] ت402هـ، وثالثَ شارح للصحيح بعد الإمام الخطابي[2] ت388هـ في العالم الإسلامي.

3- أثبت البحثُ الذي بلغه الوسعُ، والتقصي الذي أمكن مع الجهد، أن جميع شروح أهل الأندلس للجامع الصحيح قد ضاعت، إلا ما كان من أمر شرح ابن بطال، وما سمح الدهر بإبقائه من تلك الشروح الضائعة، وُجدت منه شذرات مبثوثة في بعض شروح المتأخرين من أهل المشرق الإسلامي.

4- أسفرت الدراسةُ التحليلية المقارنة لبعض هذه الشروح، أن أصحابها قد استمد بعضهم من بعض، كابن بطال الذي نقل كثيرا عن المهلب بن أبي صفرة، واستفاد أيضا من أبي الزناد القرطبي على ما أومأنا إليه آنفا.

5- وهذا ملحظٌ لطيفٌ مأخذه، دقيقٌ استخراجه، ذلك أن أغلب المدن الإسلامية في الأندلس قد تنادت إلى شرح الجامع الصحيح، فمن قرطبة إلى إشبيلية، إلى المرية وطليطلة، وذلك لعمرُ الله دليلٌ على حفاوة أهل هذه الناحية من بلاد الإسلام بذلك الديوان الجليل.

---

(1) هو أبو جعفر أحمد بن نصر الأسدي المالكي، قيل أصله من المسيلة من بسكرة من المغرب الأوسط، له حظ من اللسان والحديث، له ترجمة في ترتيب المدارك102/7 - 103 والديباج المذهب ص94، وهو صاحب النصيحة في شرح الجامع الصحيح.

(2) صاحب أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، وهو مطبوع في جامعة القرى وأيضا في المغرب.

المبحث الرابع:
خصائص المدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح

لئن أسعفتنا المصادر فيما قد مضى من هذا الكتاب، فلقد قعدت بنا الحيلةُ عن استيفاء ما قد يسعف في القول في هذا المبحث لقلة المادة، وضيق مناحي التصرف فيها، ولقد أصبنا مع هذا الذي قلناه في شرح ابن بطال المطبوع، وفي تلك الشذرات المبثوثة من تلك الشروح الضائعة خير دليل ومعين.

أولا: مجمل مميزات المدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري

لا يذهبنَّ عنك أن ما سوف نذكره ههنا من خصائص ومميزات للمدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح، قد يكون بعضه خاصا بشرح منها دون شرح، وقد يكون ذلك أمرا عاما تشترك فيه الشروح كلها، فمن هذه الخصائص:

1- حكاية مذهب الإمام مالك ونقل أقوال أعلام المالكية: وتلك خصيصة انفرد بها شراح الجامع الصحيح في الأندلس حتى أربوا فيها على غيرهم، بحيث لا يشاركهم فيها أحدٌ من الشراح المشارقة إلا من كان منهم على مذهبهم.

وممن ضرب في ذلك بسهم وافر، ابنُ بطال القرطبي حتى قال الكرماني الشافعي الشارح للبخاري: "وها هو ذا كتاب الإمام أبي الحسن علي بن خلف المالكي المغربي المشهور بابن بطال إنما هو غالبا في فقه الإمام مالك رضي الله عنه، من غير تعرض لما هو الكتاب مصنوع له"[1].

---

(1) الكواكب الدراري3/1 وتابع الكرمانيَّ هذا الرأي المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي1/ 255 وصاحبا معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ص226.

والحق أن رأي الكرماني في شرح ابن بطال فيه غلو، وآية ذلك أمران:

- الأول: أن ابن بطال تكلم في شرحه على قضايا مختلفة في اللغة والحديث ومسائل العقيدة.
- الثاني: أن ابن بطال كان يتتبع أقوال جميع أصحاب المذاهب في المسائل الفقهية فيذكر خلافهم فيها، وأدلة ذلك. [1]

2- العناية التامة بالفقه والاستنباط، وذلك ملفتٌ للنظر في شروح المدرسة الأندلسية للجامع الصحيح ولعل السبب في ذلك اشتغال أغلب رجال هذه المدرسة بالفقه، وإقبالهم عليه.

ولقد كان منهج أعلام المدرسة الأندلسية في استنباط فقه متون الجامع الصحيح متقاربا، إذ يصدِّر الشارح الأندلسي استنباطه بقوله: "فيه من الفقه..."، ثم يذكر نص المستنبط، كقول أبي الزناد القرطبي في الكلام على قول الرجل السائل: "إني سائلك فمشدد عليك" : "فيه من الفقه أن يقدم الإنسان بين يدي حديثه مقدمة يعتذر فيها، ليحسن موقع حديثه عند المحدث...". [2]

وكقول المهلب بن أبي صفرة في شرح حديث جرير، وما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من هدم ذي الخلطة[3]: "في حديث جرير من الفقه جواز هتك كل من افتتن الناس به من بناء أو إنسان أو حيوان أوغيره[4]".

3- العناية بنقل الخلاف الفقهي، وحكاية مختلف آراء أهل العلم: وهذا الأمر ظاهر بينٌ لمن مارس شرح ابن بطال أدنى ممارسة، ونسوق هنا دليلا واحدا يغني عما وراءه من أدلة، فعند ذكر الخلاف في المسح على الخف، قال ابن بطال: "واختلفوا فيمن قدم غسل رجليه، ولبس خفيه، ثم أتم وضوءه هل له أن يمسح

---

(1) انظر دراستي الموسومة بـ: "**شارح مالكي لصحيح الإمام البخاري من الغرب الإسلامي**"، مجلة الإحياء التي كانت تصدر عن رابطة علماء المغرب العدد1418/101هـ، ص120 - 121.

(2) شرح ابن بطال للبخاري 165/1.

(3) أخرجه البخاري في الجهاد باب حرق الدور والنخيل برقم2020.

(4) شرح ابن بطال للبخاري180/5.

عليهما إن أحدث؟ فقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، لا يجوز... وقال أبو حنيفة والثوري والمزني يجوز له المسح عليهما..."[1]، ثم مضى ابنُ بطال ينقل أقوال أهل العلم في هذه المسألة، مع نظرٍ فيها ومناقشةٍ لأدلتها، وتفريع لمسائل أخرى تدخل فيها[2].

4- **حـــلُّ مشكلات الجامع الصحيح**، والكلام على ما غمُض منها، وممن برع في هذا السبيل من شرَّاح الجامع الصحيح في الأندلس، ابنُ سهل على ما مرَّ بيانه في النص الذي نقلناه عنه آنفا.

5- **التوسع في النقول عن أهل العلم من المشارقة**، كالنقول عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت175هـ، والإمام ابن قتيبة ت276هـ، والإمام الطبري ت310هـ، وابن المنذر ت318هـ، والطحاوي ت321هـ، والخطابي. [3]

6- **الاعتـــراض علـــى الـــبخاري في عـــدم مراعاة المناسبة بين الحديث والتـــرجمة:** بادر شراح المدرسة الأندلسية إلى الاعتراض على الإمام البخاري في بعض التراجم التي لا تظهر مطابقتها للأحاديث الواردة تحتها، حتى لقد بزوا في ذلك أقرانهم من المشارقة الذين استفادوا منهم في هذا الباب على ما سنذكره بعدُ، ومن أمثلة هذا الضرب عند المهلب بن أبي صفرة، ما ذكره ابن حجر عند بيان وجه إدخال البخاري لحديث عبد الله بن عمر في الثلاثة الرهط أصحاب الغار في باب من استأجر أجيرا فترك أجره، فعمل فيه المستأجر فزاد أو عمل في مال غيره فاستفضل"، قال ابن حجر: "وقد تعقب المهلب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم به، وإنما اتجر الرجل في أجر أجيره، ثم أعطاه له على سبيل التبرع، وإنما الذي كان يلزمه قدرُ العمل خاصة"[4].

(1) شرح ابن بطال للبخاري310/1.
(2) شرح ابن بطال للبخاري 310/1 - 312.
(3) شرح ابن بطال للبخاري100/1 و101 و169/5 و202 و382/6.
(4) الفتح450/4 وحكى ابن حجر هذا التعقب ولم يعترض عليه، وانظر أمثلة من اعتراض بعض شراح الأندلس على البخاري من هذا الوجه في شرح ابن بطال460/3 - 461، وعند ابن =

وإذا كان بعض أعلام المدرسة الأندلسية، قد تعقبوا البخاري أحيانا من هذه الجهة، فإنهم قد انتصروا له أحيانا أخرى، ووجهوا مناسبة الحديث أو الأحاديث لما قد ترجم به.[1]

7- عدم الإمعان في تتبع صنيع البخاري في التراجم: وذلك من جهة عدم تتبع البخاري في الترجمة على حديث وإيراده له بسند معين، ثم إيراده كرة أخرى في ترجمة أخرى، وهذا أمر قد نقمه ابن خلدون ت807هـ، على بعض شراح الأندلس لما قال: "... ومَنْ شرحه[2] ولم يستوف هذا[3] فيه، فلم يوف حقَّ الشرح كابن بطال وابن[4] المهلب...".[5]

8- عـــدم التوسع في الكلام على أسانيد الجامع الصحيح: وهذا أمرٌ ظاهر فيما وقع إليَّ من نقول متناثرة من شروح أندلسية ضائعة، ولقد يظهر ذلك جليا لقارئ شرح ابن بطال، بيد أننا لا نملك أن نُعمِّم هذا الحكم على شروح المدرسة الأندلسية جميعها، لأن مادتها الموجودة عندنا ناقصة، ثم لأن في هذه الشروح ما قد يلوح من عنوانه أن صاحبه عرض للأسانيد، وذلك هو شرح ابن ورد الذي سماه: "الاحتواء على غاية المطلب والمراد في شرح ما اشتمل عليه مصنف البخاري من علم المتن بعد التعريف برجال الإسناد".

ولربما كان السبب في إعراض شراح الجامع الصحيح من أهل الأندلس

=

ورد فيما نقله ابن حجر في الفتح9/3.

(1) انظر أمثلة من انتصار شراح الأندلس للبخاري من هذه الجهة في:
- شرح ابن بطال للبخاري218/5 وفيه حكاية توجيه المهلب بن أبي صفرة.
- شرح ابن بطال361/1 وفيه حكاية توجيه ابن بطال.
- فتح الباري361/8 وفيه حكاية توجيه ابن سهل.
- فتح الباري183/3 وفيه حكاية توجيه ابن المرابط.

(2) يعني الجامع الصحيح.

(3) يعني ما نبهنا عليه أوَّلاً.

(4) كذا والصواب إسقاط: "ابن".

(5) مقدمة ابن خلدون ص491.

راجعا إلى أحد أمرين: الأول: اكتفاؤهم بما ألفه علماء جزيرتهم في رجال البخاري، وضبط أسمائهم، وتقييد مهملهم، الثاني: انشغالهم بفقه متون الجامع الصحيح عن أسانيده، لأنهم علموا أن المقصد الأهم لعامة الناس من تصانيفهم هو الفقه المستنبط من الكتاب، الباعث على العمل، والداعي إلى خير الدنيا والآخرة، ولهذا المعنى كان بعض شراح المدرسة الأندلسية يجلسون إلى الناس لإسماع شرحهم[1].

ثانيا: أثر المدرسة الأندلسية في شرح الجامع الصحيح في المشرق الإسلامي

لقد تهيأ لشراح الجامع الصحيح من المدرسة الأندلسية أن تنتقل بعض شروحهم إلى المشرق برحلة من رواها عنهم، أو بإفادة بعض من نقل منها في شيء من كتبه التي دخلت إلى المشرق.

وهكذا وصلت بعض الشروح الأندلسية لصحيح البخاري إلى المشرق، وأفاد منها أغلب من تصدى لشرح هذا الكتاب الجليل، وسنعرض هنا لكل شرح أندلسي أمكن وِجْدانُ أثرٍ له في بعض شروح أهل المشرق.

1- شـــرح أبي الزناد القرطبي، والذي يترجح عندي بتأمل النقول الواردة عن أبي الزناد القرطبي في بعض شروح أهل المشرق، أن أصحاب هذه الشروح لم يطلعوا على الشرح الأندلسي، ولا رأوهُ، وإنما استفادوا النقل منه من ابن بطال، وبيان ذلك يكون على هذا النحو:

أ- النقل الوحيد الوارد عند النووي ت686هـ[2]، عن أبي الزناد- وإن لم يصرح فيه باسمه- إنما استفاده من ابن بطال أو القاضي عياض[3].

ب- ما نقله الدماميني في شرحه عن أبي الزناد، نقله بواسطة ابن بطال، وإن

(1) ممن فعل ذلك ابن المرابط وانظر الصلة518/3.

(2) شرح النووي على مسلم15/2.

(3) ولقد صرح النووي باسمهما أثناء النقل.

أمسك عن التصريح بذلك.[1]

ت- استفاد ابن حجر النقل عن أبي الزناد من ابن بطال، وإنما رجحنا هذا الرأي، لما قد عُلم من أنَّ الحافظَ كان يصرح غالبا في أثناء شرحه المطول النافع، بأنه وقف على بعض شروح أهل الغرب الإسلامي، وأنه استفاد منها[2].

ج- ما نقله البدر العيني عن أبي الزناد، فإنما أخذه من ابن بطال.[3]

2- شرح المهلب بن أبي صفرة: ظهر أثر شرح المهلب بن أبي صفرة بارزا في كتب الشارحين للبخاري في الشرق الإسلامي، فمن الذين استفادوا منه:

أ- الحافظ ابن حجر: كان أوفر الشراح حظا في الاستمداد من المهلب بن أبي صفرة، إيرادا لأقواله، وحكاية لآرائه، وتعقبا لمسائله ونوادره[4].

ب- البدر العيني: وهو في مرتبة تلي مرتبة الحافظ ابن حجر في النقل عن المهلب بن أبي صفرة[5]، وأغلب ما استمد من الشرح الأندلسي، انتفع به في استنباط الأحكام، واستخراج فوائد الحديث.

ت- العلامة القسطلاني: وهو ممن ينقل عن المهلب بن أبي صفرة تبعا لابن حجر غالبا، واستقلالا أحيانا[6].

ج- شمس الدين الكرماني: ونقُولُه عن المهلب بن أبي صفرة قليلة جدا[7].

3- شرح ابن بطال: حظي شرح ابن بطال بعناية فائقة من قبل أهل العلم

---

(1) غاية ما نقله الدماميني عن أبي الزناد القرطبي نصان، ذكرهما ابن بطال في شرحه.

(2) الفتح6/178 وفيه يقول ابن حجر: "... ثم رأيت في شرح ابن التين"، وابن التين هو أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي المتوفى سنة611هـ، ترجمته في نيل الإبتهاج ص 188.

(3) غاية الموجود من النقول عند العيني نقلان ذكرهما ابنُ بطال في شرحه.

(4) نقل ابن حجر عن المهلب بن أبي صفرة في 314 موضعا من فتح الباري إليك بعضها: 1/ 140 و401 و3/323 و4/450 و5/7 و6/133 و9/148 و10/45 و13/406.

(5) بلغ مجموع النقول عن العيني178 نقلا، إليك طرفا منها: عمدة القاري9/181 و20/75 و21/175 و24/152.

(6) نقل القسطلاني عن المهلب بن أبي صفرة في 69 موضعا منها في إرشاد الساري3/119.

(7) انظر الكواكب الدراري3/59 و8/8 و20/147 و24/119.

في الشرق الإسلامي عامة، ومن شراح الجامع الصحيح خاصة، فمن أهل العلم العلامة ناصر الدين علي بن محمد بن المنير ت685هـ، الذي وضع عليه حاشية. [1]

ونوه العلامة عبد الكريم بن علي الأنصاري العراقي ت703هـ بالشرح الأندلسي لما قال مثنيا على شرح الزين ابن المنير ت695هـ:

وكان ابن بطال تصدى لمثل ما تصدى له قاضي القضاة من الشرح
فأجهد في شرح البخاري نفسه وأظهر تحقيقا، وبالغ في النصح[2]

ومن شراح الجامع الصحيح الذين أفادوا من شرح ابن بطال:

أ- الحافظ ابن حجر: وكان أكثر الشراح المشارقة نقلا عن ابن بطال، استفادةً من آرائه، ونقدا لاستنباطاته، وتعليقا على أقواله. [3]

ب- البدر العيني: وهو يلي ابن حجر في مقدار الاستفادة من ابن بطال[4].

ت- الكرماني والقسطلاني: وهما دون الشارحيْن السابقين في النقل عن ابن بطال. [5]

4- شرح ابن المرابط: اقتبس من هذا الشرح الأندلسي ثلاثة أعلام من شراح الجامع الصحيح في المشرق، وهم: ابن حجر والعيني والقسطلاني[6].

5- شرح ابن سهل وابن ورد: نقل ابن حجر في فتح الباري من هذين الشرحين بواسطة ابن رشيد السبتي، كما أومأنا إلى ذلك آنفا.

---

(1) انظر معجم المصنفات الواردة في فتح الباري ص178.

(2) البيتان من قصيدة في رحلة العبدري ص110.

(3) انظر الفتح172/1 و18/2 و452 و101/6 و188/9، ولقد أحصيتُ أكثر من ألف نقل عن ابن بطال في الفتح.

(4) بلغ عدد نقول العيني عن ابن بطال 893 نصا منها في العمدة159/7 و76/12 و214/14.

(5) انظر الكواكب الدراري30/8 وإرشاد الساري255/3.

(6) انظر الفتح172/1 و117/3 و154 و161 و183 و129/9 و139 و389 و391 والعمدة1/ 144 و82/20 وإرشاد الساري426/2 و17/8.

الفصل الثاني/
صحيح الإمام مسلم في الأندلس

المبحث الأول:
تاريخ دخول صحيح مسلم إلى الأندلس

يعسر تحديد وقت معلوم، دخل فيه صحيح الإمام مسلم إلى الأندلس، لأن ما تحت اليد من أخبار ووقائع، لا يُسعف في المطلوب، وليس من سبيل إلى التهدي إلى فتح مستغلق هذا الباب، إلا بالإلمام بأسماء بعض أهل الأندلس، الذين كانت لهم رحلة إلى المشرق قديما، فحملوا صحيح مسلم عن بعض من اشتهر بروايته ونقله، فمن هؤلاء:

1- **يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري القرطبي المعروف بابن الجياني**[1] ت 390هـ الذي: "سمع بمصر كتاب مسلم بن الحجاج المسند من أبي العلاء بن ماهان". [2]

2- **محمد بن يحيى بن أحمد التميمي القرطبي، المعروف بابن الحذاء**[3] ت 416هـ: الذي رحل إلى المشرق فحجَّ سنة372هـ، ولقي بمصر جماعة من أهل العلم، من بينهم: أبو العلاء ابن ماهان، فسمع منه صحيح مسلم[4].

---

(1) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي ص445.

(2) تاريخ ابن الفرضي ص445.

(3) ترجمته في الصلة2/740 - 742.

(4) الصلة 2/741.

3- **عبد الله بن سعيد بن لباج الشنتجالي الطويل**[1] ت436هـ: الذي رحل إلى المشرق سنة391هـ، فلقي أبا سعيد السجزي فسمع منه صحيح مسلم، ولبث في المشرق تسعا وثلاثين سنة[2].

4- **أحمد بن فتح بن عبد الله المعافري التاجر القرطبي**[3] ت403هـ: "رحل إلى المشرق وحجَّ، ولقي حمزة بن محمد الكناني الحافظ بمصر... وأبا العلاء بن ماهان، روى عنه صحيح مسلم"[4].

ونحب أن نشير ههنا إلى أن وقت دخول الصحيحين البخاري ومسلم إلى الأندلس، كان متقاربا، بيد أن انتشار الجامع الصحيح للإمام البخاري أقدم من انتشار صحيح مسلم بالأندلس، لأن أقدم راوٍ لصحيح البخاري من الأندلسيين، هو محمد بن يحيى ابن برطال ت394هـ، الذي رحل إلى المشرق سنة341هـ. [5]

---

(1) ترجمته في الصلة416/2 - 418 والديباج المذهب ص227.

(2) الصلة417/2.

(3) ترجمته في الصلة 57/1 - 58.

(4) الصلة 57/1 - 58.

(5) تاريخ ابن الفرضي ص378.

المبحث الثاني:
روايات صحيح مسلم في الأندلس

لئن كان صحيح الإمام مسلم، لا يروى في المشرق إلا من طريق ابن سفيان، فإنه في الأندلس يروى مع ذلك من طريق القلانسي[1]، قال القاضي عياض: "ولم يصل إلى هذه البلاد كتاب مسلم إلا من طريق القلانسي وابن سفيان"[2].

1- **رواية القلانسي**: وهو أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبد الرحمن القلانسي[3]، قال ابن الصلاح: "وأما القلانسي فهو أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن بن المغيرة بن عبد الرحمن القلانسي، وقعتُ بروايته عن مسلم عند المغاربة، ولم أجد له ذكرا عند غيرهم، دخلت روايته إليهم من مصر على يدي من رحل منهم إلى جهة المشرق، كأبي عبد الله محمد بن يحيى الحذاء التميمي القرطبي وغيره"[4].

ومن أهل الأندلس الذين رووا صحيح مسلم بهذه الرواية:

أ- يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري القرطبي الذي تقدم آنفا.

ب- محمد بن يحيى بن أحمد التميمي ابن الحذاء الذي خلا في الذكر.

ت- الحسين بن محمد أبو علي الغساني الجياني ت498هـ[5].

ث- الشيخ الفقيه أبو بكر عبد الباقي ابن بريال الحجاري ت502هـ. [6]

---

(1) مقدمة شرح مسلم للنووي11/1 والبحر الذي زخر لوحة39.

(2) الغنية ص37.

(3) لم أجد له ترجمة فيما وقع إليَّ من مصادر، ولم يعرفه محقق صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، وأحال في ترجمته على تقييد المهمل، وليس فيه كبير فائدة.

(4) صيانة صحيح مسلم ص109.

(5) ترجمته في الصلة233/1 - 235 والغنية ص138 - 140.

(6) انظر فهرس ابن عطية ص130 وترجمة ابن بريال في بغية الملتمس519/2 وفيها: "ابن برال".

ج- الفقيه أبو القاسم الحسن بن عمر الهوزني الإشبيلي ت512هـ. [1]

ح- القاضي أبو محمد عبد الحق بن عطية الغرناطي ت541هـ. [2]

خ- الحافظ أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي ت575هـ. [3]

2- رواية ابن سفيان: وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، قال الإمام النووي في صفته: "الفقيه الزاهد، المجتهد العابد"[4]، وقال الحاكم في التنويه به: "كان إبراهيم بن سفيان من العباد المجتهدين، ومن الملازمين لمسلم بن الحجاج"[5]، توفي رحمه الله سنة 308هـ[6].

ومن أهل الأندلس الذين رووا صحيح مسلم بهذه الرواية:

1- عبد الله بن سعيد بن لباج الشنتجالي الطويل الذي تقدم آنفا.

2- أبو علي الحسين بن محمد الصدفي السرقسطي ت454هـ[7].

3- حاتم بن محمد المعروف بابن الطرابلسي القرطبي ت469هـ[8].

4- أحمد بن عمر بن أنس العذري المعروف بابن الدلائي من أهل المرية ت478هـ[9].

5- عبد الله بن محمد بن عبد الله الخشني من أهل مرسية ت520هـ[10].

6- ابن عطية الغرناطي الذي تقدم آنفا[11].

---

(1) انظر فهرس ابن عطية ص122 وترجمة الهوزني في الصلة1/226 - 227.

(2) انظر فهرس ابن عطية ص122 وترجمة ابن عطية في بغية الملتمس2/506 - 507.

(3) انظر فهرسة ابن خير ص86 وترجمة ابن خير في تذكرة الحفاظ4/1366.

(4) مقدمة شرح النووي لمسلم1/10.

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق.

(7) الغنية ص36 وترجمة الصدفي في الصلة1/235 - 237 وفهرس ابن عطية ص74 - 76.

(8) انظر الصلة 1/2536 وترجمة ابن الطرابلسي في الصلة1/253 - 255.

(9) انظر فهرسة ابن خير ص86 وترجمة العذري في الصلة1/116.

(10) انظر الصلة2/445 وترجمة الخشني في الصلة2/444 - 445 والغنية ص153 - 154.

(11) انظر فهرس ابن عطية ص130.

7- يوسف بن علي بن محمد القضاعي الأندي الحداد من أهل أنده ت 542هـ. [1]

8- مساعد بن أحمد الأصبحي أبو عبد الرحمن المعروف بابن زعوقة من أهل أريولة ت545هـ[2].

واشتهرت عند أهل الأندلس طريق أبي العلاء بن ماهان في رواية القلانسي[3]، كما اشتهرت عندهم طريق الجلودي[4]، وطريق الكسائي[5] في رواية ابن سفيان[6].

---

(1) انظر صلة الصلة القسم الثالث ص274 - 275.

(2) سمع مساعد بن أحمد الأصبحي بمكة صحيح مسلم من أبي عبد الله الطبري، وهوُ لهُ سند متصل إلى ابن سفيان وانظر المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ص202، وترجمة مساعد في بغية الملتمس636/2 وصلة الصلة القسم الثالث ص71.

(3) انظر فهرسة ابن خير ص86 - 87.

(4) هو أبو أحمد محمد بن عيسى النيسابوري الجلودي - بضم الجيم - المتوفى سنة368هـ، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء302/16

(5) هو الشيخ النحوي البارع أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء465/16.

(6) فهرسة ابن خير ص85.

المبحث الثالث:
عناية أهل الأندلس بصحيح مسلم

قد رأيتَ أنَّ صحيح مسلم دخل إلى الأندلس، فعرف أهلها قدره ومنزلته، فأحلوه بينهم بالمحل الأرفع، وأنزلوه فيهم المنزل الحسن، وتفننوا في الحفاوة به، وفي إظهار التقدير والتجلة لواضعه، وهذا المبحث معقودٌ لبسط القول في عناية أهل الأندلس بصحيح مسلم، مع التعريج على مسألة تقديمهم له على صحيح الإمام البخاري.

مظاهر عناية أهل الأندلس بصحيح مسلم

وأنت إذا تأملتَ كتب تراجم أهل الأندلس فضل تأمل، ألفيتها طافحة بمظاهر عناية أهل هذه الناحية من بلاد الإسلام بصحيح مسلم، ونسوق إليك ههنا خلاصة ذلك وزبدته:

1- المبادرة إلى سماع صحيح مسلم على من رزق السند المتصل إلى واضعه، فممن قدر له ذلك:

أ- أبو علي الصدفي: قال ابن الأبار في ترجمة محمد بن علي بن عبد الرحمن الطرطوشي: "... وبقراءته سمع الصدفي بحضرة بلنسية صحيح مسلم، على العذري في سنة أربع وسبعين وأربعمائة[1]".

ب- محمد بن يوسف بن عبد الرحمن الأنصاري السرقسطي[2] ت519هـ: "صحب أبا علي طويلا، وقرأ عليه كثيرا وسمع، ومن ذلك صحيح مسلم". [3]

ت-جهور بن إبراهيم بن محمد التجيبي من ساكني موزور الأندلس[4] ت

---

(1) معجم ابن الأبار ص126.

(2) معجم ابن الأبار ص112 - 113.

(3) معجم ابن الأبار ص112.

(4) ترجمته في الصلة216/1.

526هـ: "رحل إلى مكة وحجَّ، ولقي أبا عبد الله الحسين بن علي الطبري، وسمع منه صحيح مسلم[1]".

ث- محمد بن عبيد الله بن محمد بن خليل القيسي أبو عبد الله من أهل لبلة وسكن مراكش[2] ت570هـ: ".... وقد حدث عن أبي علي الغساني بصحيح مسلم[3]".

2- المبادرة إلى الرحلة إلى المشرق لسماع صحيح مسلم، على رواته الذين لهم قرب في السند من الإمام مسلم، ولقد ذكرنا قبل طائفة من الرحالين إلى المشرق من أجل ذلك، فأغنى ذلك عن الإعادة.

3- المبادرة إلى حفظ صحيح الإمام مسلم، ووعي ما فيه وعيا تاما، يعين على التفقه في معانيه، والتفهم لأحاديثه، فممن كان من حفاظه بالأندلس:

أ- عبد الله بن عيسى الشيباني أبو محمد: من أهل قلنة حيز سرقسطة[4] ت 530هـ، قال ابن بشكوال: ".... وله اتساع في علم اللسان، وحفظ اللغة، وأخذَ نفسه باستظهار صحيح مسلم..."[5].

ب- محمد بن إبراهيم بن خلف الأنصاري المعروف بابن الفخار المالقي[6] ت590هـ، قال الضبي في ترجمته: "... ما رأيت أحفظ منه للكتاب مسلم[7]".

ت – إسماعيل بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري الإشبيلي[8] ت625هـ، قال ابن الأبار في ترجمته: "... حدثني الثقة أنه استظهر أكثر صحيح مسلم"[9].

4- أخذَ بعض الأندلسيين أنفسهم بكتابة صحيح مسلم، وتجويد الخط في

---

(1) الصلة 216/1.
(2) ترجمته في المعجم لابن الأبار ص186 - 187.
(3) معجم ابن الأبار ص186.
(4) ترجمته في الصلة 447/2.
(5) الصلة 447/2.
(6) ترجمته في بغية الملتمس 82/1 - 84.
(7) بغية الملتمس 84/1.
(8) ترجمته في التكملة ص243.
(9) التكملة ص243.

ذلك، وتحسين الضبط والتقييد، حتى تسلم لهم الرواية، وتصح لهم الحروف التي هي عماد الأسانيد والمتون، فممن كتب صحيح مسلم منهم:

أ – أبو علي الصدفي، قال المقري: "... وكان حافظا لمصنفات الحديث، قائما عليها، ذاكرا لمتونها وأسانيدها ورواتها، وكتب منها صحيح البخاري في سفر، وصحيح مسلم في سفر...". [1]

ب – محمد بن محمد بن بشير المعافري الصيرفي القرطبي[2] ت481هـ، قال ابن بشكوال: "وكتب بيده الصحيح لمسلم بن الحجاج بمصر، عن أبي محمد بن الوليد[3]".

ت – موسى بن سعادة مولى سعيد بن نصر البلنسي[4] توفي تقريبا بعد سنة 522هـ، قال ابن الأبار: "... وكتب صحيحي البخاري ومسلم بخطه، وتكرر السماع فيهما على أبي علي نحو ستين مرة". [5]

ث – عبد الصمد بن أحمد بن سعيد الأمي الجياني المقبري[6] ت بعد سنة 530هـ، قال ابن الزبير في ترجمته: "... كتب بخطه كثيرا من صحيح مسلم[7]".

ج – أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر الأموي الإشبيلي من أهل القرن السادس الهجري: وهو ناسخُ نسخة ابن خير الأندلسي من صحيح مسلم، قال الكتاني في وصف نسخة ابن خير: "وبمكتبة القرويين بفاس إلى الآن نسخته من صحيح مسلم، التي قابلها مرارا وسمع فيها، وأسمع بحيث يعد أعظم أصل موجود من صحيح مسلم في إفريقية، وهو بخط الشيخ الأديب الكاتب أبي القاسم

---

(1) نفح الطيب2/298.

(2) ترجمته في الصلة3/812 - 813.

(3) الصلة3/812.

(4) ترجمته في معجم ابن الأبار ص193 - 195.

(5) معجم ابن الأبار ص196.

(6) ترجمته في صلة الصلة القسم الرابع ص13 - 14.

(7) صلة الصلة القسم الرابع ص13.

عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر الأموي الإشبيلي المالكي، فرغ منه سنة573هـ، وعليه بخط المترجم أنه عارضه بأصول ثلاثة معارضة بنسخة الحافظ أبي علي الجياني شيخ عياض، وغيره من الأعلام، وكتب المترجم بهامشه كثيرا من الدرر والفوائد، والشرح لغريب ألفاظه وشروح بعض معانيه[1]".

5- أقبل أهل الأندلس على إسماع صحيح مسلم، حتى ينتشر ذكر الكتاب في أرجاء الأندلس كلها، ويشتهر أمره، وممن اعتنى منهم بذلك، الرواة الأوائل للكتاب، الذين رحلوا فيه إلى المشرق، ومن بينهم عبد الله بن سعيد بن لباج الشنتجالي الطويل، قال ابن بشكوال في وصف رجوع الشنتجالي من المشرق، وإقرائه صحيح مسلم: ".... ورجع إلى الأندلس في سنة ثلاثين وأربعمائة، ولحق بقرطبة يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة بقيت للمحرم سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، فقرئ عليه مسند مسلم بن الحجاج في نحو جمعة بجامع قرطبة، في موعدين طويلين حفيلين، كل موعد غدوة، وموعد عشية[2]".

المفاضلة بين الصحيحين في الأندلس

أفردنا هذه المسألة بهذا العنوان، وإن كانت بادي الرأي – داخلة في جملة مظاهر عناية أهل الأندلس بصحيح مسلم، لأننا سنقول فيها برأي قد يخالف ما عُلم من حالها عند أهل العلم بالحديث قديما وحديثا.

وأنت إذا قلبت النظر في كتب أهل الحديث على اختلاف ضروب التأليف فيها، ألفيت نقول أهل العلم في هذه المسألة كثيرة، فمن ذلك:

- قول ابن الصلاح وهو يذكر قول من فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري: "... فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري..."[3].
- وقال الإمام النووي يشير إلى المسألة نفسها: "... وقال أبو علي

---

(1) فهرس الفهارس والأثبات385/1.

(2) الصلة417/2.

(3) مقدمة ابن الصلاح ص10.

الحافظ النيسابوري وبعض شيوخ المغرب: مسلم أصح..."[1]، وقال في أول شرحه لمسلم: "... وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ: "... كتاب مسلم أصحُّ، ووافقه بعضُ شيوخ المغرب... "[2]".

- وقال العراقي في شرح ألفيته: "وقوله: "بعض الغرب"، أي بعض أهل الغرب... أي ذهب بعض المغاربة، والحافظ أبو علي الحسين بن علي النيسابوري شيخ الحاكم إلى تفضيل مسلم على البخاري...". [3]

وللمسألة ذكر عند غير هؤلاء، كالسخاوي والسيوطي والصنعاني، فلتنظر نقولهم في ذلك في مواضعها من كتبهم. [4]

وما نقله هؤلاء الفضلاء عن أهل المغرب، فواضح في أنه ليس عن جميعهم، بل هو عن بعضهم كما دلت على ذلك عباراتهم، فمن هؤلاء البعض:

1- مسلمة بن القاسم القرطبي[5] ت353هـ، فقد نقل عنه ابن خير أنه قال في تاريخه: "مسلم بن الحجاج النيسابوري جليل القدر، ثقة من أئمة المحدثين، له كتاب في الصحيح ألفه لم يضع أحد مثله[6]".

2- ابن حزم الأندلسي ت456هـ، حكى ذلك عنه القاسم بن يوسف التجيبي [7] ت730هـ، فقال: "وقد نقل القاضي عياض عنه قوله: "كان من شيوخي

(1) إرشاد طلاب الحقائق ص59.

(2) مقدمة شرح النووي لصحيح مسلم14/1.

(3) شرح التبصرة والتذكرة40/1 - 41.

(4) انظر فتح المغيث40/1 - 41 وتدريب الراوي93/1 - 95 وتوضيح الأفكار46/1.

(5) ترجمته في ميزان الإعتدال112/4 ولسان الميزان716/6 وقال الذهبي فيه: "ضعيف، وقيل كان من المشبهة"، لكن قال الحافظ ابن حجر: "هذا رجل كبير القدر، ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه".

(6) فهرسة ابن خير ص87 وانظر إكمال المعلم80/1 والمفهم100/1 والتنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم ص39.

(7) ترجمته في الدرر الكامنة144/3 ونيل الإبتهاج ص222 وفهرس الفهارس264/2 - 265 ولم يهتد إليه محقق النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر282/1 هامش 1، لأنه ذكر هكذا: "أبو محمد القاسم بن القاسم التجيبي".

من يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري". [1]

وهذا الذي قدمناه، هو سبيلنا إلى التصريح برأينا في هذه المسألة، إذ من مفاده أن أهل الأندلس لم يخالفوا القول المنصور، والرأي المشهور في تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم في الجملة، ولنا على ذلك أدلة نسوقها على هذا النحو:

1- الذين نقل عنهم تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري قلة قليلة، بل نكاد نقطع أنهم رجل واحد هو مسلمة بن القاسم القرطبي، وأما نقله الطبني عن بعض شيوخه، فالمراد بالبعض ابن حزم، لأنه من شيوخه قطعا. [2]

وعندي نظر قوي في المنقول عن ابن حزم، وذلك لأمرين اثنين: الأول: أن ما نقل عن فخر الأندلس وريحانتها، لم نقف عليه في كتاب معتبر لابن حزم، الثاني: أن ما روي عن ابن حزم معارض بقوله لما سمع قول من قال: "أجل المصنفات الموطأ: "بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان... [3]"، فنصَّ رحمه الله على الصحيحين من غير تفضيل أحدهما على الآخر.

2- إذا نحن تنزلنا فقبلنا قول ابن حزم، فإن له مخرجا يحمل عليه، إذ لم يرد رحمه الله تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري في الأصحية، بل أراد أنَّ مسلما ليس فيه بعد الخطبة إلا الحديث الصحيح مسرودا، غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه. [4]

3- ليست تقل عناية أهل الأندلس بالجامع الصحيح للإمام البخاري، عن عنايتهم بصحيح مسلم، فلقد رووه بأسانيد عالية إلى جامعه، ورحلوا في ذلك،

---

(1) برنامج التجيبي ص93.

(2) انظر الصلة528/2.

(3) تذكرة الحفاظ153/3.

(4) برنامج التجيبي ص93 والنكت لابن حجر282/1 وعلق العراقي على هذا قائلا: "قلت: قد روى مسلم بعد الخطبة في كتاب الصلاة بإسناده إلى يحيى بن أبي كثير أنه قال: "لا يستطاع العلم براحة الجسم"، فقد مزجه بغير الأحاديث، ولكنه نادر جدا بخلاف البخاري"، وانظر التقييد والإيضاح ص26 والشذا الفياح ص36 والنكت الوفية للبقاعي1/ لوحة24.

وجلسوا لإسماعه الناس، وكتبوه كتابة ضبط وإتقان، وحفظوه في صدورهم، وألفوا فيه الشروح والمختصرات، وكُتبَ ضبط أسماء رواته ورجاله... ولقد صنع أهل الأندلس ذلك كله ثقةً منهم بأن صحيح البخاري أصح صحيحا، وأصفى حديثا، وأنقى إسنادا. [1]

4- وأما قول مسلمة بن القاسم القرطبي، فهو رأي رجل واحد، ولعله قد حمله عليه ما قد قيل في شرح قول ابن حزم الذي أومأنا إليه من قبل، أو ما قيل من أن صحيح مسلم أحسن سياقا للأحاديث، وأقل تكرارا...

وبعد فهذا الذي أدى إليه النظر، ووسعه الاجتهاد، وأيدته الأدلة التي استقريتها من كتب تراجم أهل الأندلس، فإن كان ذلك صوابا فهو توفيق من الله تعالى، وإن كان من خطل الرأي وخطأ القول، فالخيرَ قصدت، وبالله التوفيق.

تآليف أهل الأندلس على صحيح الإمام مسلم

وإنما أفردنا هذا المعنى بهذا العنوان عما تقدم من مظاهر عناية أهل الأندلس بصحيح مسلم، تنبيها على شأنه، وتقدمة للكلام على ما تحته من ذكر عناية أهل الأندلس بـ: "صحيح مسلم"، من جهة الدراية، وما يستتبع ذلك من الكلام على المفهم للقرطبي وما يلتحق بهذا المبحث من بيان أثر تآليف أهل الأندلس الموضوعة على صحيح مسلم، فيما أُلِّف في المشرق من شروح على الصحيحين: البخاري ومسلم.

أقبل أهل الأندلس على صحيح مسلم شرحا لمتونه، واختصارا لمضمونه، وكلاما على أسانيده، فكان من كل ذلك تآليف كثيرة، سنضرب صفحا هنا عن ذكر ما يتعلق بشرحه منها، وسنقتصر على ذكر ما سوى ذلك:

1- كتب شرح غريب صحيح مسلم: فمن ذلك:

(1) ولقد بينا ذلك كما تقدم في القسم الأول من هذا الكتاب.

1- تفسير غريب ما في الصحيحين[1] للحميدي ت488هـ[2].

2- مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول ت569هـ، هو شرح لغريب ما وقع في البخاري ومسلم والموطأ، على مثال مشارق الأنوار للقاضي عياض.

2- كتب الجمع بين صحيح البخاري ومسلم، فمن ذلك:

1- الجمع بين الصحيحين للحميدي، قال ابن بشكوال: "ولأبي عبد الله هذا كتاب حسن، جمع فيه صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه[3]".

2- الجمع بين الصحيحين لعبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الخراط ت581هـ.

3- كتاب في الجمع بين الصحيحين لمحمد بن سعيد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ت583هـ، ذكره له ابن الزبير في صلة الصلة[4].

4- مفتاح السعادة في الجمع بين الصحيحين: لابن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي ت637هـ.

3- كتب في زوائد البخاري على مسلم وعكسه منها:

1- رجالة المعلم بزوائد البخاري على مسلم لأحمد بن محمد الأموي الإشبيلي المعروف بابن الرومية ت637هـ.

2- نظم الدراري فيما تفرد به مسلم عن البخاري لابن الرومية أيضا[5].

4- كتب في رجال صحيح مسلم منها:

1- تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني الغساني الذي قدمنا ذكره آنفا، قال الذهبي في وصف كتاب الجياني: "... جمع كتابا في رجال الصحيحين سماه:

---

(1) حقق هذا الكتاب بعناية زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مصر سنة1415هـ.

(2) ترجمته في تذكرة الحفاظ1218/4 وطبقات الحفاظ ص447 - 448.

(3) الصلة819/3.

(4) صلة الصلة القسم الخامس ص396.

(5) الإحاطة212/1.

"تقييد المهمل وتمييز المشكل"، وهو كتاب حسن مفيد، أخذه الناس عنه"[1].

2- المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج لعبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع بن سليمان الإشبيلي ت522هـ[2]، قال ابن بشكوال في ترجمته: ".... وجمع أبو محمد هذا كتبا حسانا..."[3]، ثم ذكر له منها المنهاج.

3- رجال مسلم بن الحجاج لأحمد بن طاهر بن علي الأنصاري الخزرجي الداني المولد ت532هـ[4]، ولقد نوه ابن الأبار بتآليف هذا الرجل فقال مشيرا إلى كتابه في رجال مسلم: ".... وله أيضا مجموع في رجال مسلم بن الحجاج"[5].

5- كتب تهذيب صحيح مسلم واختصاره منها:

1- تلخيص صحيح مسلم[6] للقرطبي ت656هـ[7].

2- اختصار صحيح مسلم[8] لابن عربي الحاتمي الذي تقدم آنفا.

3- وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم[9]، لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي الغرناطي ت741هـ[10].

6- كتب موضوعة على صحيح مسلم يُستغرب معناها، ويُتعجب من موضوعها: فمن ذلك:

1- الإرشاد لعبد السلام بن عبد الرحمن بن أبي الرجال بن برجان[11] ت

---

(1) تذكرة الحفاظ 1234/4.

(2) ترجمته في الصلة2/444 - 445.

(3) الصلة2/445.

(4) ترجمته في التكملة ص69 - 71.

(5) التكملة ص70

(6) الكتاب مطبوع مع شرحه المفهم.

(7) ترجمته في الديباج المذهب ص130 - 131 وشجرة النور الزكية ص194.

(8) فهرس الفهارس1/318.

(9) الإحاطة3/21.

(10) ترجمته في الإحاطة3/20 - 23.

(11) ترجمته في صلة الصلة القسم الرابع ص33.

530هـ، قال ابن الزبير في ترجمته: "... وألف كتاب الإرشاد قصد فيه استخراج أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج من كتاب الله تعالى، فتارة يريك الحديث من نص آية، وتارة من فحواها ومفهومها، وتارة من إشارتها، أو من مجموع آيتين مؤتلفتين، أو مفترقتين، أو من عدة آيات إلى أشباه هذه المآخذ[1]".

وأنت إذا أنعمت النظر فيما سبق من كتب أهل الأندلس الموضوعة على صحيح مسلم، وقفت من ذلك على أمرين مهمين هما:

أ- في هذه الكتب ما لم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، ولا عرج عليه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، ولا ألَمَّ به فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي، ونسبةُ ذلك إلى المذكور عند هؤلاء قليلة جداً.[2]

ب- طرق أهل الأندلس بتصانيفهم الموضوعة على صحيح مسلم، أغلب الأبواب التي يمكن أن يخدم بها الكتاب خدمة علمية مفيدة، بل لقد أربت تصانيفهم في ذلك على تصانيف غيرهم، بكتاب الإرشاد لابن برجان، الذي نحا فيه نحوا غريبا، لم يتقدمه فيما نعلم أحدٌ فيه، ولا نسج لاحقٌ على منواله.

---

(1) صلة الصلة القسم الرابع ص33.

(2) انظر للتثبت كشف الظنون555/1 وتاريخ بروكلمان190/3 - 196 وتاريخ التراث العربي1/ 210 - 221.

المبحث الرابع:
شروح أهل الأندلس لصحيح مسلم

هذا هو المقصد الأهم الذي صرفنا فيه الكلام من مطلع هذا المبحث، ولذلك أفردناه بمبحث خاص، وسنسوق فيه ما وقفنا عليه من كتب أهل الأندلس في هذا الباب.

ولقد جرى المتقدمون[1] من أهل العلم بالأندلس على الجلوس إلى الناس لشرح صحيح مسلم، فكانت لهم في ذلك مجالس عامرة، وحلقات حافلة، فممن حصل له ذلك منهم:

أ- أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمي أبو القاسم ت540هـ، قال لسان الدين ابن الخطيب في ترجمته: "... وكان له مجلس يتكلم فيه على الصحيحين... "[2].

ب- القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الإمام أبو محمد وأبو القاسم الرعيني الشاطبي ت590هـ، قال المقري في ترجمته: ".... وكان إذا قرئ عليه صحيحا البخاري ومسلم والموطأ يصحح النسخ من حفظه، ويملي النكت على المواضع المحتاج إليها"[3].

ت – عبد العظيم بن عبد الله بن يوسف البلوي المالقي [4] ت666هـ، قال ابن الزبير في ترجمته: ".... وله تعليق على أحاديث من كتاب مسلم، مما قيد وقت كلامه عليه بالمسجد الجامع من مالقة إذ كان يعلّق به، ويخطب به[5]".

---

(1) يعني البارزون المتفوقون، لا الأقدمون السابقون.

(2) الإحاطة1/170.

(3) نح الطيب2/234.

(4) ترجمته في صلة الصلة القسم الرابع ص35 - 36.

(5) صلة الصلة القسم الرابع ص36.

ث – محمد بن محمد بن عياش المري [1] كان حيا سنة755هـ، قال ابن الخطيب في ترجمته: "... ثم كانت رحلته إلى بجاية، ثم عاد فقعد بمجلس الإقراء من مالقة للكلام على صحيح مسلم، متفقا على اضطلاعه بذلك... [2]".

وأما شروح أهل الأندلس لصحيح مسلم، فالذي وقفت عليه منها قليل جدا، فلا أدري أذلك كذلك، أم هناك شروح أغفل ذكرها من ألف في تاريخ الأندلس ورجالاتها؟ فمما أحصيته من الشروح الأندلسية لصحيح مسلم:

1- شرح عبد الله بن أحمد بن سعيد العبدري المعروف بابن موجوال البلنسي[3] ت566هـ، قال ابن الأبار مشيرا إلى شرح ابن موجوال: "وله شرح في صحيح مسلم لم يكمله، انتهى فيه إلى كتاب الرؤيا، وقد وقفت على السفر الثاني منه"[4].

وقال ابن الزبير منوها بالشرح: "... وشرح كتاب مسلم شرحا اتفق جلة من العلماء ممن وقف عليه أنه لم يؤلف مثله، إلا أنه لم يكمله". [5]

2- اقتباس السراج في شرح كتاب مسلم بن الحجاج، [6] لعلي بن أحمد بن محمد الغساني أبي الحسن[7] ت609هـ، قال ابن الخطيب في ترجمته: "ألف كتابا في شرح المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج في أسفار كثيرة، أجاد فيها كل الإجادة[8]".

3- المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم[9] للقرطبي الذي تقدم ذكره آنفا،

(1) ترجمته في الإحاطة2/143 - 169.

(2) الإحاطة2/145.

(3) ترجمته في معجم ابن الأبار ص230 - 231.

(4) معجم ابن الأبار ص230 - 231.

(5) صلة الصلة القسم الثالث ص112.

(6) صلة الصلة القسم الرابع ص126.

(7) ترجمته في صلة الصلة القسم الرابع ص125 - 126 والإحاطة4/161 - 162.

(8) الإحاطة4/162.

(9) ذكر هذا الكتاب في المصادر هكذا: "المفهم"، على جهة الإختصار، وانظر البداية والنهاية13/ 226 وقال ابن كثير: "القرطبي صاحب المفهم في شرح مسلم"، والديباج المذهب ص131.

ولنا ههنا وقفةٌ مع هذا الكتاب، للتعريف به، وبمنهج صاحبه فيه، وبيان قيمته ومنزلته.

1- التعريف بالمفهم للقرطبي:

هذا الكتاب عبارة عن شرح لتلخيص القرطبي لصحيح مسلم، ولقد بين المؤلف في مقدمته ما دعاه إلى تأليفه لما قال: "فلما حصل من تلخيص كتاب مسلم وترتيبه وتبويبه المأمول، وسهل إلى حفظه وتحصيله الوصول، رأينا أن نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبيل إليه على الباحثين، بشرح غريبه.... وسميته بـ: "المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم""[1].

ب – المنهاج العام للقرطبي في المفهم:

لقد كشف القرطبي عن منهجه في المفهم في المقدمة لما قال: "... رأينا أن نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبيل إليه على الباحثين، بشرح غريبه والتنبيه على نكت من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه، وإيضاح مشكلاته حسب تبويبه وعلى مساق ترتيبه[2]"، ثم ينوه القرطبي بمصادره فيقول عقب ذلك: "فنجمع فيه ما سمعناه من مشايخنا، أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا، أو تفضل الكريم الوهاب بفهمه علينا"[3].

ثم يمضي القرطبي شارحا خطته في شرحه فيقول: ".... على طريق الاختصار، ما لم يدع الكشف إلى التطويل والإكثار، حرصا على التقريب والتسهيل، وعونا على التفهم والتحصيل.... وقد اجتهدت في تصحيح ما نقلت ورأيتُ حسب وسعي فيما علمت غير مدع عصمة، ولا متبرئ من زلة، والعصمة من الله... [4]".

وهذا إجمال لمعالم منهج القرطبي، وسنبسط القول فيه الآن على هذا النحو:

أولا – مصادر القرطبي في المفهم: تنوعت المصادر التي استقى منها

(1) المفهم1/83 - 84.

(2) المصدر السابق1/83 - 84.

(3) المصدر السابق1/84.

(4) المصدر السابق.

القرطبي في المفهم، بحسب تنوع الموضوعات التي طرقها في الكلام على أحاديث صحيح الإمام مسلم، ولقد كشف لي الاستقراء أن هذه المصادر تتنوع إلى أنواع عديدة منها:

1- مصادر لغوية: وذلك كالنقول عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت175هـ في معجم العين، وابن دريد ت321هـ، والأزهري ت370هـ، والجوهري ت393هـ وغيرهم.[1]

2- مصادر في متون الأحاديث: وذلك كحوالة[2] القرطبي على موطأ مالك، وصحيح البخاري، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي وغير ذلك.[3]

3- مصادر في شروح الصحيحين، فمن ذلك الحوالة على الخطابي ت 388هـ، في شرح صحيح البخاري[4]، والحوالة على الداودي ت411هـ، والمهلب بن أبي صفرة ت435هـ في شرحيهما للجامع الصحيح للإمام البخاري[5]، والحوالة على المازري ت536هـ، والقاضي عياض ت544هـ في شرحيهما على صحيح الإمام مسلم[6].

4- مصادر في أصول صحيح مسلم في الأندلس: منها ما قيده أحمد بن الحذاء ت467هـ، وأحمد بن عمر بن أنس العذري ت478هـ، وهشام بن أحمد أبو الوليد الكناني [7] ت489هـ، وأبو مروان عبد الملك بن مروان بن سراج [8] ت489هـ، وأبو الحسن شريح بن محمد الرعيني[9] ت508هـ، وأبو علي الحسين بن

(1) انظر المفهم214/1، 235، 394، 451، و23/2 و384/6، 506 و278/7.

(2) الحوالة والإحالة واحد، لكن ابن حجر قد جرى في الفتح193/2 على استعمال الأول.

(3) المفهم303/1 و373/2 و119/3 و533/4.

(4) المفهم172/2.

(5) المفهم463/1 و425/2 و450.

(6) المفهم422/1، 519، 618، و137/2، 165 و195/4.

(7) ترجمته في الصلة635/2.

(8) ترجمته في الصلة363/2.

(9) ترجمته في الغنية ص210.

محمد الصدفي ت514هـ، وأبو بحر سفيان بن العاصي ت520هـ[1].

5- مصادر في التفسير: منها تفسير مكي بن أبي طالب القيسي [2] ت437هـ، وتفسير ابن عطية ت حوالي541هـ، وتفسير الغزنوي[3] ت حوالي 550هـ. [4]

6- مصادر متنوعة: تظهر في تلك النقول عن القاسم بن سلام أبي عبيد ت223هـ، وخليفة بن خياط ت230هـ، وثابت السرقسطي ت313هـ، وأبي علي القالي ت256هـ، وابن حزم ت456هـ، والحميدي ت483هـ، وابن العربي المعافري ت543هـ وغيرهم. [5]

ثانيا: خطة القرطبي في المفهم: نحا القرطبي في شرح تلخيصه لصحيح مسلم منحى يقوم على ما يلي:

1- اقتطاع الجزء المراد شرحه من الحديث، وتصديره بقوله، قوله كذا... ثم اتباع ذلك بالشرح والتعليق.

2- اعتناء القرطبي بالشرح اللغوي للحديث، وذلك بشرح غريبه، وتقريب مستصعبه، ليكون ذلك عونا على التفهم والتحصيل، وطريقا إلى التفقه والتسهيل، ولقد جرى القرطبي في هذا الباب على الاحتجاج بسوائر الأشعار، ومقطعات القصائد. [6]

2- اعتناء القرطبي بتوجيه ما يقع في ألفاظ الحديث من جهة الإعراب،

---

(1) ترجمته في الغنية ص205.

(2) انظر المفهم358/1 - ، 359، 360 و515/2 و169/4.

(3) هو محمد بن طيفور الغزنوي أبو عبد الله السجاوندي، ترجمته في طبقات المفسرين للسيوطي ص87.

(4) انظر المفهم141/2 و574/4 و184/5.

(5) المفهم584/2 و11/3، 63، 202 و45/4، 261 و602/5.

(6) المفهم216/1، 272، 273، و135/2، و174، و114/4، 363 و71/6، 127، و43/7، 103.

وبالتنبيه على النكات البلاغية[1].

3- يشير القرطبي إلى الخلاف النحوي في إعراب ما يقع في الحديث من ألفاظ. [2]

5- يعتني القرطبي بالخلاف الوارد في ضبط بعض ألفاظ الحديث، ناسبا كل خلاف إلى راويه من رواة صحيح الإمام مسلم، موجها ذلك الخلاف الحاصل، ومرجحا منه الأصوب والأشبه بالقبول[3].

6- الكلام على الصناعة الحديثية في المفهم قليل جدا، وذلك لأمرين اثنين:

الأول: إسقاط القرطبي للأسانيد، واقتصاره على صحابي الحديث أو من هو دونه.

الثاني: كان المقصد الأهم للقرطبي في المفهم، التفقه في معاني الأحاديث التي اشتمل عليها مختصر صحيح الإمام مسلم، على أن القرطبي لمْ يُخلِ كتابه من ذكر نُبذٍ من الصناعة الحديثية نوجز القول فيها على هذا النحو:

أ- التنبيه على الاضطراب الواقع في الحديث: ففي شرح حديث ابن عمر قال: "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى نجد، فخرجت فيها فأصبنا إبلا وغنما، فبلغت سهماننا اثني عشر بعيرا، ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا[4]"، قال القرطبي: "وظاهر مساق هذه الرواية أن الذي قسم بينهم ونفَّلهم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رجعوا إليه، وفي رواية مالك عن نافع: "ونفلوا بعيرا بعيرا"، ولم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن رواية الليث عن نافع: "ونفلوا سوى ذلك بعيرا بعيرا، فلم يغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم..... وهذا اضطراب في حديث ابن عمر، على أنه يمكن أن تحمل رواية من

(1) المفهم2/386، 402، 403، و4/134، 208.

(2) المفهم2/40 و6/337.

(3) المفهم 7/78 - 79.

(4) حديث رقم1261 من تلخيص صحيح مسلم.

رفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه لما بلغه ذلك أجازه، وسوَّغه والله تعالى أعلم...". [1]

ب – الكلام على بعض رواة الحديث العارض تعديلا وتجريحا، فمن ذلك عند شرح حديث جابر: "... ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.... [2]"، قال القرطبي: "ولم يجر في هذا الحديث ذكر لنصاب الذهب، ولا وقع في الصحيحين، ولا ما يدل على اشتراط الحول في الزكاة، وقد ذكر أبو داود ما يدل عليهما، فروى بإسناد صحيح إلى أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا كانت لك مئتا درهم، وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء، يعني في الذهب، حتى يكون لك عشرون دينارا، فإذا كان لك عشرون دينارا، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك"... قلت: هذا الحديث غاية ما قيل فيه، أن جرير بن حازم رواه عن أبي إسحاق، وقرن فيه بين عاصم بن ضمرة، وهو ثقة، وبين الحارث الأعور وهو كذاب، ورواه جماعة من الأئمة عن أبي إسحق عن عاصم موقوفا على علي، فقال من رد ذلك الحديث: لعل جريرا سمعه من أبي إسحاق عن عاصم موقوفا، وسمعه عنه الحارث في هذا الحديث مسندا، ولذلك قرن بينهما، وكأن الإسناد متلقى عن الحارث، وهذا لا ينبغي أن يرد الخبر له، لأنه وهمٌ وظنٌّ غير محقق، بل هو مردود لأن المعتمد ثقة جرير وأمانته، وقد أخبر بأنه سمعه منهما في مساق واحد، وظاهره أنه تلقاه عن كل واحد منهما على نحو ما تلقاه الآخر، فيعتمد على رواية الثقة، وتُلغى رواية غيره، ولا يضره وقف من وقفه إذا كان الذي رفعه ثقة". [3]

ت– التنبيه على ما يقع في الإسناد من انقطاع: ففي شرح حديث

---

(1) انظر المفهم3/537.

(2) حديث رقم848 من تلخيص صحيح مسلم.

(3) المفهم3/10.

عبد الله بن السعدي المالكي: "... فكل وتصدق... [1]"، قال القرطبي: ".... وحديث عبد الله بن السعدي هذا فيه انقطاع، فإن مسلما رواه من حديث السائب بن يزيد عن ابن السعدي، وبينهما رجل وهو حويطب بن عبد العزى، قاله النسائي وغيره..". [2]

ث – التنبـيه على ما يقع لمسلم من نكت إسنادية: ففي شرح حديث ابن عمر: "أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإن على رأس مئة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد..."[3]، قال القرطبي: "هذا الحديث رواه مسلم من طريقين، ذكر الأول منهما متصلا، ثم أردف عليه سندا آخر فيه انقطاع، ولا يعتب عليه في ذلك، إذ قد وفى بشرط كتابه في الطريق الأول، ثم زاد بعد السند المنقطع...". [4]

7 – اعتنى القرطبي بالكلام على متون الأحاديث التي ساقها في تلخيصه لصحيح الإمام مسلم، وذلك من خلال ما يلي:

أ – الإستنباط الفقهي: وذلك كثير في المفهم، وجرى القرطبي على تصدير استنباطه بقوله: "وفيه من الفقه..."[5]، ثم يذكر نصَّ المستنبط، وربما قال في أول استنباطه: "وفي هذا الحديث أبواب من الفقه، لا تخفى على متأمل فطِن، ومن أهمها... [6]"، وربما ضاق عليه المجال، فلم يعرج على ذكر المستنبط من الحديث، فيبادر إلى الاعتذار فيقول: "وهذا الحديث جدير بأن ينعم فيه النظر، ويستخرج ما فيه من اللطائف والعبر، والله الموفق الملهم[7]".

ب – حكايـة الخـلاف الفقهـي: درج القرطبي في المفهم عند عُروض المسائل الفقهية الخلافية، على حكاية ما فيها من اختلاف، مع بيان متمسك كل

---

(1) حديث رقم913 من تلخيص صحيح مسلم.

(2) المفهم3/91.

(3) حديث رقم2441.

(4) المفهم6/489.

(5) المفهم1/317.

(6) المفهم2/145.

(7) المفهم3/77.

رأي ودليله[1]، وقد ينبري مرجحا[2].

ت – مشى القرطبي في المفهم على الترجمة للأحاديث التي ساقها في تلخيص كتاب مسلم، وهذه التراجم التي يذكرها القرطبي عند مطلع كل باب مستنبطة من معاني الأحاديث التي يسوقها بعدُ. [3]

ث – الجمــع بين مختلف الروايات الواردة في الحديث الواحد، فمن ذلك عند شرح حديث طارق بن شهاب قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل، فقال الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده... [4]"، قال القرطبي: "وقوله: فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه، مقتضى هذا السياق أن المنكر على مروان رجل غير أبي سعيد، وأن أبا سعيد مصوب الإنكار، مستدل على صحته، وفي الرواية الأخرى، أن أبا سعيد هو المنكر على مروان والمستدل، ووجه التلفيق بينهما أن يقال، إن كل واحد من الرجل وأبي سعيد أنكر على مروان، فروى بعضُ الرواة إنكار الرجل، وروى بعضهم إنكار أبي سعيد...."[5].

ج – دفع ما قد يرد على الأحاديث من إشكال: وللقرطبي في ذلك عادة بحيث يستعمل أسلوب: "فإن قيل كذا.. فالجواب[6]".

8- التزم القرطبي في شرح الحديث بجملة من القواعد، منها:

أ – شـــرحُ الحديث بالحديث، فمن ذلك، عند شرح حديث ابن عمر الذي

(1) انظر المفهم1/270 و2/7.

(2) المفهم2/99.

(3) انظر2/260 و3/63 و4/171 و5/119 و6/539 من المفهم.

(4) حديث رقم39 من تلخيص صحيح مسلم.

(5) المفهم1/232.

(6) المفهم1/577 و6/155.

فيه: "فلم أر عبقريا من الناس يفري فريه، حتى روى الناس، وضربوا العطن"، قال القرطبي: "وقوله حتى روي الناس، وضربوا العطن... [1]"، قلت: وقد جاء معنى هذه الرواية مفسرا في الرواية الأخرى التي قال فيها: "فجاء عمر فأخذه مني - يعني الدلو - فلم أر نزع رجل قط أقوى منه حتى تولى الناس، والحوض ملآن يتفجر..."[2].

ب - شرح الحديث بما يقع في بعض طرقه، وإنما أفردنا هذه القاعدة بالذكر، وإن كانت أقرب إلى سابقتها، لعظم الحاجة إليها عند ادعاء الاضطراب في الحديث، ولقد جرى القرطبي على استعمال هذه القاعدة عند شرح حديث عبد الله بن عمرو قال: "بلغ نبي الله صلى الله عليه أني أصوم أسرد، وأصلي الليل... [3]"، فإنه صدَّر شرحه للحديث بقوله: "حديث عبد الله بن عمرو اشتهر وكثر رواته، فكثر اختلافه حتى ظن من لا بصيرة عنده، أنه مضطرب، وليس كذلك، فإنه إذا تتبع اختلافه، وضم بعضه إلى بعض، انتظمت صورته، وتناسب مساقه، إذ ليس فيه اختلاف تناقض ولا تهاتر، بل يرجع اختلافه إلى ذكر بعضهم ما سكت عنه غيره، وفصل بعض ما أجمله غيره، وسنشير إلى بعضه إن شاء الله تعالى[4]".

ت - لزوم سبيل أهل السنة في عدم تأويل الأحاديث التي يشكل معناها، ولا يتجه فيها للعقل فهم، ومن أمثلة ذلك ما ذكره القرطبي عند شرح حديث: "إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح، فيوقف بين الجنة والنار..."، إلى أن قال: "... فيقولون نعم هذا الموت، قال: "فيؤمر به فيذبح... [5]"، فإنه قال: "... وقد تأول الناس ذلك الخبر على وجهين، أحدهما أن الله تعالى خلق صورة كبش خلق فيها الموت، فلما رآه أهل الجنة وأهل النار وعرفوه، فعَلَ الله فيه فعلا يشبه الذبح... ولا إحالة في شيء من ذلك، ولا بعد،

(1) حديث رقم2304.

(2) المفهم257/6.

(3) حديث رقم1026.

(4) المفهم224/3.

(5) حديث رقم2765.

والوجه الثاني: أن المراد بالحديث تمثيل عدم الموت على جهة التشبيه والاستعارة، ووجهه أن الموت لما عدم في حق هؤلاء صار بمثابة الكبش الذي يذبح فينعدم، فعبر عنه بذلك، وهذا فيه بعد وتحميل للكلام على ما لا يصلح له، والوجه المعني الأول، والله أعلم". [1]

ولطالما كرر القرطبي التزامه في المفهم بهذه القاعدة، ودفعه لتأويلات المتجاسرين على النصوص بالظن والهوى، انظر إليه وهو يقول: "ومذهب أهل السنة حمل طلوع الشمس من مغربها وغيرها من الآيات على ظاهرها، إذ لا إحالة فيها، وهي ممكنة في أنفسها، وقد تظاهرت الأخبار الصحيحة بها، مع كثرتها وشهرتها، فيجب التصديق بها".

ث – استعمال القواعد الأصولية لشرح الحديث: استعان القرطبي في شرح أحاديث تلخيص صحيح مسلم بالقواعد الأصولية، وبخاصة إذا عرض في فهم بعض الأحاديث إشكال لا يمكن الانفصال عنه بإعمالها والاستعانة بها.

ومن الأمثلة التي نسوقها ههنا لتوضيح ذلك: ما وقع للقرطبي في شرح حديث ابن عمر قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بقتل الكلاب، فننبعث في المدينة وأطرافها، فلا ندع كلبا إلا قتلناه، حتى إنا لنقتل كلب المرية من أهل البادية يتبعها"[2]، فإنه قال: "وإلى الأخذ بهذا الحديث ذهب مالك وأصحابه، وكثير من العلماء، فقالوا بقتل الكلاب إلا ما استثني منها، ولم يروا الأمر بقتل ما عدا المستثنى منسوخا، بل محكما، وأما حديث عبد الله بن مغفل، فمقتضاه غير هذا، وذلك أنه قال فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل جميع الكلاب من غير استثناء شيء منها، فبادروا وقتلوا كل ما وجدوا منها، ثم بعد ذلك رخص فيما ذكر... ونحو من حديث عبد الله بن المغفل حديث جابر بن عبد الله، قال: قد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب، حتى أن المرأة تقدم من البادية بكلبها

(1) المفهم191/7.

(2) حديث رقم1662 من تلخيص صحيح مسلم.

فنقتله، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها فقال: "عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان"، فمقتضاه، أن الأمر كان بقتل الكلاب عاما لجميعها، وأنه نسخ عن جميعها إلا الأسود، وقد ذهب إلى هذا بعض العلماء، ولما اضطربت هذه الأحاديث المروية وجب عرضها على القواعد الأصولية، فنقول إن حديث ابن عمر ليس فيه أكثر من تخصيص عموم باستثناء مقترن به، وهو أكثر في تصرفات الشرع من نسخ العموم بكليته، وأيضا فإن هذه الكلاب المستثنيات الحاجة إليها شديدة والمنفعة بها وكيدة، فكيف يأمر بقتلها؟ هذا بعيد من مقاصد الشرع، فحديث ابن عمر أولى، والله تعالى أعلم". [1]

ج – الاستئناس ببعض ما يثبت عند أرباب الصناعات من أمور تصدقها التجربة: ومن الأمثلة التي نسوقها هنا ما وقع للقرطبي عند شرح حديث الذي استطلق بطنه، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يسقى ثلاث مرات، فجاء أخوه الرابعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "اسقه عسلا"، فقال: لقد سقيته فلم يزده إلا استطلاقا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صدق الله، وكذب بطن أخيك، فسقاه فبرأ[2]، فإنه قال: "قد اعترض بعض زنادقة الأطباء على هذا فقال: "قد أجمعت الأطباء على أن العسل يسهل، فكيف يوصف لمن به الإسهال؟ فجوابه أن يقال إن هذا الطعن صدر عن جهل بأدلة صدق النبي صلى الله عليه وسلم وبصناعة الطب، أما الأول فلو نظر في معجزاته صلى الله عليه وسلم نظرا صحيحا لعلم على القطع، أنه يستحيل عليه الكذب والخلف، ومن حصل له هذا العلم، فحقه شرعا وعقلا، إذا وجد من كلامه ما يقصر عن إدراكه، أن يعلم أن ذلك القول حق في نفسه، وأن يضيف القصور إلى نفسه... وأما جهل هذا الطاعن بصناعة الطب، فقد جازف في النقل حيث أطلق في موضع التقييد، وحكى إجماعا لا يصح له، وبيان ذلك بما قالها الإمام أبو عبد الله[3]، قال: ينبغي أن يعلم أن

---

(1) المفهم4/449.

(2) حديث رقم2156 من تلخيص صحيح مسلم.

(3) هو المازري محمد بن علي المتوفى سنة536هـ، قال ابن فرحون في ترجمته: "وإليه كان يفزع =

الإسهال يعرض من ضروب كثيرة، فمنها الإسهال الحادث عن التخم والهيضات، والأطباء مجمعون في مثل هذا على أن علاجه بأن تترك الطبيعة وفعلها، وإن احتاجت إلى معين على الإسهال، أعينت ما دامت القوة باقية، فأما حبسها فضرر، فإذا وضح هذا، قلنا فيمكن أن يكون هذا الرجل أصابه الإسهال عن امتلاء وهيضة، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بشرب العسل، فزاده إلى أن فنيت تلك المادة، فوقف الإسهال بشرب العسل، فإذا خرج هذا على صناعة الطب أذن ذلك بجهل المعترض بتلك الصناعة، قال: ولسنا نستظهر على قول نبينا بأن يصدقه الأطباء، بل لو كذبوا لكذبناهم وكفرناهم، وصدقناه صلى الله عليه وسلم، فإن أوجدونا بالمشاهدة صحة ما قالوه فنفتقر حينئذ إلى تأويل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتخريجه على ما يصح، إذ قامت الدلالة على أنه لا يكذب[1]".

ت – **خصائص المفهم**: تعن لقارئ المفهم الممارس للكتاب ممارسة تفهم وتفقه جملة خصائص نجليها على هذا النحو:

1- أوتي القرطبي من قوة الذكاء وثقوب الرأي، وجزالة النظر، وتوقد الذهن حظا كبيرا، إذ الناظر في المفهم يندهش من دقة استنباط المؤلف، وغوصه على المعاني البديعة، واستثارته لبدائع اللطائف الدقيقة، ولعمر الله، فذاك الذي بعث أغلب من أتى بعد القرطبي من شراح الحديث، على الاقتباس من درره، والاستمداد من كنوز جواهره، على ما سنذكره في الموضع الذي هو أملك به إن شاء الله تعالى.

ولقد كان القرطبي معتنيا باستثارة دفائن الفقه المخبوء تحت كل حديث، حتى إنه عاتب من لم يمعن النظر طويلا في تأمل ما في حديث: "الحلال بيِّن

=

في الفتوى في الطب في بلده، كما يفزع إليه في الفتيا في الفقه"، وانظر الديباج المذهب ص 375.

(1) المفهم5/608 - 609.

والحرام بين.. [1]"، من عظيم العبر، ولطيف الحكم، ودقيق الفقه، فقال بعد أن ذكر جملة من الأقوال في فضل الحديث: "وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة رضي الله عنهم أجمعين حسن، غير أنهم لو أمعنوا النظر في هذا الحديث كله من أوله إلى آخره، لوجدوه متضمنا لعلوم الشريعة كلها، ظاهرها وباطنها، وإن أردت الوقوف على ذلك فأعد النظر فيما عقدناه من الجمل في الحلال والحرام، والمتشابهات، وما يصلح القلوب وما يفسدها، وتعلق أعمال الجوارح بها، وحينئذ يستلزم ذلك الحديث معرفة تفاصيل أحكام الشريعة كلها أصولها وفروعها... [2]".

2- جرى القرطبي في المفهم على الذب عن صحيح مسلم، والذود عن حياضه، وكيف لا يتصدى لذلك ويندب نفسه له، وهو ينبري شارحا أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى؟ ومما يصلح للتمثيل به في هذا الباب، ما قاله القرطبي عند شرح حديث أبي موسى الأشعري في حلف الرجل على يمين، ثم يرى خيرا منها[3]: "وذكر مسلم في بعض طرق حديث أبي موسى الأشعري المردفة: "حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا الصعق بن حزن- بكسر العين- من الصعق، حدثنا مطر الوراق، حدثنا زهدم الجرمي"، وهذا سند فيه نظر، وذلك أن الدار قطني استدركه على مسلم، فقال: "ابن الصعق ومطر ليسا بالقويين، ولم يسمع مطر من زهدم"، قلت: وهذا لا عتب على مسلم فيه، ولا نقص يلحق كتابه بسبب ذلك، لأنه قد أخرج الحديث من طرق كثيرة صحيحة، ثم أردف هذا السند بعد تلك الطرق الصحيحة المتصلة، ولذلك قال فيه: عن زهدم قال: دخلت على أبي موسى، وهو يأكل لحم الدجاج، وساق الحديث بنحو حديثهم، وزاد فيه: "قال: إني والله ما نسيت"، فذكره مردفا لأجل هذه اللفظة الزائدة، ثم هذا على شرطه في أول كتابه، حيث قسم الأسانيد إلى ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات، فهذا السند من الطبقة الأخيرة التي هي دون من قبلها، وفيها مغمز بوجه آخر... [4]".

(1) حديث رقم1689 من تلخيص صحيح مسلم.
(2) المفهم4/499 - 500.
(3) حديث رقم1750 من تلخيص صحيح مسلم.
(4) المفهم4/630.

وهذا الذي ذكرناه آنفا عن القرطبي، هو الغالب الأعم من صنيعه، إذ قد يقع له أحيانا التنبيه على حديث منتقد على مسلم، من غير ذب أو بيان لوجه الحق في ذلك، ومن هذا القبيل قوله عند شرح حديث أبي أيوب الأنصاري في صيام الستة الأيام من شوال: [1] " وحديث أبي أيوب المتقدم، وإن كان قد خرجه مسلم ليس بصحيح، وهو من جملة الأحاديث الضعيفة الواقعة في كتابه، وذلك لأن في إسناده سعد بن سعيد بن قيس، قال فيه النسائي: "ليس بالقوي"، وغيره يضعفه، كما ذكره الترمذي وقد انفرد به عن عمر بن ثابت، قال أبو عمر بن عبد البر: أظن أن الشيخ عمر بن ثابت لم يكن عند مالك ممن يعتمد عليه[2]".

3- اختص **المفهم** بخاصية النقد لما ينقله القرطبي فيه من أقوال ويعرضه من آراء، حتى إنه رحمه الله طفق يعترض على المازري والقاضي عياض، وهما مستنداه فيما ألف وجمع، فمن ذلك عند شرح حديث علقمة بن وائل عن أبيه الذي فيه: "إني لقاعد مع النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل يقود آخر بنسعة فقال: يا رسول الله، هذا قتل أخي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أقتلته؟ فقال: "إنه لو لم يعترف أقمت عليه البينة، قال: "نعم قتلته، قال: فكيف قتلته؟ قال: "كنت أنا وهو نختبط من شجرة فسبني، فأغضبني، فضربته بالفأس على قرنه، فقتلته، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: هل لك من شيء تؤديه عن نفسك؟ قال: "ما لي مالٌ إلا كسائي وفأسي، قال: "فترى قومك يشترونك؟ قال: "أنا أهون على قومي من ذاك، فرمى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بنسعته، وقال: "دون صاحبك، فانطلق به الرجل، فلما ولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن قتلته فهو مثله..."،[3]، قال القرطبي: "وقوله فانطلق به فلما ولى، قال رسول الله: "إن قتله فهو مثله"، ظاهره إن قتله كان عليه من الإثم مثل ما على القاتل الأول، وقد صرَّح بهذا في الرواية

(1) حديث رقم1033 من تلخيص صحيح مسلم.

(2) المفهم3/238 - 239.

(3) حديث رقم1771 من تلخيص مسلم.

الأخرى التي قال فيها: "القاتل والمقتول في النار"، وهذا إشكال عظيم، فإن القاتل الأول قتل عمدا، والثاني يقتل قصاصا، ولذلك لما سمع الولي ذلك قال: يا رسول الله قلت ذلك؟ وقد أخذته بأمرك، فاختلف العلماء في تأويل هذا على أقوال: الأول: قال الإمام أبو عبد الله المازري: "أمثل ما قيل فيه: أنهما استويا بانتفاء التباعة عن القاتل بالقصاص، قلت وهذا كلام غير واضح... والثاني قاله القاضي عياض: "معنى قوله: "فهو مثله"، أي قاتل مثله، وإن اختلفا في الجواز والمنع، لكنهما اشتركا في طاعة الغضب، وشفاء النفس، لا سيما مع رغبة النبي صلى الله عليه وسلم في العفو على ما جاء في الحديث، قلت: والعجيب من هذين الإمامين كيف قنعا بهذين الحالين، ولم يتأملا مساق الحديث، وكأنهما لم يسمعا قول النبي صلى الله عليه وسلم حين انطلق به يجره ليقتله: "القاتل والمقتول في النار....". [1]

والمتتبع لاعتراضات القرطبي على غيره، يقف أحيانا على شدته وقسوته على مخالفيه، وذلك ما تنبئ عنه عبارته التي ترشد إلى اعتراضه ونقده، فمن ذلك قوله: "... وهذا وما ورد في معناه من أدعية النبي صلى الله عليه وسلم التي تفوق الحصر حجة على بعض المعتزلة القائلين لا فائدة في الدعاء مع سابق القدر، وعلى غلاة الصوفية القائلين إن الدعاء قادح في التوكل، وهذه كلها جهالات لا ينتحلها إلا جاهل غبي لظهور فسادها، وقبح ما يلزم عليها...". [2]

4- كانت أحداث عصر القرطبي منه على ذكر في المفهم، وأحوال أهل زمانه عند حاضرة ماثلة، فمن أحداث العصر التي عرج عليها، قوله عند شرح حديث: "... حتى يكون بعضهم يهلك بعضا، ويسبي بعضهم بعضا... [3] " : "... وحاصل هذا أنه إذا كان من المسلمين ذلك تفرقت جماعتهم، واشتغل بعضهم ببعض عن جهاد العدو، فقويت شوكة العدو، واستولى كما شاهدناه في أزماننا هذه

---

(1) المفهم 5/54 - 56 وأيضا 1/211، 284، 307، 463، 465.

(2) المفهم 3/493 وانظر أيضا 6/160، 218، و7/92.

(3) حديث رقم 2787.

في المشرق والمغرب، وذلك أنه لما اختلف ملوك الشرق، وتجادلوا، استولى[1] كفار الترك على جميع عراق العجم، ولما اختلف ملوك المغرب وتجادلوا استولت الإفرنج على جميع بلاد الأندلس، والجزر القريبة منها، وها هم قد طمعوا في جميع بلاد الإسلام، فنسأل الله أن يتدارك المسلمين بالعفو والنصر واللطف[2]".

ومن أحوال أهل زمان القرطبي التي أشار إليها في المفهم، قوله عند ذكر الحرابة: ".... وأي فساد أعظم من الهجوم على حرم المسلمين وأولادهم، وإشهار ذلك، وإظهار السلاح لأجله، وقد كثر ذلك في بلاد الأندلس في هذه المدد القريبة، وظهر فيهم ظهورا فاحشا، بحيث اشترك فيه الشبان بالفعل، وأشياخهم بالإقرار عليه، وترك الإنكار، فسلط الله عليهم عدوهم فأهلكهم، واستولى على بلادهم، فإنا لله وإنا إليه راجعون"[3].

5- اختص المفهم بالترجيح بين روايات صحيح مسلم، التي يحكي القرطبي اختلافها، كما اختص أيضا بالموازنة بين آراء أهل العلم التي امتلأ بها الكتاب. [4]

6- المفهم خزانة لفقه الإمام مالك وآراء تلاميذه وأصحابه، وكيف لا يكون كذلك، ومؤلفه مالكي المذهب، قد نشأ على الأخذ بما كان عليه عمل أهل المدينة، ودرج على ذلك وكبر؟ واحتفاء القرطبي بالمالكية ظاهرٌ لمن مارس المفهم أدنى ممارسة، بيد أننا هنا ننبه على جمل من ذلك:

1- يعرض القرطبي لمذهب مالك في المسائل المختلف فيها، فيقول: "وفي المذهب عندنا[5]"، أو يقول: "وقد اختلف أصحابنا في ذلك"[6]، أو نحو ذلك

---

(1) في الأصل الذي نقلت منه: "استولوا".
(2) المفهم7/217.
(3) المفهم5/22.
(4) المفهم1/247، 277، و323، 380، 465.
(5) المفهم2/292.
(6) المفهم2/190.

من العبارات.

2- يحيل القرطبي على مصادر فقه مالك كالعتبية[1]، ويبادر إلى تصحيح الأقوال الثابتة في المذهب، وتمييز السقيم منها[2].

3- يرجح القرطبي مذهب مالك، إذا لاحت له وجاهته ثم يقول: "... وما صار إليه مالك أوضح المسالك"[3].

والذي تحرر عندي أن القرطبي لم يجنح به التعصب المذهبي إلى الدفع في صدور النصوص، ومجادلة الخصوم، والحط على المخالفين له في الأنظار والفهوم، وآية ذلك:

أ- مناقشة المالكية، فمن ذلك أن ابن المواز[4]، قال في رضاع الكبير: "لو أخذ بهذا في الحجابة لم أعبه، وتركه أحب إلي، وما علمتُ من أخذ به عاما إلا عائشة"، [5] قال القرطبي تعليقا على قول ابن المواز: "وفيما ذكره ابن المواز عن عائشة أنها ترى رضاعة الكبير تحريما عاما نظر، فإن نص حديث الموطأ عنها، أنها إنما كانت تأخذ بذلك في الحجاب خاصة، فتأمل ما في الموطأ من حديث سالم هذا، فإن مالكا رضي الله عنه ساقه أكمل مساق وأحسنه، وذكر جملة من القرائن الدالة على خصوصية سالم بذلك[6]".

ب – قد يترقى القرطبي إلى الإعتراض على مالك نفسه، ومن أمثلة ذلك ما وقع له عند شرح حديث: "البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم

---

(1) المفهم330/1 والعتبية: مسائل في مذهب الإمام مالك، منسوبة إلى محمد بن أحمد العتبي المتوفى سنة255هـ، وانظر اصطلاح المذهب عند المالكية ص99، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد1413/15هـ.

(2) المفهم331/1و530.

(3) المفهم389/4.

(4) هو محمد بن إبراهيم الإسكندري المالكي المتوفى سنة269هـ، انظر ترجمته في الديباج المذهب ص331 - 332.

(5) المفهم187/4.

(6) المفهم187/4.

يتفرقا... [1] " فإنه قال: "... وإنَّ التفرق المذكور فيه إنما هو بالأبدان... وترك العمل به مالك وربيعة... ورأوا أن التفرق إذا حصل بالأقوال وجب البيع، ولا خيار إلا إن اشترط، والذي لأجله ترك مالك العمل بظاهر الحديث، ما نص عليه في الموطأ لما ذكر هذا الحديث، ثم قال: وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به"، وظاهر هذا أنَّ أهل المدينة اتفقوا على ترك العمل به، وليس ذلك الظاهر بصحيح، لأن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة، وقد قالوا به وقد أنصره ابن أبي ذئب على مالك...". [2]

ت – ترفق القرطبي في عرض أدلة الخصوم وأقوالهم، وقلما كان رحمه الله ينكت عليها، أو يتبرم منها، كما وقع له عندما عرض لحكم الرجوع في هبة الأب لولده، فإنه قال عند تمام سرد أقوال أهل العلم: ".... وهذه تحكمات على ذلك العموم[3]، فيالله من تلك الفهوم". [4]

(1) حديث رقم1612 من تلخيص صحيح مسلم.

(2) المفهم382/4.

(3) يعني عموم حديث: "مثل الذي يرجع في صدقته، كمثل الكلب يقيء، ثم يعود في قيئه، فيأكله"، حديث رقم1728 من تلخيص مسلم.

(4) المفهم583/4، ولقد جرى القرطبي أيضا على نبذ التعصب المقيت في تفسيره، وانظر: المذهبية الفقهية وأثرها في تفسير آيات الأحكام قديما وحديثا ص91، د/ عبد الرزاق هرماس، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 46، السنة1421/12هـ.

المبحث الخامس:
أثر المؤلفات الأندلسية في صحيح مسلم في المشرق

هذا المبحث مما نتأدى منه للكلام على أثر ما وضعه أهل الأندلس على صحيح مسلم من كتب في المشرق الإسلامي، وذلك من أجل بيان عظم مكانة ما وقع لأهل الأندلس من تآليف، وغناء ذلك في تراث الإسلام كله، وليس يتهيأ لنا الكلام على هذه الجهة، إلا من خلال عنصرين نسوقهما على هذا النحو:

1-العنصر الأول: أثر ما وضع على صحيح مسلم في المشرق:

قدمنا القول هنا على أثر ما وضع من كتب أندلسية على صحيح مسلم، وأرجأنا الكلام على أثر الشروح من تلك الكتب إلى هذا الموضع، والموضع الذي يليه.

أ – في كتب شروح صحيح مسلم، ومنها:

- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي ت676هـ، حيث أكثر الشيخ محيي الدين من النقل من الكتب الأندلسية الموضوعة على الصحيحين البخاري ومسلم[1]، فمن ذلك:

- الاستمداد من الحميدي في الجمع بين الصحيحين، وذلك في عدة مواضع. [2]

(1) من أهل الأندلس الذين نقل عنهم النووي في شرحه: المهلب بن أبي صفرة الأندلسي شارح البخاري، وابن بطال، والحافظ ابن عبد البر، وانظر شرح النووي لمسلم1/204 و2/14 - 36.

(2) شرح النووي لمسلم2/29 - 216 و3/29 - 131 و5/64 و6/95 و7/143 و13/187.

- الاقتباس من أبي علي الغساني الجياني في عدة مواضع. [1]
- الاستمداد من ابن قرقول في مواضع معدودة. [2]
- الاستفادة من عبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخراط[3].

ب – في كتب شروح صحيح البخاري، ومنها شروح المتأخرين خاصة من أشهرها، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري لشمس الدين الكرماني ت 786هـ، وفتح الباري للحافظ ابن حجر ت852هـ، وعمدة القاري للعيني ت855هـ، وإرشاد الساري للقسطلاني ت923هـ، ومن أهل الأندلس الذين كثرت النقول عنهم في هذه المصادر، أبو علي الجياني فيما وضعه على الصحيحين من تقييد المهمل وغيره[4].

وبتأمل النقول الواردة عن هؤلاء الأندلسيين، في كتب من قدمنا من أهل المشرق، يتضح ما يلي:

1- استفاد أهل المشرق من هؤلاء الأندلسيين في ضبط ألفاظ المتون، وضبط أسماء الرجال، والكلام على معضلات بعض الأسانيد.

2- سما هؤلاء المشارقة الذين استفادوا من أهل الأندلس، إلى انتقاد بعض صنيعهم، والإعتراض عليهم في ذلك، وبيان وجه الحق فيه[5].

---

(1) شرح النووي على مسلم168/1، 196 و106/2 و92/3، 140 و94/4 و38/7 و37/11 و94/16 و189/16 و125/18.

(2) شرح النووي على مسلم191/1، 197، 216، 230، و225/2.

(3) شرح النووي على مسلم210/2.

(4) الكواكب الدراري82/3 - 83 و206 وفتح الباري474/1 - 573 و53/2 و490/4 وقارن هنا بتقييد المهمل271/2 وعمدة القاري182/3 و225/6 وإرشاد الساري385/2 و152/6.

(5) شرح النووي على مسلم193/1 وفتح الباري490/4، ونبه ابن حجر هنا على أن الجياني احتج بشيء واقع في صحيح مسلم، لكن في ذلك نظر، يقول ابن حجر: "قوله: "حدثنا إسحاق"، جزم أبو علي الجياني بأنه ابن منصور، واحتج بأن مسلما أخرج هذا الحديث بعينه عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن صالح بهذا الإسناد"، قال الحافظ: "ولكن ليس ذلك بلازم"، وانظر تقييد المهمل271/2.

3- إنزال المشارقة لكلام بعض أهل الأندلس منزلة رفيعة، ومكانة سامية، وذلك بعثَ الواحد منهم على أن يذكر الأندلسي ويترحم عليه تأدبا، ومعرفة بقدره وموضعه في العلم.[1]

2- العنصر الثاني: أثر شروح أهل الأندلس لصحيح مسلم في المشرق

لما كان المفهم للقرطبي فيما نعلم أشهر شرح وضع على صحيح مسلم في الأندلس، آثرنا أن نتتبع أثره فيما ألفه علماء المشرق الإسلامي من كتب، ولعل أثر المفهم يبدو واضحا جليا في شروح المتأخرين لصحيح الإمام البخاري، ولذلك سنخصص هذا العنصر لبيان هذا الأثر الجلي في بعض هذه الشروح حسب.

والكتب التي اعتنيتُ بتتبع أثر المفهم فيها هي فتح الباري للحافظ ابن حجر، والعمدة للعيني، وإرشاد الساري للقسطلاني، ومما يُلفت نظر المتأمل في ورود ذكر القرطبي في هذه الكتب أمران:

الأول: عناية أصحاب هذه الكتب بالنقل من تآليف القرطبي وإمعانهم في ذلك، فمن مصنفات القرطبي التي استمد منها بعض هؤلاء الشارحين: التذكرة، والجامع لأحكام القرآن.[2]

الثاني: ذكر بعض هؤلاء الشارحين القرطبي ذكرا جميلا، بالتلطف في الإشارة إليه فيكنيه ابن حجر فيقول: "وقال أبو العباس القرطبي...[3]"، وربما نص على أنه مالكي المذهب،[4] وأن ما قاله مذكور في المفهم[5].

ولو أننا تتبعنا أقوال هؤلاء الشراح عن القرطبي في المفهم، لأوقفنا الإستقراء على أنهم استمدوا منه في النواحي الآتية:

1- **شـــرح غريب المتون**، فمن ذلك، قال العيني: "قوله: "مزمار الشيطان،

---

(1) من ذلك قول النووي عند تمام نقله لشيء عن عبد الحق الإشبيلي: "... هذا كلام الحافظ عبد الحق رحمه الله..."، وانظر شرح النووي لمسلم2/210.

(2) الفتح1/179 وإرشاد الساري1/184.

(3) الفتح10/492.

(4) الفتح1/144.

(5) الفتح9/326، 528 و10/6و456.

وقال القرطبي: "المزمور: الصوت[1]".

2- **ضبط ألفاظ المتون**، فمن ذلك، قال ابن حجر: "وقوله: "ممحقة"، بالمهملة والقاف، وزنَ الأول... وقال القرطبي: المحدثون يشددون، والأول أصوب.. [2]."

3- إعراب ألفاظ المتون فمن ذلك، قال ابن حجر: "قوله إنك أن تدع...."، وقال القرطبي: "لا معنى للشرط هنا، لأنه يصير لا جواب له، ويبقى: "خير"، لا رافعَ له[3]".

4- نقل الخلاف بين رواة صحيح مسلم، فمن ذلك، قال القسطلاني: "قوله هنية"، بضم الهاء وفتح النون وتشديد المثناة التحتية من غير همز، كذا، عند الأكثر، أي يسيرا، قال القاضي عياض والقرطبي: "وأكثر رواة مسلم قالوه ا بالهمز". [4]

5- شرح ألفاظ الترجمة، فمن ذلك، قال ابن حجر: "قوله: "باب فضل الحج المبرور" : ... وقال القرطبي: "الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى، وهي أنه الحج الذي وفيت أحكامه، ووقع موافقا[5] لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل". [6]

6- الجمع بين الحديثين، فمن ذلك قال ابن حجر، قوله: "فانزل الله بعدُ: "من الفجر"، قال القرطبي: حديث عدي يقتضي أن قوله: من الفجر" نزل متصلا بقوله: "من الخيط الأسود، بخلاف حديث سهل، فإنه ظاهر في أن قوله: "من الفجر نزل بعد نزولها عام كامل، قال: فأما عدي فحمل الخيط على حقيقته، وفهم من قوله: "من الفجر"، من أجل الفجر، ففعل ما فعل، قال: والجمع بينهما أن حديث

---

(1) العمدة269/6 وانظر المفهم535/2.

(2) الفتح316/4 وانظر المفهم522/4.

(3) الفتح366/5 وانظر المفهم545/4.

(4) إرشاد الساري77/2 وانظر المفهم216/2 وإكمال المعلم550/2.

(5) الذي في الفتح: "موقعا، والتصحيح من المفهم.

(6) الفتح382/3 وانظر المفهم463/3.

عدي متأخر عن حديث سهل، فكأن عديا لم يبلغه ما جرى في حديث سهل، وإنما سمع الآية مجردة ففهمها على ما وقع، فبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن المراد بقوله: "من الفجر"، متعلق بقوله: "يتبين"، قال: ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة، وأن بعض الرواة- يعني في قصة عدي- تلا الآية، كما ثبت في القرآن، وإن كان حال النزول، وإنما نزلت مفرقة، كما ثبت في حديث سهل". [1]

7- نقل مشهور مذهب الإمام مالك: من ذلك أن القسطلاني قال في قضية رفع اليدين في الصلاة: "وقال أبو العباس القرطبي: مشهور مذهب مالك أن الرفع في المواطن الثلاثة هو آخر أقواله وأصحها". [2]

8- نقل الاحتجاج في تصحيح مذهب مالك وغيره، من ذلك أن العيني قال في حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة مقتل أبي جهل: "وقال القرطبي: هذا الحديث أدل دليل على صحة مذهب مالك وأبي حنيفة، وزعم من خالفنا أن هذا الحديث منسوخ بما قاله يوم حنين وهو فاسد لوجهين..."[3].

9- نقل كلام القرطبي في فهم الحديث: من ذلك أن ابن حجر نقل عن القرطبي شرحه لحديث: "تنكح المرأة لأربع..."[4]، فقال: قال القرطبي: "معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي ترغب في نكاح المرأة لأجلها، فهو خبرٌ عما في الوجود من ذلك، لا أنه وقع الأمر بذلك، بل ظاهره إباحة النكاح، لقصد كل من ذلك، لكن قصد الدين أولى، قال: ولا يظن من هذا الحديث أن الأربع تؤخذ منها الكفاءة أي تنحصر فيها، فإن ذلك لم يقل به أحد فيما علمت، وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي[5]".

10- نقل تعقب القرطبي لغيره: من ذلك أن ابن حجر قال عند شرح حديث: "لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا

---

(1) المفهم302/2.

(2) إرشاد الساري73/2 وانظر المفهم18/2 - 19 وانظر مثالا آخر في إرشاد الساري115/4.

(3) العمدة69/15 وانظر المفهم549/3.

(4) أخرجه البخاري برقم5090 ومسلم برقم1530 (تلخيص مسلم).

(5) الفتح136/9 وانظر المفهم215/4 - 216.

عليه لاستهموا... [1] " : "قوله: "عليه"، وقال ابن عبد البر: "الهاء عائدة على الصف الأول، لا على النداء، وهو حق الكلام، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور"، ونازعه القرطبي وقال: "إنه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعا لا فائدة له، قال: والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم، ومثله قوله تعالى: "ومن يفعل ذلك يلق أثاما"، أي جميع ذلك"[2].

ولئن كان هؤلاء الشراح استفادوا من القرطبي، فلقد بادروا أحيانا إلى تعقبه والاعتراض عليه، وبيان ما في كلامه من أوهام، وبُعد عن الصواب، بيد أن استفادتهم-كما أثبت لي الإستقراء- أكثر من اعتراضاتهم، كما أنهم تلطفوا في نقدهم واعتراضهم كقول العيني عند إرادة التعقب: "... وهذا يرد ما قاله الطيبي والقرطبي.. [3]."، وكقول ابن حجر: "... واستروح القرطبي فحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصة، وهو بعيد[4]"، وقوله: ".... وكأنه انعكس على القرطبي..."[5].

(1) أخرجه البخاري برقم615 ومسلم في تلخيص مسلم برقم347.
(2) الفتح97/2 وانظر المفهم64/2 - 75.
(3) العمدة307/1.
(4) الفتح112/2.
(5) الفتح223/12.

المصادر والمراجع

- إتحاف القاري بجهود العلماء على صحيح الإمام البخاري، محمد عصام عرار، اليمامة دمشق1407هـ.

- الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، القاهرة1393هـ.

- أخبار الفقهاء والمحدثين لمحمد بن حارث الخشني، دار الكتب العلمية، بيروت1420هـ.

- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للنووي تحقيق نور الدين عتر، دار البشائر الإسلامية1412هـ.

- إرشاد الساري للقسطلاني، دار الفكر بيروت1411هـ.

- الإشراف على أعلى شرف للقاسم بن عبد الله بن الشاط، تحقيق إسماعيل الخطيب تطوان المغرب1406هـ.

- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد السبتي، تحقيق: د/ محمد الحبيب ابن الخوجة تونس1395هـ.

- إكمال المعلم للقاضي عياض، تحقيق: د/ يحيى إسماعيل، دار الوفا مصر 1419هـ.

- الأنساب للسمعاني تعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان بيروت، ط1 /1408هـ.

- البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر للسيوطي.

- البداية والنهاية لابن كثير تحقيق جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية بيروت 1407هـ.

- برنامج التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب ليبيا وتونس1981هـ.

- بغية الملتمس للضبي تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني 1410هـ.

- بغية الوعاة للسيوطي المكتبة العصرية، صيدا بيروت بدون تاريخ.

- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977م.

- تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين الهيئة المصرية العامة للكتاب1993م.

- تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي دار الكتب العلمية بيروت1417هـ، وأيضا دار الكتاب المصري ودار الكتاب بيروت الطبعة1/1410هـ.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر بيروت بدون تاريخ.

- تذكرة الحفاظ للذهبي الطبعة المصورة عن الهندية لدار إحياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض دار الكتب العلمية بيروت1418هـ وأيضا رجعت إلى طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب.

- التقييد والإيضاح للعراقي، دار الفكر 1389هـ.

- تقييد المهمل وتمييز المشكل لشيوخ البخاري لأبي علي الجياني، تحقيق د/محمد أبي الفضل، وزارة الأوقاف بالمغرب.

- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب المصري ودار الكتاب بيروت الطبعة الأولى1410هـ.

- التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم لأبي علي الجياني، تحقيق د/ محمد أبي الفضل، وزارة الأوقاف بالمغرب1421هـ.

- توضيح الأفكار للصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية المدينة المنورة بدون تاريخ.

- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.

- جذوة المقتبس للحميدي، دار الكتب العلمية بيروت1417هـ.

- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق إبراهيم باجس عبد الحميد، دار ابن حزم بيروت.
- الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي، تحقيق علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت، ودار عمار عمان، الطبعة الأولى 1408هـ.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى1417هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، دار الكتب العلمية، تحقيق عبد الوارث محمد علي1418هـ.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام الشنتمري، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت1399هـ.
- الرسالة المستطرفة للكتاني، دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة1405هـ.
- سيرة الإمام البخاري لعبد السلام المباركفوري، الطبعة الهندية.
- شجرة النور الزكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر بيروت، بدون تاريخ.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي، دار الكتب العلمية بيروت 1417هـ.
- شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، دار الكتب العلمية بدون تاريخ.
- شرح النووي لمسلم دار الفكر بيروت.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، مكتبة الرشد الرياض1420هـ.
- الصلة لابن بشكوال، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت الطبعة الأولى/1410هـ.
- صلة الصلة لابن الزبير وزارة الأوقاف بالمغرب.
- صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، دار الغرب الإسلامي بيروت1404هـ.
- طبقات الحفاظ للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى

1403هـ.

- طبقات المفسرين للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت1403هـ.

- عارضة الأحوذي لابن العربي الطبعة المصرية 1350هـ.

- عمدة القاري للعيني، دار الفكر بيروت بدون تاريخ.

- العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت دون تاريخ.

- العواصم من القواصم لابن العربي، تحقيق عمار الطالبي، دار الثقافة الدوحة الطبعة الأولى 1413هـ.

- الغنية للقاضي عياض تحقيق ماهر زهير جرار دار الغرب الإسلامي الطبعة1، 1402هـ.

- فتح الباري لابن حجر، دار الفكر بيروت بدون تاريخ، اعتنى ببعض أجزائه العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي تحقيق صلاح ممد محمد عويضة دار الكتب العلمية بيروت1417هـ.

- فهرسة ابن خير لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى1419هـ.

- فهرسة ابن عطية لأبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق: د/محمد أبي الأجفان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت1983م.

- فهرس الفهارس عبد الحي الكتاني، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية1402هـ.

- فوات الوفيات محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.

- كشف الظنون لحاجي خليفة دار الفكر بيروت بدون تاريخ.

- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني الطبعة المصرية 1356هـ.

- لسان الميزان لابن حجر مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت.

- مدرسة الإمام البخاري في المغرب، د/ يوسف الكتاني، دار لسان العرب بيروت، دون تاريخ.

- المرقبة العليا تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المكتب التجاري بيروت دون تاريخ.

- المصابيح في شرح الجامع الصحيح للدماميني مخطوط بتامكروت بالمغرب.

- معجم أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني 1410هـ.

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة مؤسسة الرسالة ط1414/1هـ.

- معجم المصنفات الواردة في فتح الباري لأبي عبيدة مشهور حسن سلمان، ولأبي حذيفة رائد بن صبري، دار الهجرة السعودية ط1412/1هـ.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي دار الكتب العلمية بيروت1417هـ.

- معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى عبد العزيز بن عبد الله، مركز البحوث جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض1405هـ.

- المعلم بفوائد مسلم للمازري تحقيق محمد الشاذلي النيفر الدار التونسية للنشر، تونس1988م.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط/21420هـ.

- مقدمة ابن الصلاح دار الكتب العلمية بيروت1398هـ.

- مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري ضبطه عبد الرحمن محمد عثمان دار الفكر دون تاريخ.

- ميزان الإعتدال للذهبي تحقيق علي البجاوي دار الفكر بدون تاريخ.

- المغرب في حلي أهل المغرب لابن سعيد، وضع حواشيه خليل المنصور دار الكتب العلمية بيروت ط/1412هـ.

- نفح الطيب للمقري تحقيق يوسف محمد البقاعي، دار الفكر الطبعة الأولى1406هـ.

- النكت لابن حجر تحقيق د/ ربيع بن هادي عمير، دار الراية الرياض الطبعة الثانية1408هـ.

- النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، مكتبة الرشد الرياض.

- نيل الإبتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي مطبوع بهامش الديباج دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ.

- هدية العارفين لإسماعيل باشا دار الفكر بيروت1402هـ..

- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق يوسف علي الطويل ود/ مريم قاسم الطويل دار الكتب العلمية بيروت ط/2 1419هـ.

- الوافي بالوفيات للصلاح الصفدي تحقيق: هلموت ريتر وغيره، طبعة ألمانيا، ط/2 1401هـ.

فهرس المحتويات